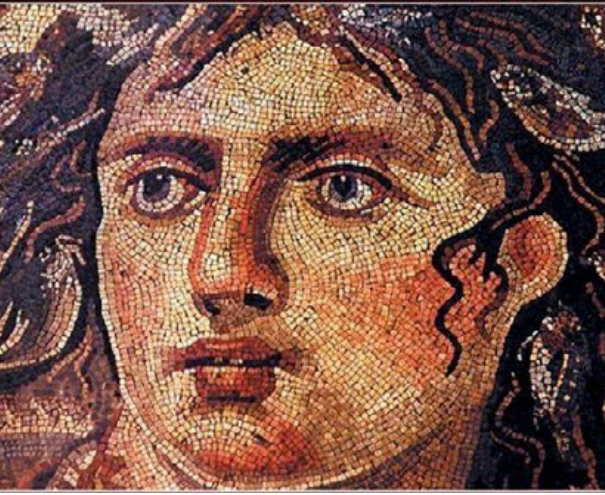


التقرير السنوي



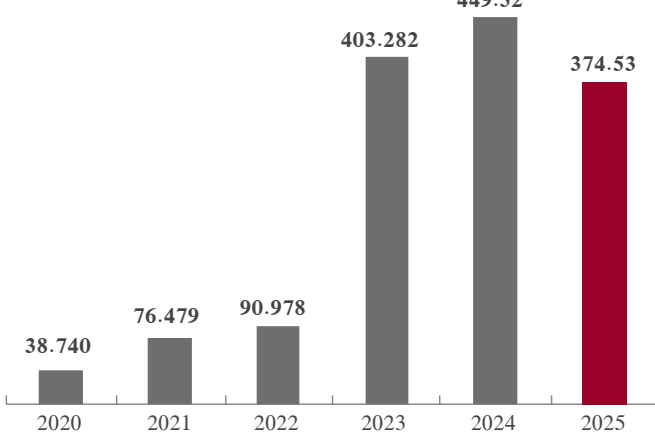
2025

اخترنا أن يحمل التقرير السنوي لعام 2025، وإلى جانب العرض
الوافي لنشاط المصرف كما هو الحال
في كل سنة، صور فسييفساء تعود للقرن الثالث الميلادي.

مؤشرات الأداء المالي الرئيسية

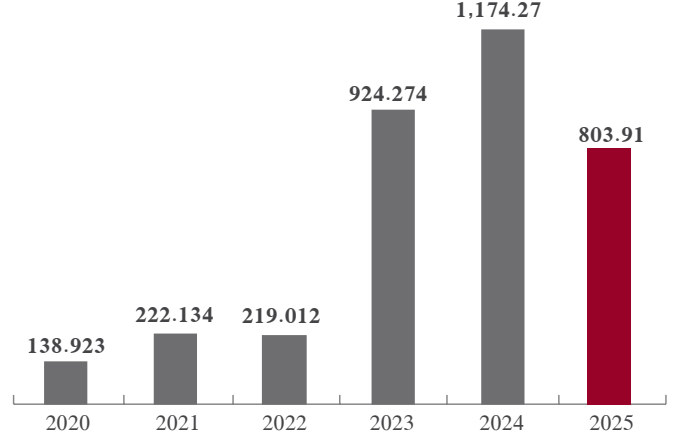
حقوق الملكية

مليار ل.س.ق.



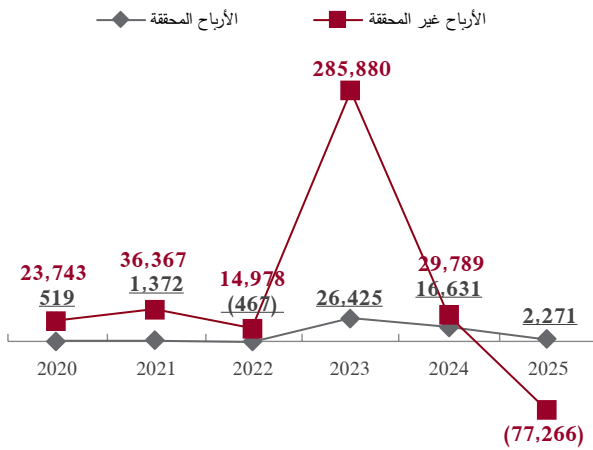
مجموع الموجودات

مليار ل.س.ق.



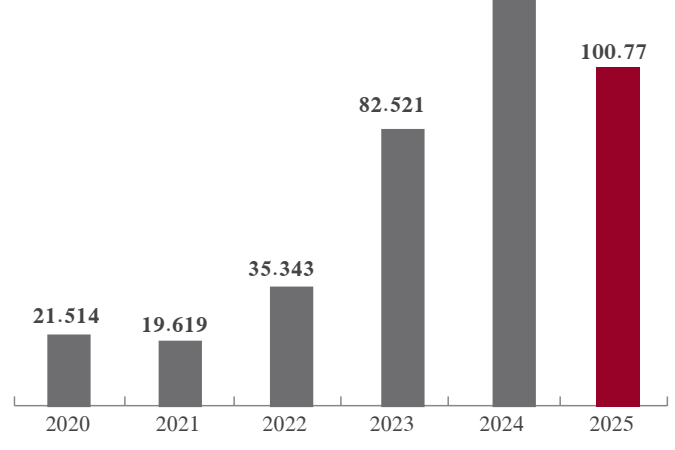
صافي الأرباح

مليار ل.س.ق.



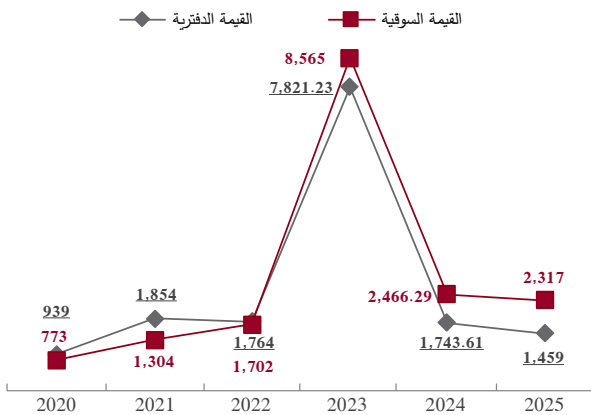
صافي التسهيلات الائتمانية

مليار ل.س.ق.



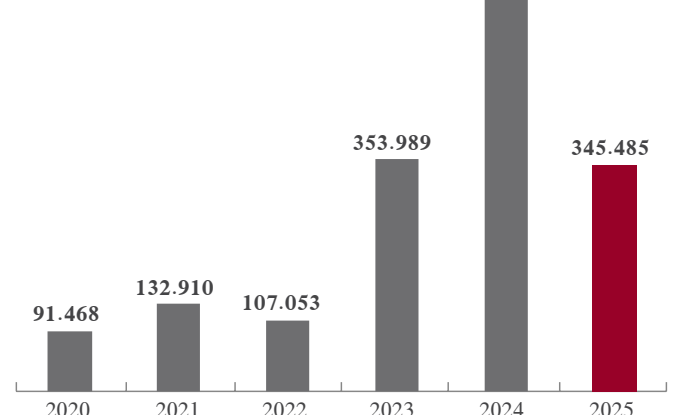
سعر السهم

ل.س.ق.



ودائع الزبائن

مليار ل.س.ق.



لمحة عن بنك الشرق

دخلت سورية في بداية الألفية الثالثة في مرحلة جديدة شهدت تحولات اقتصادية مهمة نحو سياسات الإنفتاح والتحرير الاقتصادي، ففي العام 2001 صدر القانون رقم 28 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة، هذه الإصلاحات شملت أيضاً تحديث القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار، وتطوير قطاع التأمين بإنشاء شركات تأمين خاصة، وإصدار قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية رقم 22 لعام 2005، وإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية، وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتطوير قطاعي التكنولوجيا والاتصالات.

في ضوء ذلك تعززت قناعة البنك اللبناني الفرنسي وبالتنسيق مع السيدين مصطفى جانودي وعلي جانودي لتأسيس المصرف من خلال دعوة عدد من كبار رجال الأعمال السوريين لتأسيس المصرف برأسمال مقداره ملياري وخمسمائة مليون ليرة سورية قديمة، وقد حصل المؤسس الرئيسي البنك اللبناني الفرنسي على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 12 كانون الأول 2007 بالسماح له في المساهمة بتأسيس بنك الشرق وذلك استناداً لأحكام القانون رقم 28 لعام 2001.

ويعتبر المؤسس الرئيسي البنك اللبناني الفرنسي أحد أهم البنوك اللبنانية ويكتسب ثقة كبيرة في الأوساط المصرفية حيث تأسس عام 1967 كشركة مساهمة لبنانية ويقع مقره الرئيسي في العاصمة بيروت، وقد شهدت أنشطته المصرفية توسعاً دولياً في لبنان وفرنسا وقبرص وسويسرا والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا.

بتاريخ 10 نيسان 2008 صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بترخيص بنك خاص على شكل شركة مساهمة سورية (قيد التأسيس) باسم بنك الشرق ومقره الرئيسي في دمشق، وسمح للمؤسسين بالاكتمال بـ 1,987,500 سهم بقيمة اسمية 1,000/ل.س.ق. للسهم الواحد أي ما يعادل 79.5% من رأسمال المصرف، وطلب مصرف سورية المركزي من المؤسسين استكمال إجراءات التأسيس وفق الأحكام النافذة في قانون الشركات والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية، والقانون رقم 23 لعام 2002 لاسيما لجهة طرح أسهم البنك الفائضة عن حصص المؤسسين ونسبتها 20.5% على الاكتتاب العام.

كما تمت الموافقة على النظام الأساسي للمصرف من قبل رئيس مجلس الوزراء بموجب القرار رقم 402/م.ن/ب4 تاريخ 23 تموز 2008، التي تلاها اعتماد السيد وزير الاقتصاد والتجارة للنظام الأساسي للمصرف، بموجب كتابه رقم 2249 تاريخ 13 آب 2008، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 9 أيلول 2008.

غايات المصرف الأساسية قبول الودائع وتوظيفها والقيام لمصلحته أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه، في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بكافة الأعمال المصرفية والمالية المتاحة بموجب القوانين والأنظمة النافذة وخاصة القانون رقم 28 تاريخ 16 نيسان 2001 والمواد 85 و86 من القانون رقم 23 لعام 2002 ووفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 3/ لعام 2008 بحيث تكون لهذا المصرف الشخصية القانونية والاعتبارية المستقلة للقيام بكافة النشاطات التي رخصت من أجلها.

مهمة بنك الشرق

بنك الشرق هو مصرف سوري شامل يتميز بمنتجاته وخدماته المصرفية والمالية في خدمة الاقتصاد السوري. نلتزم في بنك الشرق بـ:

- بناء علاقات ثقة مع عملائنا فنكون المساهم الحقيقي في طموحاتهم.
- العمل على تحقيق ربحية مستمرة للمساهمين.
- العمل على توفير بيئة عمل تحفز على التقدم والنمو الذاتي للموظفين وتأمين المستقبل الآمن لهم.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في سورية.

قيم بنك الشرق

المسؤولية

- نطبّق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المتعارف عليها محلياً ودولياً.
- لا نهاب المقارنة مع منافسينا، ونتقبّل محاسبتنا وفق نتائجنا.
- نشجّع المسؤولية الفردية لضمان المسؤولية الجماعية. نؤهل موظفينا ليتمكّنوا من استباق المخاطر وإدارتها والالتزام بتعهداتهم وتحمل مسؤولية قراراتهم والحرص الدائم على جودة الخدمة والعمل بتفاعل مع بعضهم البعض وتقييم نتائج أفعالهم.

النزاهة

- تميّز أفعالنا بالاستقامة والولاء والانضباط والشفافية.
- يحرص مصرفنا على سمعته كمصرف "جدير بالثقة".
- مهما تكن ظروف مبادراتنا والمشاريع التي نتبناها، فإننا لا نتساهل حول النزاهة والأخلاق وسلوكيات المهنة، ولا نتنازل عن مبادئنا الراسخة التي نفتخر بتطبيقها أينما كان وفي جميع الأحوال.

المهارات

- نستثمر باستمرار في تطوير معارف العاملين في مصرفنا وفي تأهيل كفاءاتهم ومهاراتهم من خلال رعايتهم وتدريبهم بغية الاستجابة لمتطلبات زبائننا وترقياتهم ولمواكبة تطورات الأسواق والتقنيات.

الإنسانية

- نحترم زبائننا ونخلص لهم وندعمهم في فترات الازدهار كما في الفترات الصعبة التي يمرون بها.
- بالتوازي، تمثّل مواردنا البشرية رأسماً أساسياً لمصرفنا، نسهر على ارتباطها برؤيته وقيمه في جوٍّ من الاحترام والعدالة ممّا يساعد على تحفيزهم وتطويرهم وإشراقهم.
- نسعى إلى دعم احتياجات المجتمع والمحافظة على البيئة.

الالتزام

- نلتزم تجاه جميع أصحاب المصالح: مساهميننا، زبائننا، موظفينا، وبشكل أعمّ الاقتصاد السوري.
- نلتزم بدعم مشاريع زبائننا الكبيرة منها والصغيرة والتي تساهم جميعها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من إيماننا بقدرات سورية وثرواتها الطبيعية والبشرية.

الفهرس

10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	حوكمة بنك الشرق
16	• تنظيم حوكمة بنك الشرق
17	• توزيع المسؤوليات
18	• أعضاء مجلس الإدارة
21	• لمحة تعريفية عن الأعضاء
25	نشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2025
25	• نشاط المجلس
28	• اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
34	فعالية مجلس الإدارة
39	إقرارات مجلس الإدارة
40	هيكلية رأس المال
46	الإدارة التنفيذية
56	اللجان الإدارية
60	الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف
64	تطور الاقتصاد السوري في العام 2025
64	• الأداء الاقتصادي
67	• أداء القطاع المصرفي

69	موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2025
74	عرض نشاط المصرف خلال العام 2025
74	1. النشاط التجاري
74	1-1 نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2025
76	1-2 نشاط العمليات المركزية
76	1-3 نشاط التسليف
77	1-4 نشاط الخزينة
78	1-5 عمليات التجارة الخارجية
79	2. إدارة الموارد البشرية
82	3. على صعيد الإعلام والإعلان
84	4. إدارة المخاطر
89	5. مراقبة الالتزام
91	6. التدقيق الداخلي
94	7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل
98	الأداء المالي
113	خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2026
116	تقرير مدقق الحسابات للسنة المنتهية 2025/12/31



فسيفساء عازفات مريمين

٢٤٤-٢٤٩م

وثيقة قمة ارتقاء النهضة

الموسيقية السوريّة – متحف حماه

(عازفات مريمين) المرسومة بمكعبات حجرية دقيقة أكسبت ملامحها دقة وقوة تعبيرية، تصوّر مشهداً موسيقياً لفرقة موسيقية متكاملة تمثل نساء من العصر اليوناني يعزفن على آلات موسيقية تعود لتلك الفترة. ويقدمن معزوفة على خشبة المسرح ويظهر في هذه اللوحة عازفة الجلاجل إلى اليسار وإلى جانبها عازفة (الأرغن)، وسيدة تعزف على لوحة مفاتيح، وطفلان على هيئة ملاكين يضغطان بأقدامهم على قرينة جلدية مملوءة بالهواء لكي تصدح أنغام الأنابيب، وهناك سيدة تعزف على الأطباق الموسيقية، وأخرى تعزف على آلة الناي. وفي خلفية اللوحة آلة القيثارة تعزف عليها سيدة، وعلى اليمين سيدة واقفة ربما كانت تغني. كما تصوّر إطارات اللوحة الإبداع في التعبير عن مشاهد الصيد من خلال رصد حركات الحيوانات الخائفة، وملامح الرعب والهلع المرتسمة على وجوه بعض الآلهة الماثلين فيها. بالإضافة إلى مجموعة من الحيوانات المختلفة في الإطار، واكتملت اللوحة التي تكاد تنطق بوجود أربعة أشخاص يمثلون الفصول الأربعة للسنة، حيث تقابل الربيع والصيف، بوجه شاب يمثل الصيف، ووجه فتاة تمثل الربيع الخصب، أما الخريف، فتمثل بوجه شيخ بدا عليه التقدم في العمر، وأضيفت إلى جانب وجهه ورقة صفراء متساقطة، يقابله على الطرف الآخر، وجه شيخ هرم، دلالة على فصل الشتاء. وتظهر حالة الترف والرفاهية والذوق الرفيع التي وصلت إليها مدينة (مريمين) من خلال المنسوجات الفاخرة والفخمة التي ترتديها العازفات.

كلمة رئيس مجلس الإدارة



حضرة المساهمين الكرام،

أشكركم باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لحضوركم هذا الاجتماع السنوي لهيئتكم العامة. نضع بين أيديكم جدول أعمال هذا الاجتماع لمناقشة بنوده واتخاذ القرارات المناسبة بشأن كل منها. كما نضع بين أيديكم التقرير السنوي لمجلس الإدارة لعام 2025 الذي نعرض فيه حوكمة بنك الشرق ونشاطه المهني وأدائه المالي، والذي يتضمن أيضاً تقرير مدقق الحسابات الخارجي السيد أحمد رضوان الشرايبي عن بيانات المصرف المالية الموقوفة بتاريخ 2025/12/31، على أن يبقى التقرير الشامل بما فيه الإيضاحات الملحقة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية متوفراً على الموقع الإلكتروني للمصرف، كما وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وقد نشرنا هذه البيانات المالية مرفقة بالدعوة لحضور هذا الاجتماع لهيئتكم العامة الكريمة بتاريخ 2026/05/06 في كل من صحيفتي الحرية والثورة. كما أعدنا نشر هذه الدعوة للمرة الثانية في كل من الصحيفتين المذكورتين بتاريخ 2026/05/13.

سيداتى سادتي،

- إن حالة الترقب التي سادت خلال عام 2025 في البلاد أثرت سلباً على نتائج المصرف بنهاية العام:
 - وبالفعل لقد انخفض حجم ودائع الزبائن بكافة العملات بنسبة حوالي 44% للأسباب التالية:
 - تنفيذ قرار مصرف سورية المركزي رقم 1683/ل إ تاريخ 2024/12/15 لجهة إلغاء العمل بالقرار الخاص بتمويل المستوردات رقم 1130/ل إ، وتصفية أرصدة العملاء الناتجة عن متطلبات هذا القرار الأخير.
 - انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية بنسبة 18.5%، علماً بأنّ الودائع لدى المصرف المكونة بالعملات الأجنبية محولة إلى العملة الوطنية تشكل 58% من مجمل ودائع المصرف.
 - الحد من استقطاب الودائع لأجل الجديدة بالليرة السورية ذات الكلفة العالية، بالتوازي مع التراجع الحاصل في طلبات الاستدانة بهذه العملة.
 - كما انخفض صافي التسهيلات الائتمانية بكافة العملات بنسبة 23% لسببين رئيسيين أيضاً وهما:
 - السداد المبكر للالتزامات الجارية بالليرة السورية من قبل العملاء بفعل تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي كما ذكرنا من جهة، والارتفاع النسبي لأسعار الفوائد الدائنة التعاقدية على هذه التسهيلات من جهة أخرى.
 - عدم توفر السيولة النقدية بالليرة السورية والدولار الأمريكي، خدمة لطلبات التسليف الجديدة.
 - أضف إلى ذلك أن استمرار العقوبات الدولية على سورية خلال عام 2025 لم يسهل للمصرف القيام بنشاطه في تمويل التجارة الخارجية، وتنفيذ الحوالات من وإلى الخارج بشكل عام.
 - أما لجهة العملات بالمقارنة مع العام السابق فقد تأثرت أيضاً سلباً بعوامل التغير الحاصل في الأسواق الداخلية لجهة آليات وأدوات تنفيذ حوالات المنظمات الدولية العاملة في سورية، إذ انخفض مستوى مجمل هذه العملات من نسبة 10% إلى حوالي 3%.
 - ومن الطبيعي أن يؤثر كل ذلك سلباً على صافي إيرادات المصرف من الرسوم والعمولات التي انخفضت بنسبة 39%، في حين أن مجموع التكاليف التشغيلية لم يتراجع.

سيداتي سادتي،

بالرغم من كل ذلك سجل المصرف بنهاية العام وبعد اقتطاع الضريبة ربحاً محققاً بقيمة حوالي 2.2 مليار ليرة سورية قديمة. وبعد تكوين الاحتياطات يصبح رصيد الأرباح المتراكمة المحققة مبلغاً وقدره 15.96 مليار ليرة سورية قديمة، مما سمح للمجلس أن يرفع مقترحاً بزيادة رأسمال المصرف بنسبة 50% وبمبلغ 12.890 مليار ليرة سورية قديمة، كما سيعرض لاحقاً في هذه الجلسة، يوزع على المساهمين مجاناً على قاعدة سهم لكل سهمين حاليين.

كما يجب التركيز على أمر مهم جداً وهو أن مصرفكم قام بتنفيذ متطلبات التعميم رقم 16/417/ص تاريخ 2025/09/22 الصادر عن مصرف سورية المركزي والمتضمن إلزام المصارف بتكوين مخصص بنسبة 100% مقابل خسائر انخفاض القيمة عن تعرضات الأرصدة المجمدة والحررة في دولة لبنان، وبقي في وضع مالي متماسك وصلب حيث يسجل بهاية العام 2025:

- 1- ملاءة مالية بنسبة 120%.
- 2- سيولة بنسبة 67% بالليرة السورية وبنسبة 144% بكافة العملات.

وقد سجل سهم بنك الشرق خلال عام 2025 حركة تداول بنسبة 1.22% من إجمالي عدد الأسهم المدرجة، بأسعار تراوحت ما بين حد أدنى 2,050 ل.س.ق.، وحد أعلى 6,400 ل.س.ق. وأقل بنهاية العام على سعر 2,316.67 ل.س.ق.

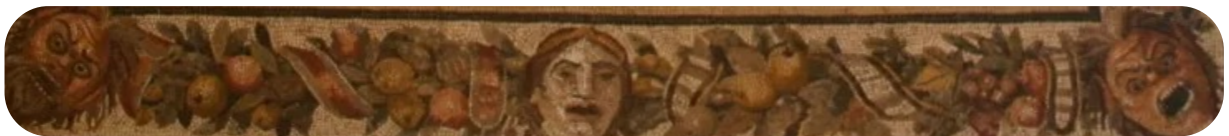
سيداتي سادتي،

إننا اليوم أكثر عزمًا على تعزيز مكانة مصرفنا في السوق المصرفي في سورية، وخلق فرص قيمة مضافة لعملائنا، انطلاقاً من مهمته وقيمه التي تهدف أساساً إلى مساهمة المصرف الدائمة والثابتة في النمو الاقتصادي والاجتماعي في سورية. إن التقرير السنوي للمصرف الموضوع بتصريفكم هو المرجع الرئيسي للاطلاع على تطور نشاط المصرف وتوفير الإجابة على أية أسئلة و/أو استفسارات. أكرر باسم أعضاء مجلس الإدارة شكرنا لحضوركم هذا الاجتماع، ولا بد لنا من أن نوجه إلى فريق العمل التنفيذي وإلى أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإلى أمانة السر الشكر والتقدير لنشاطهم وجهودهم الحثيثة بهدف إنجاح مهمة المصرف.

ناجي الشاوي

رئيس مجلس الإدارة





لوحة أورفيوس – متحف شهباء منتصف القرن الثالث الميلادي

أشهر مغني وشاعر أسطوري في اليونان. هو ابن الإله أبولون إله الموسيقى، وكاليوبه ربة الشعر. اشتهر بعزفه على قيثارته التي أهداها له أبولون، وكانت تتألف في البداية من سبعة أوتار. يُقال إنه أضاف إليها وترين ليصبح عددها تسعة، تيمناً بعدد ربّات الفنون التسعة. كانت قيثارته تصدر ألحاناً ساحرة لدرجة أن الحيوانات المتوحشة تهدأ وتتأثر الأنهار والأشجار بموسيقاه.

تمثال أورفيوس وهو جالس على صخرة بلباسه الشرقي ويعتصر القبة الفريجية رمز الحرية في روما، صور وهو يعزف على القيثارة وتلف حوله حيوانات الغابة منجذبة إلى سحر ألحانه. تتضمن اللوحة مجموعة من الرموز المتمثلة ببعض الكائنات الطبيعية والخرافية مثل العقاب والعصفور التي تعبر عن الروح، وهي صفة تطلق على أبولون، والطاووس الذي مثل خلف أورفيوس وهو رمز الخلود والإيمان المتعلق بالعالم الآخر، وبعض التشكيلات الزخرفية التي انتشرت عند اليونان، تمثلت في مجموعة الأقنعة الموزعة ضمن الإطار الخارجي للوحة.

* قبة فريجية وتسمى أيضاً قبة الحرية وهي قبة مخروطية الشكل، لينة ومسحوبة إلى الخلف. تعود إلى العصور القديمة لعدد من الشعوب في أوروبا الشرقية والأناضول، وأخذت اسمها من فريجيا في تركيا.

حوكمة بنك الشرق

يجسد دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق التزام المصرف بقيمه واحترامه للقوانين والتشريعات المصرفية النافذة.

وتتجلى حوكمة بنك الشرق في منظومة إدارة المصرف وفي عمل مجلس إدارته من خلال:

- قيام مجلس الإدارة في رسم استراتيجيات المصرف ومتابعته الحثيثة لأداء الإدارة التنفيذية في تطبيق هذه الاستراتيجيات.
- المتابعة الدائمة للتعديلات الطارئة على الأداء الاقتصادي وعلى التشريعات الرقابية النافذة للعمل المصرفي، وتحليل أثرها على تطور نشاط المصرف والتحوط لها.
- الرعاية والحرص الدائمين لتوفير البيئة المناسبة التي تسمح للعاملين بالالتزام بمسؤولياتهم بكفاءة وموضوعية واستقلالية، وذلك من خلال دعم قنوات التواصل وتأمين الشفافية في الإفصاح وتبادل المعلومات.
- الإقرار بأن الحوكمة والإدارة السليمة تسمح بخلق القيم المضافة وتحفيز التنمية المستدامة لكافة أصحاب المصالح: مساهمي المصرف وزبائنه وموظفيه.
- خلق ثقافة مصرفية هدفها تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وضوابط إدارة المخاطر المصرفية والالتزام بمعايير الرقابة والجودة في الأداء المصرفي. وتنعكس هذه الثقافة في كافة السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والناظمة للعمل اليومي، كما تنعكس في نظام المصرف الأساسي وميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين.

يؤكد مجلس الإدارة التزام المصرف بكافة مديرياته عام 2025 بتطبيق معايير الرقابة والجودة المعتمدة لقياس الأداء المصرفي المبينة في ما يلي:

- دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 489/م.ن.ب/4 لعام 2009.
- القرار 31 لعام 2008 الخاص بنظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- لقرار 110 لعام 2019 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية وبشكل خاص تلك الصادرة عن مصرف سورية المركزي لجهة حوكمة المصرف وحسن إدارة نشاطه وعملياته.
- أحكام بازل الدولية الخاصة بمتطلبات وقواعد الحوكمة السليمة للمصارف.
- أحكام بازل 2 الدولية للإدارة المالية والسلامة المصرفية المعتمدة من السلطات الرقابية السورية.
- معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، بما فيها تطبيق المعيار المحاسبي رقم 9، حيث تضمن هذه المعايير جودة الإجراءات والأنظمة الخاصة بالإدارة المالية والمحاسبية كما وشفافية الإفصاحات.
- معايير التدقيق الدولية IAS والمعتمدة من السلطات الرقابية السورية، حيث تضمن هذه المعايير جودة إجراءات التدقيق على نظم الرقابة وعمليات المصرف.
- معايير الجودة الدولية ISO 27001 الخاص بإجراءات الضبط والرقابة على أنظمة المصرف المعلوماتية وISO 22301 الخاص بضوابط كفاية الخطط المعتمدة لتأمين استمرارية العمل عند الطوارئ.

تابع مجلس الإدارة خلال العام 2025 التزام أعضائه وسائر أقسام المصرف والأطراف ذات العلاقة بتطبيق قواعد الحوكمة المعتمدة من خلال:

1. تقارير مراقبة الالتزام والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الدورية حول التقيد بسياسات وإجراءات العمل.
2. تقرير لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة، ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة حول نتائج التدقيق على ممارسات الحوكمة في المصرف وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي بيّنت التزام جيد في تطبيق ممارسات الحوكمة وكفاية مقبولة في أنظمة الرقابة عموماً.
3. الإبلاغ الدائم وبموضوعية عن المخالفات والتجاوزات، ومتابعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لأي انحراف عن تطبيق مبادئ المصرف وإجراءاته.

يمكن الاطلاع على دليل الحوكمة الخاص ببنك الشرق المعتمد من قبل مصرف سورية المركزي أصولاً من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف.

تنظيم حوكمة بنك الشرق

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المحافظة على أنظمة فعالة للإدارة السليمة للمصرف

آلية عمل مجلس الإدارة ونمط اتخاذ القرارات

- ← تقع مسؤولية إدارة المصرف وحمايته من الأعمال غير القانونية بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وبالتضامن.
- ← استقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية وتكريس مبدأ الفصل التام بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. توفير القنوات المناسبة لمراقبة حسن تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة.
- ← عقد مجلس الإدارة 7 اجتماعات خلال العام 2025، بما يلتزم مع المتطلبات الرقابية. تأمين النصاب القانوني لاجتماعات المجلس ولجانه المقررة في دمشق بالإضافة إلى مشاركة أي عضو من الأعضاء عند الحاجة في هذه الاجتماعات من خلال منظومة التواصل الإلكتروني التي سمحت لهم بالتداول المباشر بالصوت والصورة بالمواضيع المطروحة.
- ← حضر الأعضاء المستقلون اجتماعات المجلس. كما التزم أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحضور اجتماعاتها السنوية المقررة.
- ← تتسم تداولات المجلس بالموضوعية، وبمشاركة كافة الأعضاء في النقاشات والتعبير بحرية عن رأيهم.
- ← يحرص رئيس مجلس الإدارة على توفير كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواضيع قيد البحث إلى أعضاء المجلس لتأمين اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- ← تقوم أمانة سر مجلس الإدارة بوظيفة أمانة سر كل من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- ← بشكل عام، يطلع الأعضاء الحاضرون كما الغائبون والمشاركون الآخرون (وفق الحالة) على محاضر اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه للمصادقة بالتوقيع على القرارات المتخذة أو تسجيل أي تحفظ (عند الحاجة).

- ← تقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإفصاح بشفافية وبموضوعية عن البيانات المتعلقة بأنشطة المصرف وغيرها من المعلومات ذات الأثر، بشكل يسمح للمساهمين والعملاء والسلطات الرقابية وعامة أقطاب المجتمع دون تمييز الاطلاع عليها وتكوين رأي عن الأداء المالي والتشغيلي للمصرف وأفاق نموه.

مجلس الإدارة

مسؤول عن:

- تأمين قيادة لأعمال المصرف.
- رسم الاستراتيجيات والأهداف العامة.
- الإشراف والرقابة الدورية على نشاط المصرف.
- الحرص على سلامة المصرف المالية.
- تأمين إحلال لأعضاء مجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية بما يسمح باستمرار نشاط المصرف بمستوى مناسب.
- اعتماد ميثاق أخلاق المصرف والنظام الداخلي للعاملين والحرص على الالتزام بهما.
- التأكد من كفاية وفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من كفاية أنظمة وإجراءات تقييم المخاطر والتحوط لها.
- الحرص على مصالح المساهمين والإخلاص لهم.
- أداء المصرف بشكل عام وتطور نشاطه بصورة مستدامة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

- بتفويض من مجلس الإدارة، تتابع هذه اللجان فعالية وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وترفع التوصيات للمجلس في قرارات الاستثمار والتوظيف والتسليف والرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات، خطط الإحلال، الإفصاح، عضوية مجلس الإدارة وتنظيم أعماله، والحوكمة.
- يراجع مجلس الإدارة مواثيق عمل اللجان المنبثقة عنه سنوياً، وحرص على قيام كافة اللجان بمسؤولياتها ومشاركة أعضائها خلال 2025.

ثقافة المصرف

- نؤمن أن إرساء قواعد الثقافة المؤسسية تعزز تطور نشاط المصرف وحماية أصوله من المخاطر.
- تتجلى ثقافة مصرفنا في القيم والمبادئ الموثقة في بداية هذا التقرير وبالتفصيل في أحكام ميثاق الأخلاق وفي النظام الداخلي اللذان يشكلان إطاراً جوهرياً لتعاملاتنا مع الموظفين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين.
- نعتبر أن واجب الإبلاغ عن المخالفات أمراً أساسياً يهدف إلى تحسين جودة الخدمة والتأكد من احترام القوانين، ونؤمن بالتحقيق بمسؤولية بالمخالفات وحالات الاشتباه بها.
- نؤكد أن للمدراء التنفيذيين دور هام في ترسيخ هذه الثقافة وهذه القيم واتباع نهج القيادة النموذجية، فيكونوا قدوة بالتصرف.

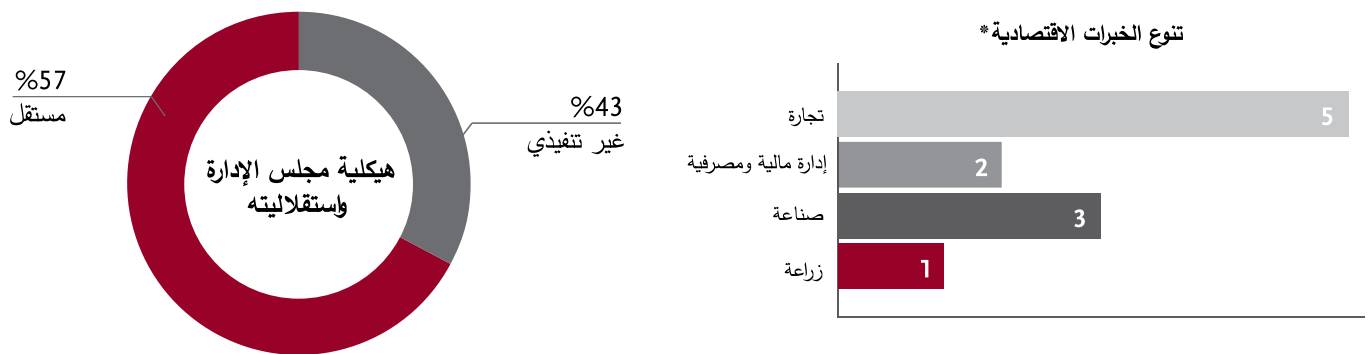
توزع المسؤوليات



أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	غير تنفيذي	مستقل	تنفيذي
السيد ناجي الشاوي	الرئيس	نفسه	0.66%	2008/12/17	✓		
السيد غسان الكسم	نائب الرئيس	نفسه	0.038%	2021/05/27		✓	
السيد بشار الدبل	عضو	نفسه	0.036%	2021/05/27		✓	
السيد باسل القتابي	عضو	نفسه	0.029%	2024/05/08		✓	
السيد جمال الدين منصور	عضو	نفسه	-	2015/05/13	✓		
السيدة فريال خليل	عضو	نفسه	-	2019/07/29	✓	✓	
السيد نوار سكر	عضو	نفسه	0.132%	2024/10/02		✓	
أمين سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه الدكتور وائل جقميري							
مدقق الحسابات الخارجي السيد أحمد رضوان الشرايبي							
المستشار القانوني الخارجي مكتب سر كيس للمحاماة							

- يتولى إدارة بنك الشرق مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء، غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، التزاماً بمتطلبات الحوكمة مما يخفف من احتمالات نشوء حالات تضارب المصالح لدى اتخاذ القرارات الاستراتيجية ويضمن وجود رقابة كافية لحماية مصالح المصرف ومصالح المساهمين.
- يتمتع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بصوت واحد في المجلس أسوة بباقي الأعضاء، فيتحملون جميعاً متضامين كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات المساهمين والمودعين الدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل سليم وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف. ويتابع مجلس الإدارة سنوياً أداء الأعضاء المستقلين وبخاصةً لجهة احترامهم معايير ضمان استقلاليتهم المعتمدة في دليل الحوكمة، حيث لم يسجل أي تجاوز خلال العام 2025.



* لبعض الأعضاء نشاطات في قطاعات مختلفة

يظهر الجدول التالي التزام المجلس ولجانه بدورية الاجتماعات وفق متطلبات الحوكمة. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة ولجنة التسليف اجتماعات إضافية عن الحد الأدنى المطلوب خلال العام 2025، حيث تمّ عقد اجتماع إضافي لها في كانون الثاني 2025 وبحضور غالبية الأعضاء، عوضاً عن الاجتماعات المؤجلة لها التي كانت مقررة بتاريخ 2024/12/08 والتي تم تأجيلها بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ.

اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2025

نسبة الالتزام بالحد الأدنى	كانون الأول	تشرين الأول	تموز	حزيران	أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني	
%100	✓✓*	✓	✓		✓			✓	✓	مجلس الإدارة
%100		✓	✓		✓			✓		لجنة التدقيق
%100		✓	✓		✓			✓		لجنة إدارة المخاطر
%150	✓		✓						✓	لجنة التسليف
%100		✓	✓		✓			✓		لجنة الالتزام
%150	✓		✓						✓	لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة

* عقد مجلس الإدارة بتاريخ 2025/12/30 اجتماعاً له "بالمراسلة" لمراجعة مقترحات الإدارة التنفيذية بموجب الملف المقدم منها حول عملية استبدال العملة السورية والتداول بمضمونه وأخذ القرار بشأنها. وتمّ حضوره من قبل جميع الأعضاء.

ويبين الجدول التالي التزام أعضاء مجلس الإدارة في المشاركة في حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه. حيث أن إشارة (-) تشير إلى عدم مشاركة العضو المعني باجتماعات اللجنة كونه ليس عضواً فيها.

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه 2025

مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة	لجنة الالتزام	لجنة التسليف لمجلس الإدارة	نسبة التزام الأعضاء بالحضور
رئيس مجلس الإدارة						
السيد ناجي الشاوي ¹	4/4	4/4	3/3	4/4	3/3	%150
الأعضاء المستقلين						
السيد غسان الكسم	4/3	-	3/3	-	-	%92
السيد باسل القتابي	-	4/3	-	4/3	-	%79
السيد بشار الدبل	-	-	3/2	-	3/2	%75
السيد نوار سكر	4/4	-	-	4/4	-	%100
الأعضاء غير التنفيذيين						
السيد جمال الدين منصور ²	4/4	4/4	3/3	4/4	3/3	%185
السيدة فريال خليل	4/4	4/4	-	-	-	%100
نسبة المشاركة	%95	%92	%89	%92	%89	%89

1 شارك رئيس مجلس الإدارة في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر (4 اجتماعات) واجتماعات لجنة التدقيق (4 اجتماعات)، بالإضافة إلى عضويته في اللجان الأخرى.
2 شارك السيد منصور في اجتماعات لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة (3 اجتماعات) واجتماعات لجنة التدقيق (4 اجتماعات) بالإضافة إلى اجتماعات لجنة الالتزام (4 اجتماعات) وعضويته في لجنة إدارة المخاطر ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب تفويضه بالإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

فيما يلي النبذة التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة المنتخب والتي تشير إلى تنوع المهارات المهنية والخبرات العملية لأعضاء مجلس إدارة بنك الشرق.

لمحة تعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة



السيد ناجي الشاوي

سوري الجنسية، مواليد سنة 1949.

- رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2014/10/31. أعيد انتخابه لرئاسة المجلس في 2024/05/08.
- عضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ كانون الأول 2008، وأعيد انتخابه لدورة خامسة في 2024/05/08.
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية سنة 2028.
- رئيس لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- عضو غير تنفيذي في لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- عضو غير تنفيذي في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة.
- حائز على شهادة في التجارة من مدرسة لندن للتجارة الخارجية في بريطانيا.

الخبرات المهنية

تعاطى السيد شاوي في الشؤون المصرفية منذ فترة طويلة، بحيث أصبح متابعاً بفعالية لمتطلبات العمل المصرفي. فهو من مؤسسي بنك الشرق، حيث كان له دور ريادي كعضو في لجنة المصرف التأسيسية بين العام 2004 و 2008. وقد شارك بعدها في عضوية عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة منذ العام 2010 لتاريخه. وقد أثبت السيد ناجي الشاوي خلال ممارسته لمهامه كرئيس مجلس إدارة مقدرته على متابعة متطلبات العمل المصرفي على مستوى مجلس الإدارة بما فيها المتطلبات والضوابط الصادرة عن السلطات الرقابية على المصارف في سورية.

ويعمل السيد ناجي الشاوي في مجال التجارة والصناعة منذ عام 1974، حيث هو شريك ورئيس مجلس إدارة لعدة شركات منها شركة شاوي للاستثمار المساهمة المغفلة وشركة العناية للأغذية والأدوية والأجهزة الطبية والصيدلانية م.م.، هو أيضاً شريك ومدير عام الشركة السورية للورق م.م. وشريك ورئيس مجلس المديرين في شركة شاوي وشركاه م.م. ومدير عام ومؤسس في شركة ناجي شاوي للاستثمار والتجارة م.م.

مناصب واهتمامات أخرى

- رئيس غرفة التجارة الدولية – سورية.
- نائب رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية.
- عضو مجلس إدارة في عدة مؤسسات خيرية ومؤسسات مسؤولة عن الأيتام والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، نذكر منها "دير مار بولس على السور" و "السفينة".
- القنصل الفخري لإيرلندا وهو حائز على ميدالية الوردة البيضاء الفنلندية.



السيد باسل القتابي

سوري الجنسية، مواليد عام 1971.

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2024/05/08.
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- رئيس (مستقل) في لجنة إدارة المخاطر.
- رئيس (مستقل) في لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على بكالوريوس في التجارة / مرتبة الشرف من جامعة كاربتون في كندا - أوتاوا.

الخبرات المهنية

يعمل السيد القتابي كشريك ومالك ومدير إداري لشركة النهضة للتعهدات والآليات المحدودة المسؤولية، وشريك مؤسس ومدير عام شركة ترانس أوتو كونتيننتال. وهو من رجال الأعمال المعروفين في الأوساط المالية والاقتصادية السورية، ويتمتع بعلاقات جيدة مع العديد من الهيئات والجهات الحكومية المحلية والخارجية.

ويتمتع السيد قتابي بخبرات مالية استشارية تفوق 27 عاماً، عمل خلالها على تقديم الاستشارات وتمثيل الشركات وتملك الوكالات، كما قام بتقديم المشورة المالية والتخطيط للحسابات وتحليل الوضع المالي للعملاء في رويال بنك / كندا لمدة عامين، وهو عضو مؤسس وأمين عام المبادرة الأوروبية العربية للسلام وإعادة الإعمار ومقرها فيينا / النمسا.



السيد غسان الكسم

سوري الجنسية، مواليد عام 1961.

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الشرق منذ 2024/05/08.
- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/05/27، أعيد انتخابه لدورة ثانية في 2024/05/08.
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- رئيس (مستقل) في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التدقيق.
- حائز على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة Saint Mary's University في كندا.

الخبرات المهنية

يعمل السيد الكسم في قطاع التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1983، حيث أسس عدد من الشركات الصناعية في سورية في قطاعات الصناعات الهندسية والإلكترونية. وهو مؤسس لمجموعة الكسم لصناعة الغسالات والأفران الكهربائية والمجمدات ومؤسس لشركة الكسم للصناعات الإلكترونية (كيترون)، ومؤسس لشركة رامكو لصناعة التكييف والتبريد ومؤسس لشركة رامكو لصناعة الأدوات المنزلية الكهربائية، ومؤسس لشركة ميراكو لاستيراد الإلكترونيات. كما ينشط السيد الكسم في قطاع تعهدات البناء والتطوير العقاري في الخارج. ويتمتع بسمعة جيدة في عالم الأعمال وبالعلاقات مميزة مع مختلف الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، حيث كان شغل منصب عضو مجلس إدارة هيئة الاستثمار في رئاسة مجلس الوزراء مثلاً لغرفة الصناعة، ومنصب عضو مؤسس وأمين سر اتحاد المصدرين، ومنصب نائب رئيس مجلس رجال الأعمال السوري، وممثل لاتحاد غرف الصناعة لدى مديرية الجمارك والتسعير ووزارة الاقتصاد ووزارة الكهرباء.

مناصب واهتمامات أخرى

- نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها.



السيد جمال الدين منصور

لبناني الجنسية، مواليد سنة 1940.

- عضو مجلس إدارة تنفيذي منذ أيار 2015 ولغاية نيسان 2018، وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ نيسان 2018 ولتاريخه. أعيد انتخابه لدورة رابعة في 2024/05/08.
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر.
- عضو غير تنفيذي في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على شهادة في علوم الإحصاء والاقتصاد من المعهد الوطني للإحصاء والعلوم الاقتصادية (فرنسا) وشهادة في الدراسات المعمقة في اقتصاد ومالية المؤسسات من جامعة بوردو (فرنسا).

الخبرات المهنية

للسيد منصور خبرات مصرفية منها 48 سنة لدى البنك اللبناني الفرنسي، حيث انضم منذ العام 1978 إلى هذا المصرف فعمل أولاً كمدير فرع لغاية عام 1988 ومن ثم كمدير إقليمي خلال الفترة ما بين 1988-1991 وأخيراً ككاتب مدير عام منذ العام 1991 لتاريخه. وللسيد منصور معرفة وثيقة بنشاط بنك الشرق ومتطلبات إدارة هذا النشاط إذ شغل منصب المدير العام لبنك الشرق في سورية منذ العام 2009 ولغاية انتخابه عضواً لمجلس إدارة المصرف في 13/5/2015 بموافقة مصرف سورية المركزي. ويحوز على سمعة طيبة في عالم المصارف والأعمال.

مناصب واهتمامات أخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك SBA – فرنسا.
- عضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان (ممثلاً البنك اللبناني الفرنسي)



السيد بشار الدبل

سوري الجنسية، مواليد سنة 1971.

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2021/05/27، أعيد انتخابه لدورة ثانية في 2024/05/08.
- تتقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- عضو مستقل في لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة
- عضو مستقل في لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة
- حائز على إجازة في الهندسة الميكانيكية / تصميم وإنتاج من جامعة دمشق في سورية.

الخبرات المهنية

يعمل السيد الدبل في مجال التجارة والصناعة في سورية منذ العام 1994. وهو من رجال الأعمال الشباب في سورية، مؤسس وشريك ومدير تنفيذي لعدة شركات إنتاجية في قطاع صناعة وتجارة مواد البناء الأساسية في سورية، لاسيما مؤسس وشريك في شركة الدبل - حمصي (معمل بتر) لصناعة خزانات المياه البلاستيكية ومؤسس وشريك في شركة أبناء إلياس الدبل للاستيراد والتصدير المتخصصة في تجارة المواد الصحية، ومؤسس والمدير التنفيذي للإنتاج الصناعي وتصريف المنتجات لمعامل بتر لتصنيع القرميد الإسمنتي والملون ومواد البناء الباطونية. ويتمتع السيد دبل بسمعة جيدة وبعلاقات ومعارف في عالم الأعمال في سورية وخارجها. وقد لعب دوراً ناشطاً في استقطاب عملاء جدد ولإسima شركات صناعية وتجارية متوسطة الحجم التي هي في صلب نشاط المصرف الائتماني.



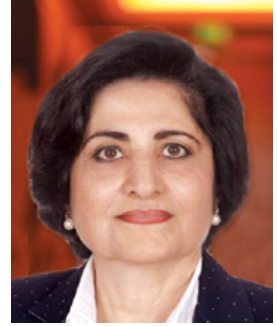
السيد نوار سكر

سوري الجنسية، مواليد عام 1966.

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ 2024/10/02. حيث صادقت الهيئة العامة للمساهمين على تعيينه في أول اجتماع لها بتاريخ 2025/05/21.
- تنقضي مدة عضويته بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- حائز على بكالوريوس في المحاسبة / من جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

الخبرات المهنية

يعمل السيد سكر كشرىك في الشركة السورية للخدمات الزراعية. ويتمتع بمؤهلات علمية عالية وخبرات في إدارة الأعمال لشركات تجارية مختلفة، ويمتلك خبرة مصرفية تفوق 7 سنوات شغل فيها منصب عضو مجلس إدارة بنك سورية والمهجر منذ العام 2017 إلى عام 2022 وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة هذا المصرف منذ حزيران 2020 ولغاية تموز 2022، يتمتع السيد سكر بسمعة طيبة في مجتمع رجال الأعمال، وعلاقات جيدة ووثيقة مع رجال وسيدات الأعمال في سورية وخارجها، ومع الجهات والهيئات الحكومية محلياً وخارجياً .



السيدة فريال خليل

لبنانية الجنسية، مواليد عام 1950.

- عضو مجلس إدارة مستقل منذ تموز 2019 ولغاية أيار 2024، وعضو مجلس إدارة غير تنفيذي منذ أيار 2024 ولتاريخه. أعيد انتخابها لدورة ثالثة في 2024/05/08.
- تنقضي مدة عضويتها بتاريخ انعقاد أول اجتماع للهيئة العامة العادية عام 2028.
- عضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق.
- عضو غير تنفيذي في لجنة إدارة المخاطر .
- حائزة على بكالوريوس في التجارة وإدارة الأعمال من الجامعة الأميركية في بيروت -لبنان .

الخبرات المهنية

تحوز السيدة خليل على خبرة مصرفية تفوق 36 سنة، عملت خلالها لدى بنك بيروت والبلاد العربية في قطاعات مختلفة، وبشكل خاص كمدير رئيسي للتسليف وإدارة المخاطر الائتمانية ومعالجة الديون المتعثرة. كما تابعت شؤون إدارة الخزينة وعمليات الفروع والبيع بالتجزئة. وهي محاضرة ومدرسة معتمدة منذ 29 عاماً لتاريخه لدى جمعية المصارف في لبنان واتحاد المصارف العربية والمعهد العالي للدراسات المصرفية في جامعة القديس يوسف -لبنان.

نشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام 2025

1) نشاط مجلس الإدارة خلال العام 2025:

تركز نشاط مجلس الإدارة خلال العام 2025 حول ما يلي:

1.1. تجارياً:

في ظل التحديات التي شهدتها القطاع المصرفي في سورية والتطورات التي أعقبت تاريخ 2024/12/08، والتي أثرت بدورها على النشاط التجاري للمصرف، تركّزت اهتمامات مجلس الإدارة خلال العام 2025 حول ما يلي:

أ- زيادة حجم التسليف بما يسمح به توفر السيولة بكافة العملات، وضمن ضوابط التسليف الرقابية، وبخاصةً متطلبات قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 204/م ن لعام 2023، ورقم 169/م ن لعام 2023.

ب- الحرص على جودة التسليف والتركيز على القطاعات الإنتاجية، وعلى عملاء مليونيين وذوي مصداقية في بيئة الأعمال.

ج- الحفاظ على مصادر تمويل متنوعة بكافة العملات، على أن تكون مستقرة بكلفة مقبولة، وضبط مخاطر السيولة.

د- توظيف فوائض السيولة بالليرات السورية والعملات الأجنبية بعوائد مالية مجدية.

1.2. تطوير خدمات المصرف الالكترونية:

أ- متابعة ودعم أداء دائرة المنتجات الرقمية والتسويق.

ب- تقديم خدمات متنوعة منها الانترنت المصرفي والموبايل المصرفي My Sharq، ونقاط البيع POS، والحساب الرقمي، وتسديد الفواتير وخلافه، كما بدأ المصرف خلال هذا العام بسعي مستمر للوصول إلى تقديم خدمة بطاقات فيزا وماستر كارد.

1.3. متابعة تعرضات المخاطر المتعلقة بأصول المصرف المالية:

اعتمد المجلس سياسة متحفظة في إدارة هذه التعرضات، وراجع بشكل مستمر سقوف التعامل مع المصارف في سورية والخارج، ملتزماً بأحكام المعيار المحاسبي رقم 9 وتوجيهات مصرف سورية المركزي في تصنيف هذه المخاطر واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنشأ عنها. بحيث:

أ- يسجل في 2025/12/31 تغطية بنسبة 100% للأرصدة الجارية (المقيدة وغير المقيدة) لدى البنك اللبناني الفرنسي، مما يحقق التزاماً تاماً بتعليمات مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص.

ب- استمر بالاحتفاظ بمخصصات مالية بكامل قيمة الاستثمار السابق في سندات سيادية لبنانية كانت استحققت منتصف عام 2020 ولم تسدد بقيمة 329 ألف د.أ.

ج- السعي باستمرار لاستثمار أرصدة المصرف الخارجية في توظيفات مالية مجدية ذات مخاطر منخفضة، تساهم في دعم إيرادات المصرف.

1.4. إدارة عقارات المصرف:

- أ- عقار منطقة عدرا الصناعية: قرر مجلس الإدارة المباشرة بأعمال التشييد والإنشاء في منشأة المصرف المقررة في منطقة عدرا الصناعية وفقاً للمخططات النهائية التي أقرها مجلس الإدارة عام 2025، تمهيداً لإنشاء فرع لتقديم الخدمات إلى عملائه في هذه المنطقة .
- ب- عقار فرع حلب - شارع أبو فراس الحمداني - مقابل مشفى الرازي: تم الانتهاء من دراسة المخططات من قبل الشركة الهندسية ، وقرر المجلس تنفيذ أعمال تأهيل وتجهيز هذا الفرع.
- ج- يسعى المصرف لتملك عقار في محافظة حمص و/أو حماه، بغاية إنشاء فرع للمصرف في هاتين المحافظتين المهمتين، ويتم البحث عن عقار مناسب وفقاً للفرص الاستثمارية المتاحة.

1.5. متابعة أداء المصرف المالي والتأكد من صحة الإفصاح بهذا الشأن:

- أ- اعتماد خطط العمل والموازنة السنوية ومراجعتها دورياً عند كل اجتماع للمجلس.
- ب- مراجعة التقارير الدورية عن وضع المصرف المالي وحجم عملياته والتقارير الخاصة بمتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والإجراءات المتخذة لتداركها، وإقرار صحة الإفصاحات المالية وغير المالية الربعية والسنوية والاستثنائية بناءً عليه.
- ج- مراجعة التقارير الربعية لتطور أداء القطاع المصرفي السوري مقارنة بأداء المصرف.
- د- متابعة متطلبات رأس مال المصرف وملاءته المالية بما في ذلك:
- المحافظة على مركز القطع البنوي وعدم المساس به ليشكل هذا المركز احتياطياً متيناً يمكن التأسيس عليه عند الحاجة (راجع ص. 41 للتفاصيل).
 - انطلاقاً من النتائج المحققة من المصرف نهاية عام 2025، قرر مجلس الإدارة رفع مقترح إلى الهيئة العامة غير العادية للمصرف المقرر عقدها نهاية نيسان 2026 بزيادة رأسمال المصرف بقيمة إجمالية 12,890,625,000 ل.س.ق. أي ما نسبته 50% من رأسمال المصرف الحالي، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المتراكمة كما في 2025/12/31، على أن يتم توزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على مساهمي المصرف مجاناً بواقع سهم لكل سهمين حاليين.
- هـ- مراجعة صحة ودقة الإفصاح الضريبي والتأكد من كفاية المؤونات المكونة خلال السنة لهذا الغرض.

1.6. توفّر أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من كفايتها:

- أ- الاطلاع بشكل ربعي على تقارير إدارة المخاطر حول كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى التزامه بسقوف ومستويات المخاطر التي يمكن القبول بها.
- ب- الاطلاع بشكل ربعي على تقارير التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام ومتابعة التوصيات الصادرة عن مهامهما بما فيها التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين حول كفاية إجراءات عمل الفروع والمديريات المركزية، ومدى التزام العاملين بضوابط الرقابة المعتمدة. كما الاطلاع على تقييم سنوي يقوم به التدقيق الداخلي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ككل، حيث يسجل المصرف كفاية مقبولة في هذه الأنظمة والرقابة عليها.

ج- البحث في نتائج تقرير التدقيق الداخلي السنوي موضوع الالتزام بأنظمة وإجراءات مراقبة الالتزام وإدارة المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسجلاً كفاية مقبولة. كما البحث في نتائج التقرير موضوع الالتزام بأحكام الحوكمة المصرفية والتوصيات الصادرة عن لجنتي التدقيق والحوكمة بذلك، مسجلاً التزاماً جيداً.

د- الاطلاع على التقرير السنوي الصادر عن مدقق الحسابات الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة.

هـ- التأكد من كفاية أنظمة وسياسات مديريات الرقابة الداخلية لاسيما إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام، بما في ذلك:

• عمل كل من التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر باستقلالية عن الإدارة التنفيذية، وموضوعية التقارير الصادرة عنهم والمرفوعة إلى مجلس الإدارة.

• دعم هذه المديريات بالموارد البشرية وغيرها المطلوبة وفق توفرها للقيام بالمهام الموكلة إليها وتأمين التدريب المستمر لها.

و- التأكيد على أهمية متابعة شكاوى واقتراحات العملاء لما لها من دور إيجابي في تحسين جودة خدمات المصرف والحفاظ على سمعته، والطلب من الإدارة توجيه أقسام المصرف برفع الاقتراحات والشكاوى الواردة والإجابة عليها ضمن مهلة زمنية معقولة.

1.7. إدارياً:

أ- تسجيل تقدم في تطبيق خطة التدريب التي كانت مقررة عام 2025 لنائب المدير العام السيدة ناديا الشعار منذ توليها لهذا المنصب بتاريخ 2025/01/01، وقد اعتمد المجلس نتائج تقييم أداءها عن العام 2025، وأهداف العمل ومواضيع التدريب لها لعام 2025.

ب- مواكبة جهود الإدارة في دعم الهيكلية الإدارية وملء حاجات التوظيف التي كانت ملحوظة لعام 2025 بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم النشاط التجاري وتأمين كفاية مقبولة لإجراءات الرقابة. ولاسيما في ما يلي:

• دعم مديرية التسليف من خلال تعيين مدير تسليف إقليمي لدمشق وريفها من أصحاب المؤهلات والخبرة في مجال التسليف بتاريخ 2025/03/16.

• دعم مديرية شبكة الفروع من خلال تعيين مدير أصيل لإدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة من أصحاب الاختصاص والخبرة بتاريخ 2025/07/23.

• تأمين إحلال الوظائف الإدارية والرئيسية بالاعتماد على التوظيف من الداخل وتطوير المسار المهني ومهارات العاملين الذين أثبتوا عن جدارة في تحمل المسؤوليات وتأهيلهم بما يعزز ولائهم للمصرف والحفاظ على استمرارية عملهم.

• استمرار الاستثمار في تأهيل وتدريب الموظفين في مختلف المديريات واعتماد خطط تدريب وموازنة سنوية لذلك، والحرص على التدريب في المواضيع ذات الصلة في الرقابة المصرفية (راجع ص. 82 للتفاصيل).

• توفير الدعم والمؤازرة الفنية والإشراف على جودة الأداء عند الحاجة لمختلف مديريات المصرف من قبل المديريات المختصة لدى الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي وفق حاجة وطلب الإدارة.

2) اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

2.1. لجنة التدقيق

عضوية اللجنة خلال العام 2025

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

نوار سكر	رئيساً / مستقل
غسان الكم	عضواً / مستقل
فريال خليل	عضواً / غير تنفيذي
وانل جقميري	أمين سر اللجنة

تشترط عضوية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تكون مؤلفة من 3 أعضاء على الأقل وأن يكون ثلثي أعضائها من المستقلين بهدف تأمين الاستقلالية المرجوة للقيام بمسؤولياتها، بالإضافة إلى توفر الخبرات في المحاسبة والإدارة المالية والمصرفية. وقد تأمن خلال العام 2025 الالتزام بشروط العضوية هذه.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التدقيق إلى ما يلي:

- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعاليتها وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية.
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير مهام التدقيق.
- تحديد اطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وعمله بموضوعية وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

اجتماعات اللجنة

- التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة التدقيق أربع اجتماعات لها خلال العام 2025 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع.

نشاط اللجنة خلال العام 2025

رفعت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2025:

1. صحة ودقة وشفافية البيانات المالية والإفصاح عنها، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات السلطات الرقابية بهذا الشأن، بما في ذلك تطبيق أحكام معايير المحاسبة الدولية رقم 9 IFRS9 الخاص بتصنيف مخاطر الأصول المالية.
2. مراجعة سياسات تصنيف وقياس مخاطر الأصول المالية عملاً بالمعيار رقم 9 والتأكيد على كفايتها، بما فيه آليات ومنهجيات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومعايرة احتمال التعثر التاريخي لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الاستثمار المالي.
3. التأكد وبشكل ربعي، من خلال تقارير مدقق الحسابات الخارجي، من صحة النماذج والمنهجيات المعتمدة لتصنيف المخاطر الائتمانية، ومن دقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف ومخاطر الأصول المالية.
4. مقارنة أداء المصرف بنتائج المصارف المنافسة.
5. الشؤون الضريبية والقضايا ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

6. حاجة مديرية التدقيق الداخلي لرفد كوادرها بمدقق داخلي معلوماتي لتغطية متطلبات القرار 15، وأكدت اللجنة توفر نظام رقابة داخلي جيد نسبياً في المصرف نتيجة أداء فريق عمل التدقيق الداخلي مهام التدقيق الموكلة له بكفاءة جيدة. كما أكدت على موضوعية تقاريرها واستقلالياتها.

7. الوقوف عند التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث يسجل خلال العام 2025 حالتين للتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة (راجع ص.35 للتفاصيل).
8. تحديد نطاق عمل مدقق الحسابات الخارجي وكفايته ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.
9. تقييم أداء مدقق الحسابات الخارجي المعتمد بناءً لمعايير اعتمدها مجلس الإدارة تم التأكيد من خلالها على موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي المعتمد عام 2025 وكفاية خبرات فريق عمله والتزامه بخطاب تعيينه. واعتمدت آلية التقييم على الحصول على ردود أعضاء لجنة التدقيق بالإضافة إلى ردود أعضاء الإدارة التنفيذية التي لها تعامل مستمر مع المدقق الخارجي.
10. تقييم أداء اللجنة عن العام 2025 بمستوى جيد ورفع مقترحات بشأن أي من الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.2. لجنة إدارة المخاطر

عضوية اللجنة خلال العام 2025

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

باسل القنابي	رئيساً / مستقل
فريال خليل	عضواً / غير تنفيذي
جمال منصور	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية لجنة إدارة المخاطر، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً. وقد تأمن خلال العام 2025 الالتزام بشروط العضوية هذه.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- ترسيخ ثقافة إدارة مخاطر بكافة أشكالها على مختلف مستويات المصرف.
- مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم وقدرته ومدى قبوله على تحمل المخاطر.
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.
- تقييم خطط طوارئ لإدارة الأزمات التي يكون المصرف عرضة لها.
- التأكد من استقلالية مديرية إدارة المخاطر وضمان توافر الموارد البشرية والنظم الكافية لإدارتها.

اجتماعات اللجنة

التزاماً بمتطلبات الحوكمة وميثاق عملها المعتمد، عقدت لجنة إدارة المخاطر أربعة اجتماعات لها خلال العام 2025 بوتيرة اجتماع واحد كل ربع، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

نشاط اللجنة خلال العام 2025

رفعت لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2025:

1. التأكيد على فعالية واستقلالية وظيفة إدارة المخاطر: أكدت اللجنة توفر رقابة جيدة جداً على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وقيام مديرية إدارة المخاطر بمتابعة بكفاءة جيدة جداً لهذه المخاطر من قبل مختلف وحداتها.

2. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر في المصرف بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي رقم 9 وتطور نشاط المصرف وكفايتها.
3. نتائج التقارير الدورية واختبارات الجهد حول تعرضات المصرف للمخاطر وحجمها، بما فيه سبل ترشيد توظيف سيولة المصرف ودعم الإيرادات.
4. كفاية المخصصات المكونة لقاء مخاطر التسليف من جهة، ومن جهة أخرى لقاء الأصول المالية الموظفة في لبنان.
5. كفاية الإجراءات العلاجية المتخذة لقاء المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف.
6. التزام المصرف بمستويات وحدود للمخاطر التي يمكن للمصرف القبول بها بالإضافة إلى الحدود الرقابية المفروضة من مصرف سورية المركزي.
7. التزام المصرف بتطبيق أحكام بازل وفق متطلبات السلطات الرقابية والإدارة المصرفية السليمة، وتسجيل تقدم مستمر في إعداد منظومة التقارير لمتابعة مختلف المخاطر المصرفية.
8. تقييم أداء اللجنة عن العام 2025 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.3. لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

عضوية اللجنة خلال العام 2025

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

ناجي الشاوي	رئيساً / غير تنفيذي
جمال منصور	عضواً / غير تنفيذي
بشار الدبل	عضواً / مستقل
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية اللجنة، وفق المعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وعملاً بالمسؤوليات الموكلة إليها بناءً لتعليمات السلطات الرقابية، أن تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل وأن يكون أعضاؤها من الأعضاء غير التنفيذيين وغير المشاركين في لجنة التدقيق لضمان الفصل بين المهام الرقابية، فضلاً عن إلزامية توفر الخبرات في إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية والمعرفة المعمقة في السوق المحلي. وقد تأمن خلال العام 2025 الالتزام بشروط العضوية هذه.

أهداف اللجنة

تهدف لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرارات التسليف التي تتضمن تعرضات مخاطر ائتمانية كبيرة ذات أثر جوهري يفوق مبلغها الصلاحيات الممنوحة للجنة التسليف الإدارية، بالإضافة إلى مراجعة قرارات التسليف المتخذة من قبل هذه اللجنة والتأكد من كفاية المخصصات المتخذة لقاء هذه المخاطر. كما تقوم بمتابعة الديون المتعثرة ولاسيما غير المنتجة منها وإجراءات تحصيلها ومراجعة شروط وضوابط المنتجات المصرفية التي تقترح الإدارة تسويقها والتأكد من كفايتها.

اجتماعات اللجنة

تتعد لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة اجتماعين لها خلال العام بوتيرة اجتماع واحد بشكل نصف سنوي، ويدعى لحضور اجتماعات اللجنة المدير العام ومدير إدارة المخاطر، وقد عقدت لجنة التسليف ثلاث اجتماعات لها خلال العام 2025، حيث عقدت اللجنة اجتماعاً إضافياً لها بتاريخ 2025/1/7، عوضاً عن الاجتماع المؤجل لها الذي كانت مقرراً بتاريخ 2024/12/08 والذي تم تأجيله بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ، وبحضور غالبية أعضائها.

نشاط اللجنة خلال العام 2025

بغرض تحقيق أهدافها، تلخص نشاط لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام 2025 بما يلي:

1. مراجعة ضوابط وصلاحيات منح التسهيلات الائتمانية المفوضة للجنة التسليف الإدارية وللجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بما ينسجم مع المسؤوليات الموكلة لكل منها في تطبيق متطلبات متابعة المخاطر الائتمانية وفق المعيار المحاسبي 9 والتعليمات الرقابية.
2. مراجعة وضع محفظة التسليف ككل بما فيها قروض التجزئة الممنوحة من قبل المصرف.

3. تحديد نسبة من الأموال الخاصة لمنح قروض للعاملين في المصرف واعتماد شروط وضوابط منح هذه القروض على ضوء التعليمات المستجدة الصادرة عن المصرف المركزي بهذا الشأن.
4. الاطلاع والمصادقة على التسهيلات العادية المقبولة المصنفة ضمن فئة ديون المرحلة الأولى والممنوحة من لجنة التسليف الإدارية ضمن الصلاحيات المفوضة لها، ودراسة طلبات التسليف الجديدة بما يفوق تلك الصلاحيات وإقرار منحها.
5. مراجعة إجراءات تصنيف وإدارة الديون المصنفة ضمن فئة المرحلة الثانية والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها.
6. متابعة كفاية إجراءات تحصيل الديون غير المنتجة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة والتأكد من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عنها وإقرار المخصصات المكونة لقاءها. ومتابعة التطورات في الإجراءات القضائية لهذا الغرض، وإقرار المبالغ المحصلة و/أو المشطوبة.
7. مراجعة سقف التعامل مع المصارف المعتمدة في سورية والخارج وإقرارها.
8. التأكد من الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أصولاً على التسهيلات الممنوحة لرئيس مجلس الإدارة.
9. تقييم أداء اللجنة عن العام 2025 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

2.4. لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

عضوية اللجنة خلال العام 2025

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

باسل الفتاوي	رئيساً / مستقل
نوار سكر	عضواً / مستقل
ناجي الشاوي	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

- تشترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً.

أهداف اللجنة

- تدعيم نظم الضبط والرقابة الداخلية والإشراف على التطبيق الصحيح لها.
- تحديد نطاق عمل مديرية مراقبة الالتزام بما يتوافق مع القرار 57/ لعام 2019 الذي نظم عمل المديرية ومراقبة حسن عملهم وكفاية الأداء ومراجعة النتائج.
- الالتزام والتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات التنفيذية والجهات ذات العلاقة، كما والالتزام بسياسات وإجراءات عمل المصرف بما فيها النظام الداخلي المعتمد للمصرف (ولها في سبيل تحقيق أهدافها وممارسة مهامها في المصرف سلطة الحصول على أية معلومات).

نشاط اللجنة خلال العام 2025

رفعت لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2025:

1. نتائج التقارير الدورية لجهة مراقبة التزام المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة وتوجيهات مجلس النقد والتسليف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التشريعات الدولية.
2. نتائج تقييم كفاية برنامج خطة عمل مديرية مراقبة الالتزام السنوية وتعديلاتها وإقرارها.

3. إقرار خطة العمل السنوية للمراقبين المصرفيين الداخليين بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليها، والتأكد من شمولها كافة الأهداف الرقابية بناءً لحجم نشاط المصرف وتنوع عملياته وأنشطته.
4. تقييم أداء المراقبين المصرفيين الداخليين وفق خطة العمل السنوية المعتمدة بناءً على تقرير مدير مراقبة الإلتزام ورفع نتائج التقييم إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف.
5. تقييم كفاية وفعالية أداء مديرية مراقبة الإلتزام واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن ضمان استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية.
6. المصادقة على موازنة مديرية مراقبة الإلتزام لمنحها الموارد البشرية والمادية اللازمة والاستقلالية للتطبيق السليم لمهامها.
7. نتائج مراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين بما يتناسب وسياسة الرواتب والمكافآت المعتمدة في المصرف من جهة وخبرات ومؤهلات ومسؤوليات ونتائج تقييم أداء المراقبين المصرفيين من جهة أخرى، وعرضها على مفوضية الحكومة لدى المصارف للموافقة عليها أصولاً.

2.5. لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة

عضوية اللجنة خلال العام 2025

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء وأمين سر اللجنة وهم السادة:

غسان الكسم	رئيساً / مستقل
بشار الدبل	عضواً / مستقل
ناجي الشاوي	عضواً / غير تنفيذي
وائل جقميري	أمين سر اللجنة

تشتترط عضوية اللجنة، وفق متطلبات الحوكمة والمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، أن تتألف على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، وعلى أن يكون رئيسها عضواً مستقلاً، بهدف ضمان استقلالية القرار وموضوعية الحوار عند تحديد سياسات التوظيف والرواتب والتعويضات لموظفي المصرف ولاسيما المدراء التنفيذيين منهم، كما وتحديد معايير تعيين أعضاء مجلس الإدارة وسياسة تعويضاتهم. وقد تأمن خلال العام 2025 الإلتزام بشروط العضوية هذه.

أهداف اللجنة

- مراقبة وضمان شفافية عمليات اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وتبديلهم وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية أعضائه بشكل مستقل وضمان شفافية سياسات تعويضات ومكافآت أعضاء المجلس.
- مراجعة سياسة التوظيف المعتمدة في المصرف لضمان شفافية عملية اختيار المدير العام ونائبيه وتعيينهما وإقالتهم بالإضافة إلى تعيين المدراء وتقييم أدائهم وتحديد تعويضاتهم بما ينسجم مع أهداف المصرف.
- مراقبة صلات القرابة المسجلة حتى الدرجة الرابعة بين الأطراف ذوي العلاقة بالمصرف، فيما بين الموظفين، وفيما بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة المصرف، وصلات القرابة بين أعضاء مجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة الرواتب وسلم الرتب والرواتب وسياسة التدريب المعتمدة لضمان كفايتها وعدالتها بهدف استقطاب ذوي الكفاءات.
- التأكد من وجود سياسة إحلال على كافة مستويات المصرف وخاصة على مستوى إدارة المصرف لضمان استمرارية العمل.
- الإشراف على إعداد وتوثيق دليل الحوكمة للمصرف ومراجعته وتحديثه عند الضرورة.
- كما تهدف اللجنة إلى وضع دليل الحوكمة وسياسة الإفصاح في المصرف وتعديلها عند الضرورة، بما في ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي الوظيفي للمصرف وإجراءات الإفصاح الإداري، وتبني دليل الإجراءات التنظيمية الداخلية، مراجعة ميثاق أخلاق المصرف ونظام السلوكيات الداخلي، والتأكد من الإلتزام بدليل الحوكمة المعتمد وحسن تطبيقه. كما تحدد اللجنة مهام أمين سر مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة

تعد لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة اجتماعان لها بوتيرة اجتماع واحد خلال النصف الأول من السنة واجتماع ثان خلال النصف الثاني منه وفق متطلبات الحوكمة وميثاق عملها. وقد عقدت لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة ثلاث اجتماعات لها خلال العام 2025، حيث عقدت اللجنة اجتماعاً إضافياً لها بتاريخ 2025/1/8، عوضاً عن الاجتماع المؤجل لها الذي كان مقرراً بتاريخ 2024/12/08 والذي تم تأجيله بسبب الظروف التي مرت بها البلاد في ذلك التاريخ، وبحضور غالبية أعضائها.

نشاط اللجنة خلال العام 2025

رفعت لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة تقاريرها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بالمواضيع التالية خلال العام 2025:

1. لجهة شؤون مجلس الإدارة:

- أ. التزام الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وبتخصيص الوقت اللازم خلال عام 2025 لممارسة واجباتهم.
- ب. الالتزام بصرف التعويضات المقررة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2025 وفق قرار الهيئة العامة بهذا الشأن.
- ج. نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والأعضاء عن العام 2025 بمستوى جيد جداً.
- د. الالتزام بمتابعة اضطلاع أعضاء مجلس الإدارة بمسؤولياتهم وواجباتهم وأحكام الحوكمة، وفقاً للقوانين الراعية لنشاط المصرف.
- هـ. تقييم أداء اللجنة عن العام 2025 بمستوى جيد جداً ورفع نتائج التقييم والمقترحات العلاجية بشأن الملاحظات الواردة إلى المجلس.

2. لجهة شؤون الموظفين:

- أ. اعتماد موازنة التدريب، ومتابعة إجراءات تنفيذها وفعاليتها.
- ب. سياسة التوظيف قائمة على الحفاظ على التوازن الممكن بين ملء حاجات التوظيف الملحة والمطلوبة لزيادة حجم الإنتاج وتأمين متطلبات إحلال الوظائف الرئيسية والنتائج التشغيلية للمصرف وقدرته على تحمل الأعباء الإضافية. ويسجل كفاية مقبولة في الكوادر الإدارية وفرق العمل المساندة لها على صعيد مختلف الأنشطة في المصرف.
- ج. اعتماد خطة وبرامج تأهيل نائب المدير العام ومساعدته لإحلال المدير العام ومواكبة تنفيذ هذه الخطة وتقييمها بشكل نصف سنوي، ومتابعة تطور أداء كل منهما المهني والتقني وفق معايير التقييم التي تم اعتمادها لذلك، ومواكبة نسب انجاز أهداف العمل التي تم تحديدها لكل منهما بداية كل فترة.
- د. اعتماد معايير الأهلية المطلوبة لتعيين المدير العام وموظفي المصرف وتقييم أدائهم، وتؤكد اللجنة أن نتائج تقييم أداء المدير العام لسنة 2025 هي بمستوى جيد، وأوصت بتجديد التعاقد معه.

3. لجهة الالتزام بالحوكمة:

- أ. مراجعة وتحديث دليل حوكمة المصرف وموثيق عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ب. مراجعة سياسة الإفصاح في المصرف.
- ج. كفاية مقبولة لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأنظمة مكافحة غسل الأموال والالتزام جيد بأحكام الحوكمة بناءً لمخرجات مهام التدقيق الداخلي.
- د. مراجعة ميثاق الأخلاق، والتأكيد على التزام أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بأحكام هذا النظام وبأحكام النظام الداخلي.
- هـ. اعتماد خطط توثيق واستكمال دليل إجراءات عمل المصرف ودليل التوصيف الوظيفي، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بالمصادقة على إجراءات العمل والتوصيفات الوظيفية المنجزة.
- و. التغييرات الطارئة على سياسة وصلاحيات التوقيع عن المصرف وفق التعديلات المقررة على الهيكلية التنظيمية.
- ز. مراجعة الهيكل التنظيمي العام للمصرف والتراتبية الهرمية، حيث تؤكد اللجنة توفر هيكلية إدارية متينة يمكن الاتكال عليها للقيام بالمهام المطلوبة. وتشدد على أولوية ملء الشواغر من بين الكفاءات التي أثبتت عن جدارة في عملها داخل المصرف ومتابعة تأهيلها بالإضافة إلى استقطاب أصحاب الاختصاص من خارج المصرف بما يعزز خبرات فرق العمل لديه.
- ح. أهمية خدمات الدعم الفني المقدمة من قبل الشريك الاستراتيجي خلال عام 2025 وكفايتها لاسيما في إدارة شؤون المعلوماتية على طلب من إدارة المصرف لرفع مستوى الأداء. وتبقى هذه الخدمات مجانية ولا يتحمل بنك الشرق سوى تكاليف موفدي الشريك الاستراتيجي إلى سورية.
- ط. تقييم أداء اللجنة عن العام 2025 بمستوى جيد جداً ورفع مقترحات بشأن الملاحظات الواردة إلى مجلس الإدارة.

فعالية مجلس الإدارة

1. شروط ومعايير عضوية مجلس الإدارة

راجع مجلس الإدارة خلال العام 2025 المعايير والإجراءات المعتمدة سابقاً لتعيين أعضاء مجلس إدارة المصرف وأكد على دقتها وشفافيتها والتزامها بالقوانين المرعية الإجراء ولاسيما متطلبات الحوكمة قبل اعتمادها. بحيث تتم الموافقة على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة بناء على الكفاءة والأهلية بهدف ضمان تعدد الخبرات المصرفية والمالية والإدارية والتجارية والمهارات الفنية فضلاً عن السمعة الحسنة وإمكانية تخصيص الوقت اللازم للقيام بالمسؤوليات المطلوبة من عضو مجلس الإدارة لما في ذلك من مصلحة للمصرف والمساهمين ككل. على أن يحصل مجلس الإدارة على موافقة مصرف سورية المركزي على المرشحين المنتخبين و/أو المعيّنين.

2. تقييم أداء وفعالية المجلس ولجانه وأعضائه

قام مجلس الإدارة بنهاية العام 2025 إلى تقييم كفاءته وفعاليته كما وفعاليته مشاركة أعضائه. كما قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقييم أدائها وفعاليتها. ويهدف هذا التقييم السنوي إلى تدارك القصور لتحسين أداء مجلس الإدارة وتعزيز تواصله مع الإدارة التنفيذية. وقد أظهرت نتائج التقييم التزام المجلس واللجان بممارسة مسؤولياتهم المناطة بهم بمستوى "جيد جداً" خلال العام 2025 باستثناء لجنة التدقيق بمستوى "جيد". كما أظهرت نتائج التقييم التزام الأعضاء بالمشاركة الفعالة وتخصيص وقت كافٍ للقيام بمسؤولياتهم في مجلس الإدارة ولجانه، وانخراط جيد من جميع الأعضاء في التداولات في متطلبات إدارة المصرف ومخاطره.

ويجري التقييم وفقاً لمعايير موضوعية وضعتها لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة ضمن استمارات تقييم خاصة لكل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه إضافة إلى معايير وضعت لتقييم مشاركة الأعضاء كل بمفرده. حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة واللجان بالإجابة على استمارات التقييم وإعادتها إلى أمانة سر مجلس الإدارة التي تقوم بتجميع النتائج وتعرضها على رئيس مجلس الإدارة الذي يناقشها مع المجلس مجتمعاً.

ويشمل التقييم مدى الاطلاع على نشاط المصرف وأهدافه واكتمال مصفوفة التقارير المرفوعة وإمكانية إبداء رأي مستقل وموضوعي خلال النقاشات. كما شملت عملية التقييم قيام لجنة التدقيق بتقييم أداء المدققين الخارجيين المعتمدين خلال العام 2025 بناءً لمعايير موضوعية واستمارة تقييم خاصة تم من خلالها أيضاً رصد رأي وملاحظات أعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم تواصل مهني مع المدققين الخارجيين خلال العام.

3. التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

اعتمد مجلس الإدارة بداية عام 2025 برنامجاً تدريبياً لأعضاء مجلس الإدارة بمواضيع ذات صلة بمسؤولياتهم. وتم إنجاز تدريب لأعضاء مجلس الإدارة موضوعه "التحول الرقمي في البنوك"، وقد شارك في هذه الدورة أعضاء الإدارة العامة والمديريات المركزية. وتم تنفيذ هذا التدريب بالتعاون مع المدرب الخبير د. أيمن خليل، وبالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي، وتضمن التدريب مجموعة من المحاور المرتبطة بالخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي، وتم دعم هذه المواضيع بالحالات العملية المرتبطة بحالات استخدام الذكاء الاصطناعي المبنية على تجارب العملاء مع إنتاج مخرجات ملموسة، وقد لاقت هذه الدورة القبول والإيجاب من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين من الإدارة العامة.

كما تأكد المجلس ومن خلال أمانة السر وعمل مختلف اللجان المنبثقة عنه، توفير اطلاع الأعضاء على أهم القرارات والتشريعات النازمة للعمل المصرفي بما فيها اطلاعه على تلك الصادرة خلال العام 2025 ومدى تأثيرها على نشاط المصرف. ذلك بالإضافة إلى توفير بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية تواصل أعضاء مجلس الإدارة مع مختلف المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين ما سمح لهم التعرف عن قرب عن متطلبات العمل والمعوقات والمخاطر التشغيلية.

4. تعارض المصالح

تتشأ حالات تعارض المصالح حين يتأثر قرار الموظف أو عضو مجلس الإدارة وأداؤه بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو تهم أحد أقربائه حتى الدرجة الرابعة.

يعتمد مجلس الإدارة عدد من السياسات والإجراءات الضابطة لحالات تعارض المصالح. تقوم كل من مديرية التدقيق الداخلي ومديرية إدارة المخاطر برفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن أي حالة تعارض للمصالح تسجل في المصرف. كما تقوم أمانة السر سنوياً بتحديث البيانات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة، ما يسمح لمجلس الإدارة الاطلاع على كافة التزامات ومسؤوليات أعضائه الشخصية والتأكد من عدم تعارضها مع مصالح المصرف ومسؤولياتهم في عضوية المجلس وفق أحكام الحوكمة والنظام الأساسي المعتمد والقوانين المرعية الإجراء. ويقع على أعضاء مجلس الإدارة

واجب إبلاغ رئيس المجلس و/أو أمانة السر عند وجود أي تعارض في المصالح وتجنب المشاركة في النقاشات و/أو المشاركة في اتخاذ أي قرار بذلك. يفيد مجلس الإدارة أنه لم تنشأ خلال العام 2025 أي حالة تعارض في المصالح، خارجة عن الأطر المسموح بها، مع تسجيل استثناء واحد من خلال استمرار التعاملات مع شركة العناية (كفالات مصرفية) التابعة لرئيس مجلس الإدارة وتم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا الاستثناء أصولاً (راجع الفقرة الخاصة بذلك أدناه). وفيما عدا ذلك فقد اقتصر التعاملات المسجلة في بيانات المصرف كما في 2025/12/31 مع كل من العملاء والموردين وممثلي السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين ومصارف مجموعة الشريك الاستراتيجي على اعتباره يملك مصلحة مؤثرة في بنك الشرق بما يفوق 10% من رأسماله، وأعضاء مجلس إدارة المصرف ومديره العام وأي موظف من موظفيه وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة، على التعاملات المصرفية العادية ضمن الضوابط بهذا الشأن الصادرة عن السلطات الرقابية ومبادئ ميثاق الأخلاقيات المعتمد في المصرف.

5. التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة

يشمل مفهوم الأطراف ذوي علاقة:

- أ- أعضاء في مجلس إدارة المصرف أو أيًا من المؤسسات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للمصرف، أو المدققين الخارجيين، أو مستشاري المصرف أو إدارته التنفيذية أو أي موظف يتبع مجلس الإدارة ويرفع إليه تقاريره بشكل مباشر، أو أقارب المذكورين من الزوج أو الزوجة والأولاد.
- ب- أي شخص طبيعي وأقاربه من الزوج أو الزوجة والأولاد، أو أي شخص اعتباري، يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر مصلحة مؤثرة بنسبة 10% أو أكثر في المصرف أو في الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة.
- ج- المؤسسات الأم والشقيقة والتابعة والحليفة للمصرف، علماً أنه لا يوجد لبنك الشرق أية شركات تابعة أو شقيقة.

حرص مجلس الإدارة خلال العام 2025 على الالتزام بأن تكون تعاملاته مع الأطراف ذوي العلاقة ضمن الضوابط الناضمة لذلك وفق أحكام الحوكمة وقواعد الإدارة السليمة للشركات والقوانين المرعية الإجراء.

وقد سجل المجلس نشوء التعاملات التالية الاستثنائية مع الأطراف ذوي العلاقة:

1. تجديد إصدار، على طلب من شركة "العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة لرئيس مجلس الإدارة، 4 كفالات حسن تنفيذ بقيمة 1,322,425.30 يورو لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطان. وقد وافق مصرف سورية المركزي أصولاً على هذا التجديد لغاية نهاية شهر تموز 2025، انطلاقاً من غاية الكفالة في تسهيل توريد أدوية سرطانية إلى سورية في ظل المعوقات التي تفرضها آثار العقوبات الخارجية على سورية. وقد ورد مؤخراً طلب من الجهة المستفيدة لتمديد صلاحية الكفالات لغاية 2026/05/14، وتم صدور قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي الصادرة بموجب القرار رقم 40/ ل تاريخ 2026/01/26 لجهة الموافقة على طلب التمديد لغاية 2026/05/14.

2. كما يسجل المجلس في العام 2025:

ممارسة عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور أعمال مصرفية مشابهة لتلك التي يمارسها في بنك الشرق لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، فضلاً عن كونه عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. (ممثلاً للشريك الاستراتيجي) التي تعنى بضمان القروض في لبنان.

ويتم بصورة سنوية رفع توصية إلى الهيئة العامة للمساهمين لتجديد الترخيص للسيد جمال الدين منصور لممارسة هذه الأعمال عملاً بأحكام الفقرة 4 من المادة 152 من قانون الشركات.

6. التعامل مع الموردين والامتيازات الحكومية

يفيد المجلس أن المصرف لم يتمتع بأي حماية أو امتياز حكومي خاص خلال العام 2025.

كما يفيد المصرف حرص الإدارة الدائم خلال العام 2025 على عدم الاعتماد على العملاء الرئيسيين في توفير الإيرادات، مما ساهم في المحافظة على نسب تركيز إجمالي إيرادات المصرف من هؤلاء العملاء دون السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% من إجمالي الإيرادات. لجهة التعامل مع الموردين، لم يسجل أي تجاوز على السقف الرقابي المحدد بنسبة 10% خلال العام 2025.

7. التعاملات مع الشركة الحليفة وخدمات الدعم

اقتصرت خلال عام 2025 علاقات بنك الشرق على التعاملات المصرفية مع كل من:

1. البنك اللبناني الفرنسي بصفته شريك استراتيجي، حيث يحتفظ بنك الشرق لدى هذا المصرف بحسابات جارية تسهيلاً لحركة حوالات عملائه من الخارج.
2. الشركة العربية المصرفية (بنك SBA) في فرنسا بصفته مصرف حليف، لبنك الشرق تعاملات مصرفية معه يقوم من خلالها بخدمة تحاويل عملائه من وإلى الخارج، بالإضافة إلى توظيف جزء من سيولته بالعملات الأجنبية في حسابات مجدية للفوائد تدعم إيرادات المصرف بالعملات الأجنبية. وبقيت كافة هذه التعاملات ضمن النشاطات الاعتيادية وبعتماد الفوائد والعمولات المعتادة بين المصارف.

- كما تشمل هذه التعاملات أيضاً خدمات الدعم الفني والتقني التي يقدمها الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي إلى بنك الشرق بناءً لطلب صريح من الإدارة العامة للمصرف. وقد تلخصت هذه الخدمات خلال العام 2025 على ما يلي:
- الإشراف على نشاطات مديريات التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر ومديرية المعلوماتية والموارد البشرية لدى بنك الشرق ومساندة فريق عملها وتدريبه فنياً بناءً لطلب محدد بذلك من إدارة بنك الشرق، دون أي مقابل، بقيام البنك اللبناني الفرنسي متابعة التزام بنك الشرق بضوابط الممارسات السليمة لإدارة المصرف وتحفيز عملية رقابة فعالة كافية وضمان الإشراف على المخاطر.
- تقديم المشورة الفنية والتقنية والمهنية في إدارة المخاطر السيبرانية، دعماً لجهود مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في هذا الجانب، والتزاماً بمتطلبات القرار 15/م ن لعام 2024.
- تقديم الخدمات الاستشارية لمديرية الخدمات المصرفية الإلكترونية في بنك الشرق في كافة المواضيع المتعلقة بالخدمات الإلكترونية إلى جانب دراسة المخاطر المرتبطة بهذه الخدمات وبالعقود التي يتم إبرامها مع شركات الدفع الإلكتروني.
- وضع بعض موظفيه تحت تصرف بنك الشرق لتقديم الاستشارة والدعم التقني في إدارة شؤون المعلوماتية والإشراف المباشر على فريق عمل مديرية المعلوماتية ومديرية الأمن بشقيها المادي والمعلوماتي وتدريبه، وفي تأمين الأجهزة التقنية والبرمجيات المصرفية المتخصصة بالإضافة إلى خدمات الدعم في صيانة وتأهيل شبكة اتصالات المصرف دون أي مقابل. ذلك بالإضافة إلى إيفاد الموظفين من قبله إلى بنك الشرق وعلى طلب من إدارة هذا الأخير لتحديث عدد من أنظمة المصرف المعلوماتية التشغيلية وتطوير برمجياته والتأكد من سلامة إجراءات الأمن والحماية عليها. ويتحمل المصرف مصاريف إنقزال وإقامة هؤلاء الموظفين الموفدين من الشريك الاستراتيجي بناءً لطلب المصرف، علماً أن المصرف لم يطلب إيفاد أي موظف من الشريك الاستراتيجي خلال العام 2025.
- تقديم المساندة في عمليات تأهيل مقرات المصرف وصيانتها، وتلبية طلبات إدارة المصرف في إبداء الرأي والاستشارة حول التصميم الهندسية والإنشائية للمقرات الجديدة المنوي تجهيزها، وذلك دون مقابل.
- إيفاد 3 أشخاص من موظفي بنك الشرق ضمن المديريات (التسليف، الإعلام والإعلان، المؤسسات المالية) لدى نظرائهم في البنك اللبناني الفرنسي دون أي مقابل.
- توفير بعض الخدمات الفنية المطلوبة لجهة منشورات ومطبوعات المصرف من قبل مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الاستراتيجي دون أي مقابل.
- المساعدة والإشراف على تنفيذ مشروع تغيير نظام التشغيل والمعدات التابعة له ضمن بنك الشرق.
- يستعمل بنك الشرق على جميع وثائقه الشعار المعد خصيصاً له ضمن تسميته القانونية الذي يقع في ملكية الشريك الاستراتيجي، كما يستعمل بنك الشرق العلامات التجارية المسجلة كلها باسم البنك اللبناني الفرنسي في سورية دون أي مقابل. يتوقف هذا الاستعمال تلقائياً دون ترتب أي حقوق مكتسبة لبنك الشرق أو أي أجور أو تعويض من أي نوع كان، عندما لا يعود للبنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. صفة الشريك الاستراتيجي.

8. سياسة التعويضات المعتمدة

تعويضات أعضاء مجلس الإدارة

التزاماً بأحكام دليل الحوكمة وقانون الشركات، تحدد الهيئة العامة، وبناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء المجلس على أن لا تتعدى 5% من الأرباح السنوية الصافية، كما تحدد بدلات الحضور والتعويضات والمزايا الأخرى لهم على ضوء نشاطات المصرف.

وبناءً لقرار الهيئة العامة في اجتماعها تاريخ 2025/5/21، اعتمد مجلس الإدارة ما يلي:

- عدم صرف أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2024، بناءً لرغبة أعضاء مجلس الإدارة.
- صرف تعويض سنوي مقطوع بقيمة مئة وخمسون مليون ليرة سورية قديمة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويته في المجلس، كلّ بنسبة فترة عضويته في المجلس خلال العام 2025، بحيث تم صرف مبلغ إجمالي بقيمة 1,105,125,000 ل.س.ق. بما فيها مصروف الضريبة المتوجبة على هذا التعويض بقيمة 55,125,000 ل.س.ق.
- صرف مصاريف النقل والانتقال والإقامة بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 162,157,782 ل.س.ق. لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان اقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2025.
- أيضاً، عملاً بأحكام هذه السياسة، استفاد بعض أعضاء مجلس الإدارة من شروط بوليصة التأمين الصحي المعتمدة لموظفي المصرف عن العام 2024-2025، وذلك على نفقتهم الخاصة.

ويقترح مجلس الإدارة عرض على الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الناظر في المصادقة على بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2025/12/31 بالموافقة على عدم تخصيص أية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن نشاطهم لعام 2025.

تعويضات الإدارة التنفيذية

عملاً بأحكام دليل حوكمة المصرف، يحدد مجلس الإدارة بناءً لتوصية من لجنة الترشيحات والتعويضات والحوكمة، كافة التعويضات والمستحقات للإدارة التنفيذية وفقاً لتقييم أدائها. وقد سدد المصرف خلال العام 2025 إجمالي تعويضات لأعضاء الإدارة التنفيذية والتي تشمل المدير العام ونوابه ومساعديه ومديري المديريات والأقسام التابعة له ومديري المكاتب التابعة لمجلس الإدارة بقيمة إجمالية حوالي 6.058 مليار ل.س.ق. مقابل 10.16 مليار ل.س.ق. في العام 2024 شملت مجموع الرواتب والتعويضات والمكافآت.

تعويضات مدقق الحسابات الخارجي

بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 2025/5/21 والذي انتخبت من خلاله "المحاسب القانوني أحمد رضوان الشراي" مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2025، وفوّضت مجلس الإدارة للتعاقد معه وتحديد أتعابه، فقد قام مجلس الإدارة بالتعاقد مع المدقق الخارجي السيد أحمد رضوان الشراي كمدقق حسابات خارجي للمصرف وصرف مبلغ وقدره 15 مليون ل.س.ق. فقط لا غير الذي يشمل مراجعة البيانات المالية المرحلية الربعية والتدقيق بالبيانات المالية الموقوفة بنهاية العام 2025، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، والمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين السورية النافذة.

9. العمليات غير المتكررة ذات الأثر المالي

لم يسجل المصرف خلال العام 2025 أية عمليات ذات طبيعة غير متكررة كان لها أثر مالي جوهري يؤثر على استمرار عمل المصرف.

10. الجزاءات والعقوبات المقررة على المصرف

لم يتم تسجيل أي مخالفة أو عقوبات بحق المصرف خلال العام 2025.

إقرارات مجلس الإدارة

يقرّ مجلس إدارة بنك الشرق ما يلي:

1. أنّ المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمصرف لسنة 2025 هي صحيحة ودقيقة ومكتملة.
2. أنّه قد اطلع على إعداد البيانات المالية المرفقة لبنك الشرق والمنتوية بتاريخ 2025/12/31 ولا يوجد أي تحفظ صادر عن مدقق الحسابات الخارجي على هذه البيانات المالية.
3. أنّه قد وضع أنظمة تؤمن الرقابة الفعالة على عمليات ونشاط المصرف.
4. أنّه لا يوجد أي أمر جوهري قد يؤثر على استمرارية ونشاط بنك الشرق ش.م.م.ع.

هيكلية رأس المال

رأس المال المكتتب والمدفوع

تأسس بنك الشرق في العام 2008 برأسمال مدفوع بالكامل بلغ /2,500,000,000/ ل.س.ق. موزع على /2,500,000/ سهماً بقيمة إسمية ألف ليرة سورية قديمة للسهم الواحد. وفي العام 2012، والتزاماً بمتطلبات أحكام المادة 91 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً، تم تجزئة أسهم المصرف بواقع عشرة أسهم من فئة المئة ليرة سورية قديمة لكل سهم من فئة الألف ليرة سورية قديمة، بحيث عدلت القيمة الاسمية للسهم الواحد إلى 100 ل.س.ق. وأصبح رأسمال المصرف موزعاً على خمس وعشرون مليوناً سهماً.

التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي بضرورة العمل على زيادة رأس مال المصرف إنفاذاً لأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 والذي قضى بزيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف التقليدية العاملة في سورية ليصبح 10 مليارات ل.س.ق.، فقد قام بنك الشرق بين الأعوام 2017 و2024، بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية لمساهمين المصرف وبموافقة السلطات الرقابية أصولاً، زيادة رأسماله عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المدورة. ويُلخص الجدول التالي عمليات زيادة رأس مال المصرف المسجلة لغاية 2025/12/31:

السنة المالية	تاريخ قرار الهيئة العامة غير العادية	رأس المال قبل الزيادة (مليار ل.س.ق.)	الزيادة المقررة على رأس المال	آلية الزيادة	نسبة التوزيع	رأس المال بعد الزيادة (مليون ل.س.ق.)	عدد الأسهم بعد الزيادة	مصاريف زيادة رأس المال منزلة من حقوق الملكية
2017/12/31	2018/4/30	2,500	250 مليون ل.س.ق.	ضم جزء من الأرباح + جزء من الاحتياطي الخاص وتوزيع أسهم مجانية	10% (سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم)	2,750	27,500,000	3,075,088 ل.س.ق.
2018/12/31	2019/5/9	2,750	لا تعديل في رأس مال المصرف					
2019/12/31	2020/7/8	2,750	1,375 مليار ل.س.ق.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	50% (سهم مجاني لكل ساهمين)	4,125	41,250,000	12,412,705 ل.س.ق.
2020/12/31	2021/5/27	4,125	لا تعديل في رأس مال المصرف					
2021/12/31	2022/6/13	4,125	1,031,250 مليون ل.س.ق.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	25% (سهم مجاني مقابل أربع أسهم)	5,156.250	51,562,500	12,559,955 ل.س.ق.
2022/12/31	2023/4/30	5,156	لا تعديل في رأس مال المصرف					
2023/12/31	2024/5/8	5,156	20,682 مليار ل.س.ق.	ضم جزء من الأرباح وتوزيع أسهم مجانية	400% (4 أسهم مجانية لكل سهم)	25,781,250	257,812,500	179,188,000 ل.س.ق.

في العام 2025 وبنتيجة قرار الهيئة العامة العادية في اجتماعها السنوي تاريخ 2025/05/21، حافظ بنك الشرق على رأسماله دون أي تعديل، وانطلاقاً من أرباح المصرف المحققة والمسجلة كما في 2025/12/31، يتوجه مجلس الإدارة إلى رفع توصية إلى الهيئة العامة غير العادية للمصرف في اجتماعها السنوي الناظر في بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2025/12/31، بزيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية /12,890,625,000/ ل.س.ق. (إثنا عشر مليار وثمانمائة وتسعون مليون وستمائة وخمسة وعشرون ألف ليرة سورية قديمة) تعادل 128,906,250 ل.س.ج. (مئة وثمانية وعشرون مليون وتسعمائة وستة آلاف ومئتان وخمسون ليرة سورية جديدة) أي ما نسبته 50% من رأسمال المصرف الحالي، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المحققة المتراكمة كما في 2025/12/31، على أن يتم توزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على مساهمي المصرف مجاناً بواقع سهم لكل سهمين حاليين، بحيث يرتفع رأس مال المصرف إلى /38,671,875,000/ ل.س.ق. (ثمانية وثلاثون مليار وستمائة وواحد سبعة وعشرون ألف ليرة سورية قديمة) تعادل 386,718,750 ل.س.ج. (ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون ليرة سورية جديدة).

مركز القطع البنيوي

مركز القطع البنيوي لدى التأسيس

يشكل مركز القطع البنيوي لدى بنك الشرق الجزء المدفوع بالدولار الأميركي من رأس مال المصرف. وقد بلغ هذا المركز لدى تأسيس المصرف /28,954,529/ دولار أميركي. إنفاذاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، كان المصرف قد قام بتحويل بين العامين 2011 و 2012 مبلغاً إجمالياً بقيمة /7,209,126/ دولار أميركي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأميركي إلى الليرة السورية، ثم أعاد ترميمه كاملاً خلال العام 2017 بموافقة مصرف سورية المركزي، ليعود ويرتفع مركز القطع البنيوي إلى ما كان لدى التأسيس بقيمة /28,954,529/ دولار أميركي.

وفي العام 2021 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 283/م ن تاريخ 2021/8/17 إضافة مبلغاً إجمالياً بقيمة /884,894/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنيوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عمليات زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة بين عامي 2018-2020 والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتمال برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2021 إلى /29,839,423/ د.أ.

وفي العام 2023 وافق مجلس النقد والتسليف بموجب قراره 173/م ن تاريخ 2023/4/10 إضافة مبلغاً إجمالياً بقيمة /181,441/ دولار أميركي إلى مركز القطع البنيوي. وهي تمثل قيمة أسهم الزيادة على رأس مال المصرف الخاصة بالمساهمين غير المقيمين - التي تكونت خلال عملية زيادة رأس المال التي أقرت من قبل الهيئة العامة لعام 2022 والقابلة للتحويل إلى العملات الأجنبية انطلاقاً من قيام هؤلاء المساهمين بالاكتمال برأس المال بالعملات الأجنبية. وقد قام المصرف بشراء القطع لتكوين هذه الزيادة على أساس أسعار القطع الرسمية بتاريخ صدور موافقة مصرف سورية المركزي بذلك، بحيث ارتفع هذا المركز بنهاية العام 2023 إلى /30,020,864/ د.أ.

وفي العام 2024 قام المصرف بتكوين تدريجي لمركز قطع بنيوي إضافي مؤقت لقاء زيادة رأس مال بنك الشرق لعام 2024 من الموارد المسموح تخصيصها لهذا الغرض تحوطاً لأي تغيرات في سعر الصرف، وذلك بموجب مراسلاتنا مع مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، وبالتالي استكمل المصرف بتاريخ 2025/1/20 تكوين مركز القطع البنيوي الإضافي المؤقت لديه بواقع /2,943,068/ درهم إماراتي لقاء زيادة رأس المال، ما يعادل /801,381/ د.أ.، مع الإشارة إلى صدور قرار مصرف سورية المركزي رقم 210/ل ن تاريخ 2025/3/13 بالسماح لبنك الشرق - وذلك باستخدام مركز القطع المؤقت الذي تمّ احتجازه - زيادة مركز القطع البنيوي بمبلغ /2,943,068/ درهم إماراتي، ليصبح مركز القطع البنيوي المحمول لدى المصرف /8,965,788/ دولار أميركي، و /80,236,252/ درهم إماراتي.

التعديلات على مركز القطع البنيوي

يلخص الجدول التالي هيكلية رأسمال المصرف كما في 2025/12/31.

عدد الأسهم	القيمة بالدولار الأميركي	القيمة المعادلة التاريخية بالليرة السورية القديمة	
11,738,300	-	1,173,830,000	رأس المال المدفوع بالليرة السورية
13,261,700	28,954,529	1,326,170,000	رأس المال المدفوع بالدولار الأميركي
109,189,176	-	10,918,917,600	زيادات رأس المال
8,620,105	884,894	862,010,500	عمليات تكوين مركز القطع البنيوي 2018 - 2020
5,470,451	181,441	547,045,100	عمليات تكوين مركز القطع البنيوي عام 2022
109,532,768	801,381,09	10,953,276,800	عمليات تكوين مركز القطع البنيوي عام 2024
257,812,500	*30,822,245.09	25,781,250,000	المجموع

* علماً أنّ مبلغ 21,856,457 دولار أميركي من أصل هذا المركز كان قد تحول إلى درهم إماراتي بما يعادل حوالي 80,236,252 مليون درهم إماراتي، وقد تمّ إيداعه بمصرف SBA باريس بعد الحصول على كافة الموافقات الرقابية أصولاً، ويستمر توظيفه كوديعة مجمدة بفوائد السوق الدولي النظامي.

ويؤكد مجلس الإدارة سياسته بالمحافظة على مركز القطع البنيوي كاملاً وعدم بيعه، وذلك حفاظاً على أصول المصرف المالية وحقوق المساهمين وبما يتوافق مع الضوابط المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

ملكية الأسهم وحركة التداول على أسهم المصرف

لم يصدر بنك الشرق ش.م.م.ع. خلال العام 2025 أية أوراق مالية جديدة وبالتالي بقي عدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف كما في 2025/12/31 كما عليه نهاية العام 2024 دون تعديل بقيمة /257,812,500/ سهماً، بقيمة اسمية 100 ل.س.ق. للسهم الواحد.

ولم يسجل خلال العام 2025 تعديل في ملكية المساهمين الرئيسيين، حيث حافظ البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.، على ملكيته بنسبة 49% من رأسمال بنك الشرق كما بنهاية العام 2024، أي ما يعادل /126,328,125/ سهماً، وذلك بصفته الشريك الاستراتيجي الرئيسي الحليف. ولا يملك أي مساهم آخر ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم المصرف.

ويُلخص الجدول أدناه مقدار تملك الأطراف ذوي العلاقة لأسهم بنك الشرق كما في 2025/12/31، والتعديلات المسجلة في حجم ملكيتهم.

التغيير في ملكية أسهم بنك الشرق من الأطراف ذوي العلاقة 2024-2025

اسم الطرف ذات العلاقة	الصفة	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	رصيد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	التغير في عدد الأسهم
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	مساهم رئيسي	126,328,125	126,328,125	-
فدوى مردم بك	زوجة عضو مجلس إدارة	3,260,810	3,260,810	-
ناجي بطرس إميل الشاوي	عضو مجلس إدارة	1,590,505	1,709,095	118,590
غسان عرفان الكسم	عضو مجلس إدارة	96,965	96,965	-
باسل محمد عدنان القتاني	عضو مجلس إدارة	75,050	75,050	-
بشار إلياس الدبل	عضو مجلس إدارة	93,750	93,750	-
نوار محمد صباح سكر	عضو مجلس إدارة	340,000	340,000	-
لؤي جرجس*	موظف في المصرف	280,203	48,110	(232,093)
أشرف نبيل ديروان**	موظف في المصرف	110	110	-

* استقال السيد لؤي جرجس من المصرف بتاريخ 2025/12/10

** استقال السيد أشرف نبيل ديروان من المصرف بتاريخ 2025/09/11

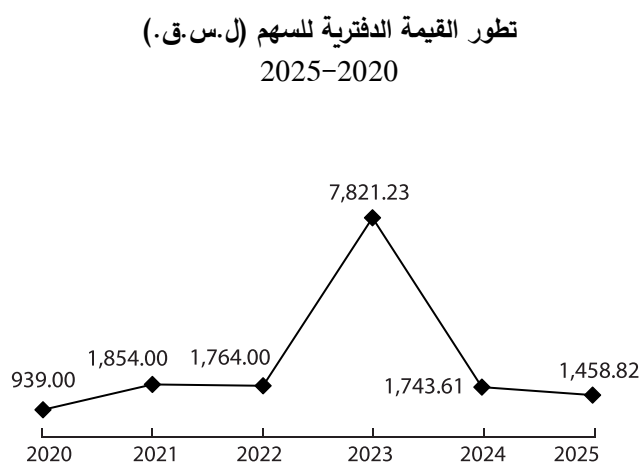
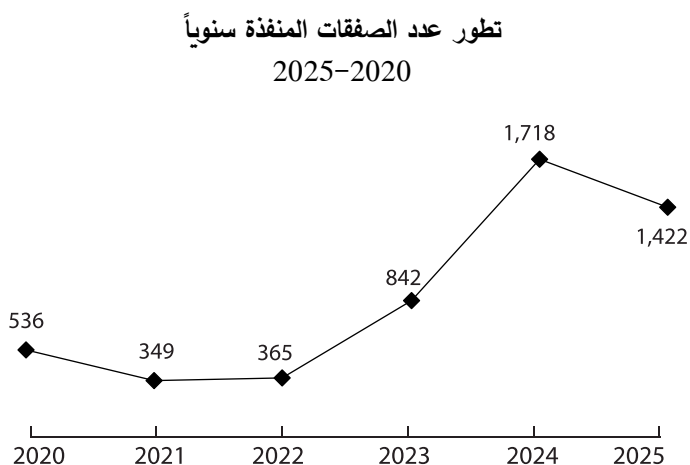
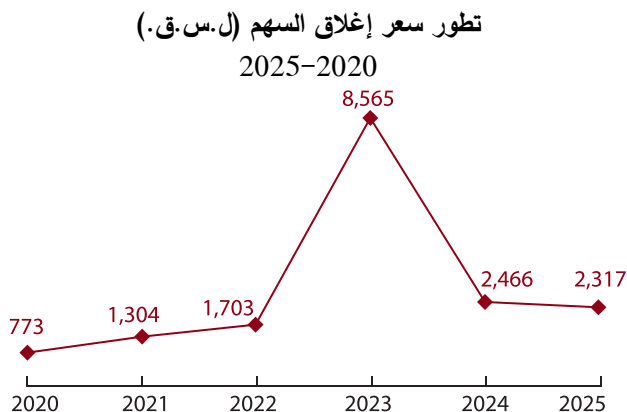
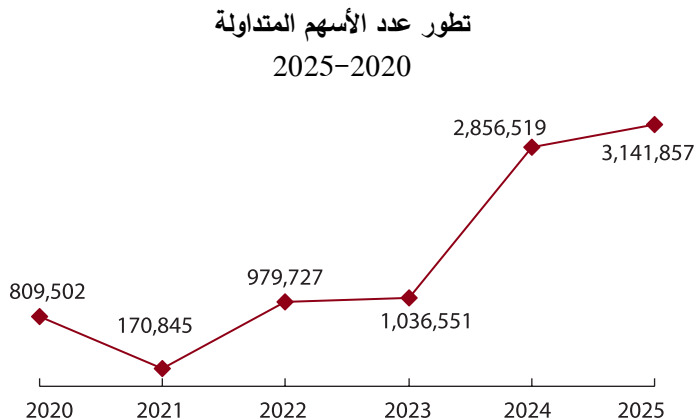
حركة التداول على أسهم المصرف

سجل سهم بنك الشرق حركة تداول مقبولة على أسهمه خلال العام 2025 في الأسواق المالية، إذ بلغت القيمة التراكمية للتداولات على أسهم بنك الشرق نهاية العام 2025 ما يقارب 10.305 مليار ل.س.ق. نتجت عن تداول ما مجموعه 3,141,857 سهماً خلال عام 2025 مقابل تداول ما مجموعه 2,856,519 سهماً خلال العام 2024.

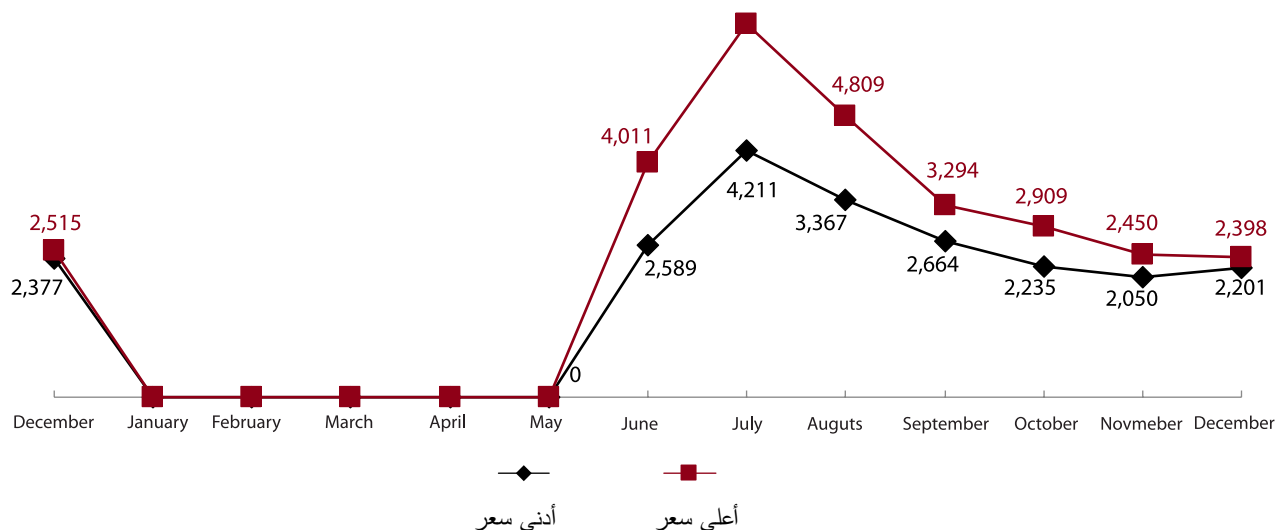
وقد تراوح سعر سهم المصرف خلال العام 2025 بين حد أدنى بقيمة 2,050 ل.س.ق. للسهم الواحد وكحد أعلى 6,400 ل.س.ق. للسهم الواحد. وكان سعر السهم قد افتتح بداية العام على 2,466 ل.س.ق. للسهم الواحد في 2025/06/2* وأقل على 2,316,67 ل.س.ق. للسهم الواحد بنهاية العام 2025 مسجلاً بالتالي انخفاضاً سنوياً بنسبة 6%.

وتظهر البيانات أدناه تطور الحركة على سهم بنك الشرق للسنوات الخمسة السابقة (2020 إلى 2025)، بالإضافة إلى تذبذبات سعر سهم بنك الشرق خلال العام 2025.

حركة التداول على أسهم المصرف



تغيرات سعر سهم بنك الشرق شهرياً خلال 2025



* توقف التداول في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2024/12/5 وذلك بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، واستؤنف التداول رسمياً في 2 حزيران 2025.



الفلسفة والعدل والعلم

السويداء - شهباء (القرن ٣م)

(علمتني الفلسفة أن أفعل دون أوامر ما يفعله
الآخرون خوفاً من القانون، وعلمتني العدالة أنك
لن تكون عادلاً ما لم تكن إنساناً، والعدل هو
إعطاء كل ذي حق حقه).
-أرسطو-

تحتل لوحة الفلسفة والعدل والعلم الفسيفسائية الضخمة مساحة (٤٢٠×٣٣١ سم)، وتتصدر مكاناً بارزاً ضمن قاعة المدخل في المتحف الوطني بدمشق. تعود لوحة الفسيفساء الكبيرة إلى العصر الروماني (القرن الثالث الميلادي)، ويعكس مضمونها الفضائل التي تقوم عليها الدول، وهي فضيلة الفلسفة والعدل والعلم الممثلين بأرباب مثّسحين بأردية طويلة.

يتوسد العدل مكان الصدارة وقد مثل برجل جالس على كرسي العرش، متشاحاً بردائه الطويل على الطريقة الرومانية. مثل وهو يضع يده اليسرى خلف رب الفلسفة الذي يقف إلى اليسار منه، ويمد يده اليمنى المفتوحة إلى العلم الذي يقف عن يمينه والذي مثل بوضعية الوقوف وأمام قدميه سلة مملوءة بالقراطيس*، ويؤطر المشهد شرائط ملونة تتوالى فيها المرتبعات والدوائر المتتالية.

*القراطيس: مفردتها قراطس، والقراطيس أوراق مكتوبة مفرقة.

الإدارة التنفيذية

الإدارة العامة

المدير العام التنفيذي	شريل فرام
نائب المدير العام	ناديا الشعار
مساعد مدير عام غير تنفيذي	ميشيل معماري
مساعد مدير عام تنفيذي ¹	يارا سليمان
مساعد مدير عام تنفيذي ²	وائل جقميري

المديريات التجارية

مديرية إدارة شبكة الفروع وصيرفة التجزئة	حازم الدويري
مديرية الخزينة	شادي نصرالله ³
مديرية التسليف (منطقة دمشق وريفها)	فادي أبو البرغل
مديرية التسليف (منطقة الساحل)	مجد سليمان
مديرية العمليات المركزية والعلاقة مع المصارف	ناديا الشعار

مديريات ووحدات الدعم

مديرية إدارة المخاطر	ميشيل معماري
المديرية المالية	محمد الخضري
مديرية الموارد البشرية	هوفيك سانوسيان ⁴
وحدة المشتريات والخدمات الإدارية	فارس سمان
وحدة التنظيم والتخطيط الاستراتيجي	وائل جقميري
مديرية المعلوماتية	عبد القادر الصواف
وحدة الأمن المادي والمعلوماتي	نيكول زيات
وحدة الإعلام والإعلان	ديمة قصار
مديرية التدقيق الداخلي	سماح الخضري
مديرية مراقبة الالتزام	يزن ديروان ⁵

1- استقالت السيدة سليمان بتاريخ 1 تموز 2025

2- تم تعيين السيد جقميري مساعد مدير عام إداري بتاريخ 2025/10/29، وذلك مع متابعة الإشراف على أعمال أمانة سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وذلك لحين انتخاب أمين سر بديل

3- استقال السيد نصرالله بتاريخ 16 تشرين الثاني 2025

4- استقال السيد سانوسيان بتاريخ 12 حزيران 2025

5- استقال السيد ديروان بتاريخ 13 تشرين الثاني 2025



السيد شربل فرام

مواليد عام 1974.

- المدير العام منذ 2015/08/11 لتاريخه.
- حائز على إجازة في علوم الإدارة تخصص مصارف وتمويل من جامعة سيدة اللويزة في لبنان.
- حائز على شهادة INSEAD Executive Certificate in Global Management من معهد INSEAD في فرنسا.

الخبرات المهنية

- يحوز السيد شربل فرام على خبرة مصرفية تناهز 26 عاماً، منها 19 عاماً في سورية بما فيها 14 عاماً في بنك الشرق، حيث شغل منصب مدير التسليف ومشرف على وحدة الخزينة ووحدة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بين العام 2011 و2014، ليتولى بعدها منصب مساعد المدير العام بين عام 2014 و2015.
- قبل عمله في بنك الشرق، عمل السيد شربل فرام في مجال التسليف المصرفي في كل من لبنان وسورية بين العام 1999 و2011، حيث شغل المناصب التالية:
- بين العام 2007 و2011: منصب رئيس قسم التسليف لمحافظة دمشق لدى أحد المصارف التقليدية في سورية.
 - كما عمل بين عام 1999 و 2007 في التسليف لدى مصارف تقليدية في لبنان.



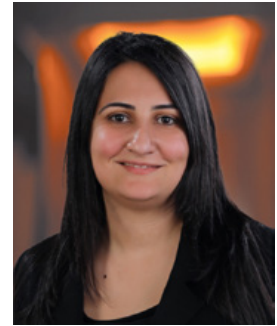
السيد ميشيل معماري

مواليد عام 1983.

- مساعد مدير عام غير تنفيذي اعتباراً من 2023/7/1 - إدارة المخاطر
- مدير إدارة المخاطر منذ عام 2016 لتاريخ 2023/06/30.
- ماجستير في قانون الأعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية عام 2023.
- إجازة في العلوم الإدارية اختصاص مالية ومصارف، من المعهد العالي لإدارة الأعمال، سورية عام 2008.
- حائز على شهادة "General Management Program" من ESA Business School لبنان 2024.

الخبرات المهنية

يحوز السيد معماري على خبرة مصرفية تفوق 17 عاماً اكتسبها منذ تاريخ انضمامه إلى بنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في العام 2008 لتاريخه. وقد ساهم السيد معماري في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية، حيث تولّى تباعاً عدد من المسؤوليات ضمن مديرية المخاطر، كما اكتسب السيد معماري مهارات في الإدارة المصرفية العامة من خلال إشرافه على مديرية إدارة المخاطر المصرفية، وتكليفه بمهام إشراف على عمل مديريات التنظيم والأمن المادي والسيبراني خلال العام 2025.



السيدة ناديا الشعار

مواليد عام 1984.

- نائب المدير العام منذ 2025/1/1.
- حائزة على إجازة في الاقتصاد اختصاص المصارف والتأمين من جامعة دمشق - سورية عام 2006.
- حائزة على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية عام 2018.
- حائزة على شهادة "General Management" من ESA Business School في لبنان 2024.

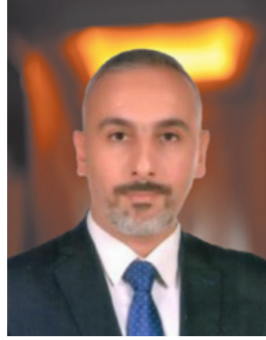
الخبرات المهنية

اكتسبت السيدة الشعار خبرة في الإدارة المصرفية تفوق 17 عاماً، وذلك منذ تاريخ التحاقها ببنك الشرق في مرحلة تأسيس المصرف في عام 2008 ولتاريخه، فساهمت في عملية إطلاق نشاط المصرف في سورية وتطور أعماله. وتتركز مهارات السيدة الشعار في إدارة العمليات المصرفية ولاسيما في إدارة عمليات التجارة الخارجية فضلاً عن عمليات النقاص والتحويلات والمدفوعات، إذ شغلت تباعاً بين العام 2009 و2016 عدداً من المسؤوليات في إدارة العمليات المركزية في المصرف، لترقى إلى منصب مدير أصيل لمديرية العمليات المركزية ابتداءً من العام 2016.

كما اكتسبت السيدة الشعار خبرة في إدارة شؤون وعمليات الفروع وتطوير المنتجات المصرفية وتسويقها خدمة للعملاء. حيث شغلت منصب مدير لإدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة بدءاً من عام 2018 بالإضافة إلى مهامها كمدير لمديرية العمليات المركزية.

ثم مساعد مدير عام تنفيذي تعنى بشؤون إدارة الفروع والخزينة وإدارة العمليات المصرفية بدءاً من 2023/1/1 لغاية 2024/12/31.

تمّ ترفيع السيدة الشعار لمنصب نائب مدير عام تعنى بشؤون إدارة الخزينة وإدارة العمليات المصرفية إضافة إلى تطوير المنتجات الرقمية والتسويق والإعلام والإعلان بدءاً من تاريخ 2025/1/1 على أن تؤمن إحلالاً للمدير العام أثناء غيابه.



السيد وائل جقميري

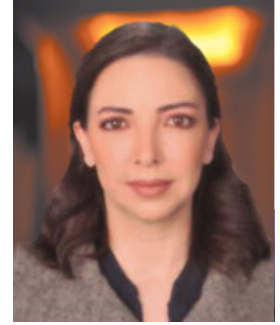
مواليد عام 1987.

- أمين سر مجلس الإدارة منذ تاريخ 2024/5/8.
- مساعد مدير عام إداري منذ تاريخ 2025/10/29.
- حائز على شهادة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة دمشق عام 2019.
- ماجستير في معايير المحاسبة الدولية من جامعة دمشق عام 2012.
- حائز على شهادة مدقق احتيال معتمد CFE منذ العام 2022.
- حائز على شهادة محاسب قانوني سوري منذ العام 2017.
- حائز على شهادة مدرب دولي معتمد CBT منذ العام 2017.

الخبرات المهنية

يحوز السيد جقميري على خبرة مصرفية ومالية تفوق 17 عاماً في القطاع المصرفي السوري وتدرج في العديد من المناصب الوظيفية وصولاً إلى منصب مدير لمديرية مراقبة الالتزام بين عامي 2014 و2016 ومن ثم مديراً لمديرية إدارة المخاطر بين عامي 2016 و2023.

انضم إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 2023/11/06 بصفة أمين سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، ثم تمت ترقيته إلى منصب مساعد مدير عام إداري مشرفاً ومسؤولاً عن نشاط وأعمال مديرية الموارد البشرية، مديرية المعلوماتية، التنظيم والتخطيط الاستراتيجي، المشتريات والخدمات الإدارية، وذلك مع متابعة الإشراف على أعمال أمانة سر مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وذلك لحين انتخاب أمين سر بديل.



السيدة يارا سليمان

مواليد عام 1979.

- مساعد مدير عام تنفيذي.
- حائزة على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.
- شهادة ماجستير إدارة الأعمال MBA من الجامعة اللبنانية الأمريكية.

الخبرات المهنية

تحوز السيدة يارا سليمان على خبرة مصرفية تتجاوز 21 سنة في القطاع المصرفي السوري وتدرجت في العديد من المناصب الوظيفية ضمن مجال التسليف وصولاً لمنصب نائب رئيس اقراض للشركات بين عامي 2011 و2013 ثم منصب رئيس قسم الإقراض للشركات بين عامي 2013 و2014 ثم منصب مساعد مدير عام تشرف على قسم الإقراض للشركات والتمويل المشترك في الفترة بين عامي 2014 و2018 ثم مساعداً للمدير العام للتمويل التجاري والديون المصرفية والشؤون القانونية والتسويق في الفترة من عام 2018 وحتى عام 2024.

انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 2024/7/2 بصفة مساعد مدير عام تنفيذي تعنى بشؤون التسليف وشبكة الفروع والمديرية القانونية.

* استقالت السيدة سليمان من بنك الشرق بتاريخ 2025/7/1.



السيد شادي نصرالله

مواليد عام 1982.

- مدير الخزينة حتى تاريخ 2025/11/16.
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص اقتصاد من جامعة دمشق عام 2004.
- حائز على دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الاقتصادية والدولية عام 2005.
- ماجستير في الاقتصاد المالي من جامعة دمشق.

الخبرات المهنية

يحوز السيد نصرالله على خبرة عملية تفوق 17 عاماً اكتسبها في القطاع المصرفي السوري في إدارة عمليات القطع وشؤون الخزينة المصرفية. منها ما يفوق 11 سنة في إدارة شؤون خزينة بنك الشرق تدرج فيها من مسؤول رئيسي في الخزينة ليتولى بعدها منصب رئيس وحدة الخزينة في العام 2018، ومن ثمّ مديراً للخزينة منذ عام 2022.



السيد حازم الدويري

مواليد عام 1986.

- مدير شبكة الفروع وخدمات التجزئة منذ تاريخ 2025/7/23.
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال اختصاص تسويق من جامعة HIBA عام 2020.

الخبرات المهنية

يحوز السيد دويري على خبرات مصرفية تفوق 16 عاماً، في القطاع المصرفي السوري تنوعت في مجالات إدارة شبكة الفروع ومديرية التدقيق الداخلي، وصولاً لمنصب نائب رئيس تنفيذي لأحد مؤسسات التمويل الصغير. التحق السيد الدويري ببنك الشرق بتاريخ 2025/07/23 بمنصب مدير شبكة الفروع وخدمات التجزئة.



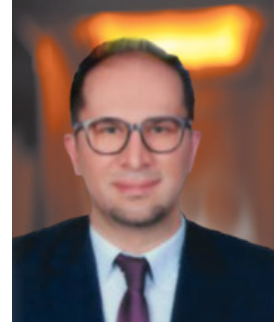
السيد مجد سليمان

مواليد عام 1986.

- مدير إقليمي للتسليف منطقة الساحل.
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة عام 2009.

الخبرات المهنية

يحوز السيد سليمان على خبرة مهنية مصرفية تفوق 16 عاماً في مجال خدمات التجزئة المصرفية والتسليف اكتسبها من خلال عمله في القطاع المصرفي السوري، متدرجاً من موظف خدمات تجزئة إلى مسؤول رئيسي في مديرية التسليف. وقد التحق عام 2019 ببنك الشرق بصفة رئيس وحدة التسليف في المنطقة الساحلية ليتولى بعدها منصب قائم بمهام مدير التسليف ثم مديراً للتسليف منذ عام 2023.



السيد فادي أبو البرغل

مواليد عام 1984.

- مدير إقليمي للتسليف منطقة دمشق وريفها منذ تاريخ 2025/3/16.
- حائز على شهادة ماجستير في المصارف و التمويل و الاستثمار من جامعة بوردو 4 في فرنسا عام 2010.
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص مصارف وتأمين جامعة دمشق عام 2007.

الخبرات المهنية

يحوز السيد فادي أبو البرغل على خبرة مصرفية تفوق 15 عاماً في القطاع المصرفي السوري في مديرية التسليف وتدرج فيها وصولاً لمنصب رئيس فريق. انضم لفريق بنك الشرق كمدير إقليمي للتسليف لمحافظة دمشق وريفها بتاريخ 2025/3/16.



السيد هوفيك سانوسيان *

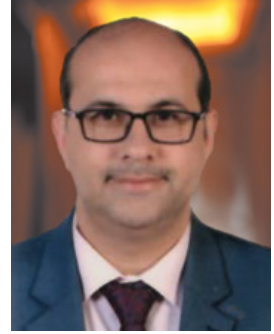
مواليد عام 1982.

- مدير الموارد البشرية.
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة جامعة دمشق عام 2004.
- حائز على شهادة محاسب قانوني سوري صادرة عن وزارة المالية عام 2021.
- حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من المعهد العالي لإدارة الأعمال في سورية اختصاص موارد بشرية عام 2023.

الخبرات المهنية

يحوز السيد سانوسيان على خبرة مصرفية تفوق 18 عاماً منها 15 سنة في مراقبة عمليات في الفروع وإدارتها. وقد التحق عام 2016 ببنك الشرق كمدير الفرع الرئيسي في الشعلان سمحت له التعرف على مختلف المستويات الإدارية في المصرف ومتطلباتها. وقد تمّ تعيينه عام 2024 بمنصب مدير الموارد البشرية.

* استقال السيد سانوسيان بتاريخ 2025/06/12.



السيد محمد الخصري

مواليد عام 1980.

- مدير المديرية المالية منذ تاريخ 2025/10/13.
- حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 2004.

الخبرات المهنية

يحوز السيد محمد الخصري خبرة مصرفية تفوق 18 سنة، في القطاع المصرفي السوري وتدرج في العديد من المناصب الوظيفية ضمن المجال المالي والتدقيق الداخلي و التسليف ، وصولاً لمنصب مدير مالي للفترة من 2014 إلى 2022. انضم إلى فريق بنك الشرق بتاريخ 2025/10/13.



السيد فارس سمان

مواليد عام 1993.

- رئيس وحدة المشتريات والخدمات الإدارية من تاريخ 2025/6/18.
- رئيس وحدة التنظيم والإجراءات حتى تاريخ 2025/6/17.
- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة البلمند عام 2014.

الخبرات المهنية

التحق السيد سمان ببنك الشرق عام 2014 وتدرج في الوظائف، لحين تعيينه بداية العام 2021 رئيساً لوحدة التنظيم والإجراءات بالإضافة إلى مواكبة إدارة المشاريع التنظيمية في المصرف.

وقد تمّ تعيينه رئيساً لوحدة المشتريات والخدمات الإدارية منذ تاريخ 2025/06/18.



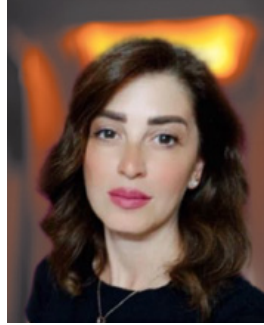
السيد عبد القادر الصوّاف

مواليد عام 1981.

- منسق شؤون مديرية المعلوماتية.
- حائز على إجازة في تكنولوجيا المعلومات من الجامعة الافتراضية السورية - سورية عام 2005.

الخبرات المهنية

اكتسب السيد الصوّاف خبرة عملية تفوق 23 عاماً في مجال تقانة المعلومات وبرمجيتها، منها 20 عاماً في شؤون المعلوماتية المصرفية. وقد تولى السيد صوّاف مسؤوليات عدة لدى بنك الشرق في إدارة المعلوماتية شملت عمله في وحدة البرمجة المعلوماتية بين عام 2013 و2016، ليتولى بعد ذلك تباعاً مسؤولية الإشراف على قسم العمليات وإدارة الشبكات بين العام 2016 و2017، وشم رئاسة وحدة إدارة قواعد البيانات والمعطيات المعلوماتية منذ العام 2017 حتى نهاية 2021، حين رُفّع لمنصب منسق شؤون مديرية المعلوماتية في البنك مطلع عام 2022.



السيدة ديمة قصار

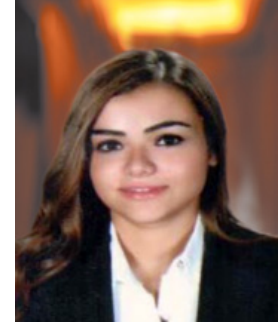
مواليد عام 1983.

- رئيس وحدة الإعلام والإعلان في بنك الشرق من تاريخ 2025/01/6.
- حائزة على شهادة في الإحصاء عام 2003.
- حائزة على شهادة دولية من Red & Yellow Creative school of business بالإعلام والإعلان.

الخبرات المهنية

تحوز السيدة قصار على خبرة عملية تتجاوز 20 سنة في قطاع الاتصالات مع شركة MTN من مديرية قياس جودة الخدمة إلى قسم التدريب و انتهاءً بقسم التسويق (الإعلام والإعلان).

انضمت إلى بنك الشرق بتاريخ 2025/01/06 بصفة رئيس وحدة الإعلام والإعلان.



السيدة نيكول زيات

مواليد عام 1990.

- موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي.
- حائزة على إجازة في إدارة نظم وتقانات المعلومات من المعهد العالي لإدارة الأعمال عام 2014.

الخبرات المهنية

تحوز السيدة زيات على خبرة عملية تفوق 9 أعوام في مجال أمن أنظمة المعلومات واستمرارية العمل في عدة بنوك سورية قبل أن تلتحق السيدة نيكول زيات ببنك الشرق عام 2022 كموظف في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي، وتم ترقيتها إلى منصب موظف رئيسي في وحدة الأمن المادي والمعلوماتي مع بداية عام 2024.



السيد يزّن ديروان *

مواليد عام 1984.

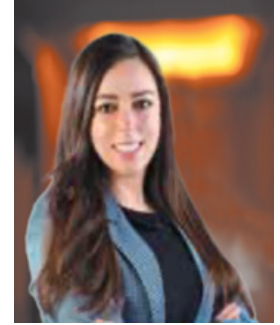
- مدير مراقبة الالتزام حتى تاريخ 2025/11/13.
- حائز على إجازة في الحقوق جامعة دمشق عام 2005.

الخبرات المهنية

يحوز السيد ديروان على خبرة مهنية تتجاوز 21 عاماً، منها 12 عاماً خبرة مصرفية كمدير شؤون قانونية في أحد المصارف السورية وقد تولى مهام أمين سر مجلس الإدارة لديه، فضلاً عن عمله بصفة مستشار قانوني خارجي في عدد من مكاتب الاستشارات القانونية محلياً وفي الخارج.

التحق السيد ديروان ببنك الشرق بنهاية عام 2022 كنائب مدير مراقبة الالتزام، وتم تعيينه أصولاً كمدير مراقبة التزام في المصرف بداية عام 2023.

* استقال السيد ديروان بتاريخ 2025/11/13.



الآنسة سماح الخصري

مواليد عام 1983.

- مدير التدقيق الداخلي.
- حائزة على شهادة جامعية في الاقتصاد اختصاص المحاسبة من جامعة دمشق - سورية عام 2005.
- حائزة على شهادة المدقق الداخلي CIA عام 2008.
- شهادة ماجستير التأهيل التخصصي في إدارة الأعمال من الجامعة الافتراضية في سورية عام 2023.

الخبرات المهنية

تحوز الآنسة الخصري على خبرة عملية تتجاوز 19 سنة في التدقيق الداخلي اكتسبتها في القطاع المصرفي السوري، من خلال تدرجها تبعاً من مشرف في إدارة التدقيق الداخلي بين العام 2007 و2008، إلى مدير في إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2008 و2010، ومن ثم توليها منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي بين عامي 2010 و2020. كما للآنسة الخصري اطلاع على مسؤوليات الإدارة المصرفية حيث عملت كمساعد الرئيس التنفيذي لإدارة الشؤون المالية بنهاية عام 2020 وبداية عام 2021 في أحد المصارف السورية.

انضمت إلى فريق العمل في بنك الشرق بتاريخ 2021/5/9 بصفة مدير التدقيق الداخلي.

اللجان الإدارية

تعمل إدارة المصرف من خلال لجان إدارية تنفيذية تساهم في اتخاذ القرارات وتحقيق أداء مهني تحت سقف المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها، ووفقاً للقوانين المرعية الإجراء والضوابط الرقابية.

لكل لجنة من هذه اللجان ميثاق يحدد عضويتها لجهة العدد والوظيفة المعنية كما يحدد الحد الأدنى لعدد اجتماعاتها وأهدافها ومهامها. ولكل لجنة أمين سر يعين من قبلها ويقوم بكتابة محاضر الاجتماعات ويسهر على توقيعتها من قبل كافة الأعضاء وتوثيقها أصولاً.

1. اللجنة التنفيذية

تعنى اللجنة التنفيذية بالإدارة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذ خطته بما يضمن تحقيق أهداف ورؤية مجلس الإدارة في النمو والتوسع ومواكبة فعالية الأداء، مع الالتزام التام بسياسات المصرف الداخلية والقوانين النافذة.

كما تعنى بتعزيز نمو النشاط التجاري للمصرف، وتطور وضعه المالي، بالإضافة إلى إدارة شؤونه التنظيمية، ومتابعة تحقق أهداف الموازنة السنوية شهرياً وفصلياً حتى نهاية العام.

تتألف اللجنة التنفيذية من المدير العام ونائبه ومساعديه، وتجتمع بشكل دوري شهرياً وكلما دعت الحاجة بناءً لدعوى من رئيسها.

المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة:

- اقتراح استراتيجية وخطة عمل المصرف وعرضها على مجلس الإدارة.
- النظر بمخاطر المصرف (Risk Appetite Statement) بما يتوافق مع مستويات المخاطر التي يمكن القبول بها، والحدود الرقابية الداخلية الموضوعية ومؤشرات الإنذار المبكر.
- مراجعة وتحديث الهيكل التنظيمي العام للمصرف، والهيكل التنظيمية للمديرية والوحدات والفروع بغرض تحقيق أهداف هذه الخطة.
- إقرار المشاريع والمنتجات والخدمات التي يطورها المصرف قبل إطلاقها.
- متابعة مشاريع الخدمات المصرفية الإلكترونية E-BANKING.
- إقرار صلاحيات التوقيع لدى الموظفين المسؤولين لدى المصرف.
- مراجعة البيانات المالية مرحلياً (شهري، فصلي، سنوي).

2. لجنة الموجودات والمطالب

تعنى اللجنة بمراقبة تطور موجودات ومطالب المصرف وإدارة المخاطر المتعلقة بها الناتجة عن تغير أسعار الفائدة وتقلبات أسواق العملات ومخاطر السيولة.

تتألف هذه اللجنة من ستة أعضاء برئاسة المدير العام وعضوية نائب المدير العام ومساعديه ومندرين تنفيذيين يشاركون كأعضاء يمتلكون حق التصويت. وتجتمع عند الحاجة وفق تطور نشاط المصرف وبما لا يقل عن ستة اجتماعات خلال السنة. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2025 على ما يلي:

- إدارة ومراقبة العناصر الرئيسية في ميزانية المصرف.
- إدارة ومتابعة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والسياسات والإجراءات المتعلقة بمركز القطع التشغيلي والبنوي ومتابعة السياسات الخاصة بالاستثمار.
- مراجعة جميع العمليات المتعلقة بالودائع مع المصارف الأخرى ضمن سقف التعامل مع كل بنك.
- متابعة تعديل مصفوفة الفوائد على الودائع بالعملات (ليرة سورية، يورو والدولار الأمريكي) وفقاً لتوجيهات السلطة الرقابية. ووضع سياسة عامة لقبول ودائع الزبائن بالليرة السورية والعملات الأجنبية تماشياً مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- البحث في بدائل فرص الاستثمار المالي المتاحة في الأسواق المالية المحلية والدولية واتخاذ القرار المناسب بشأن ترشيد التوظيف المالي على ضوء قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات الإدارة السليمة للمخاطر المتعلقة بهذه الاستثمارات.
- تعديل لائحة الرسوم والعمولات الخاصة بالعمليات المصرفية لدى بنك الشرق.

- تحد السقوف النقدية للفروع، وإدارة سيولة المصرف، بحيث تتوفر القدرة على تأمين طلبات السحب والإيداع لدى فروعه من جهة واتخاذ القرارات بتوظيف فوائض السيولة المتوفرة من جهة أخرى.

3. لجنة التسليف الإدارية

تعنى هذه اللجنة بدراسة واتخاذ القرارات بشأن مختلف المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ضمن منظومة الصلاحيات المعتمدة لها من قبل مجلس الإدارة.

تجتمع لجنة التسليف الإدارية بمعدل مرتين شهرياً وعند الحاجة وفق متطلبات نشاط المصرف برئاسة المدير العام ومدرء تنفيذيين يشاركون كأعضاء يمتلكون حق التصويت على القرارات بالإضافة لإلزامية حضور مدير إدارة المخاطر ورئيس وحدة تحليل المخاطر الائتمانية لعرض التوصيات دون حق التصويت على القرارات. كما يدعى المسؤول عن الدائرة القانونية كلما دعت الحاجة. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2025 على ما يلي:

- منح طلبات التسليف ضمن الصلاحيات المعطاة لها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة السياسة الداخلية لنسب التغطية المطلوبة للضمانات المقبولة لقاء التسهيلات الائتمانية.
- متابعة تجديد الملفات الائتمانية ودراسة طلبات التسهيلات الجديدة واتخاذ القرارات بشأنها أو رفع توصية للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بحسب جدول الصلاحيات.
- مراجعة لوائح أسماء المخمنين العقاريين الذين يتعاقد معهم المصرف.
- متابعة الأصول المستملكة استيفاء لديون وتخمينها والعمل على متابعة عملية تسيلها.
- متابعة الكفالات الخارجية الصادرة لصالح جهات محلية والتي يكون المصرف فيها كفيلاً لجهات تنفيذ خارجية من خلال مصارف مراسلة.
- مراجعة المخاطر الائتمانية المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية التي يتعامل معها المصرف ورفع التوصيات للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة حول سقف وحجم التعاملات وتصنيف المخاطر الائتمانية وكفاية المخصصات المكونة لقاء هذه التعرضات.
- متابعة تجديد الملفات الائتمانية ودراسة طلبات التسهيلات الجديدة واتخاذ القرارات بشأنها أو رفع توصية للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة بحسب جدول الصلاحيات.
- وتتابع هذه اللجنة إجراءات تحصيل الديون المتعثرة بما في ذلك إجراءات الملاحقة القانونية وعمليات التفاوض مع العملاء المتعثرين، والتوصية بقرارات تملك عقارات من خلال المزادات العلنية ضماناً لسداد الديون المتعثرة، ورفع تقارير بكل ذلك للجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مراجعة التعديلات المقترحة على موثيق لجان التسليف.

4. لجنة مراقبة الالتزام الإدارية

تهدف هذه اللجنة إلى مناقشة قضايا مراقبة الالتزام وتوافق نماذج العمل الداخلية مع القوانين والقرارات النازمة للعمل المصرفي ومتابعة مخاطر عدم الالتزام والإشراف على تنفيذ توصيات مجلس الإدارة فيما يخص إدارة مراقبة الالتزام في المصرف.

تتألف هذه اللجنة من تسعة أعضاء دائمين يرأسهم مدير عام المصرف، إلى جانب مدير مراقبة الالتزام أو من ينوب عنه بصفته عضو مراقب كأمين سر اللجنة، وتجتمع اللجنة بشكل ربعي أو عند الحاجة بناءً على طلب رئيس اللجنة أو مدير مراقبة الالتزام، ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو عن طريق التصويت بأكثرية الأعضاء الدائمين الحاضرين، ماعدا كل من مدير مراقبة الالتزام و مدير إدارة المخاطر ومدير مديرية التدقيق الداخلي يكون دورهم استشاري في القرارات المتخذة ولا يتمتعون بحق التصويت على قرارات اللجنة.

عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات في العام 2025، ناقشت خلالها جميع القوانين والتعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية وانعكاسها على العمل المصرفي ضمن بنك الشرق، و المستجدات على صعيد رفع العقوبات الدولية عن سورية و انعكاسها الإيجابي على العمل المصرفي، إضافة إلى مناقشة العديد من المشاريع والمقترحات فيما يلي أهم التوصيات التي اتخذت خلال اجتماع اللجنة في عام 2025:

- مناقشة أنظمة الضبط الداخلي وآليات العمل المقترحة من قبل مديرية مراقبة الالتزام واستيفاء المقترحات اللازمة قبل رفعها إلى مجلس الإدارة.
- متابعة تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بأعمال مديرية مراقبة الالتزام.
- مراجعة التقارير الربعية لمديرية مراقبة الالتزام بشأن مخاطر عدم الالتزام التي قد يتعرض لها المصرف.
- مناقشة التشريعات والضوابط الداخلية والدولية الجديدة وانعكاسها على سياسات وإجراءات العمل بالمصرف.
- تحديث بيانات برامج العقوبات الدولية باستمرار، ومتابعة آثار ونتائج تخفيفها على نشاط المصرف التجاري، بما يسمح باستعادة العلاقات مع البنوك المراسلة في الخارج.
- إتلاف المستندات الورقية المؤرشفة والتي مضى عليها أكثر من 10 سنوات ميلادية باستثناء ملفات التجارة الخارجية كونها تتضمن مستندات أصلية.
- مراجعة عمليات التعاقد مع الجهات الخارجية لاسيما لما يخص تطوير التطبيق المصرفي، وتوزيع المساعدات عن طريق شركات الصرافة المرخصة.
- مراجعة إنجاز التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالمصرف، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية.

5. لجنة إدارة شؤون الموارد البشرية

تتألف هذه اللجنة من 6 أعضاء برئاسة المدير العام. تجتمع هذه اللجنة بشكل ربعي ووفق ما تدعو إليه الحاجة.

تقترح لجنة إدارة الموارد البشرية على لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الادارة السياسات والخطط النازمة للموارد البشرية (توظيف، تقييم أداء، تدريب، تخصيص أجور وتعويضات، الخ). وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2025 على ما يلي:

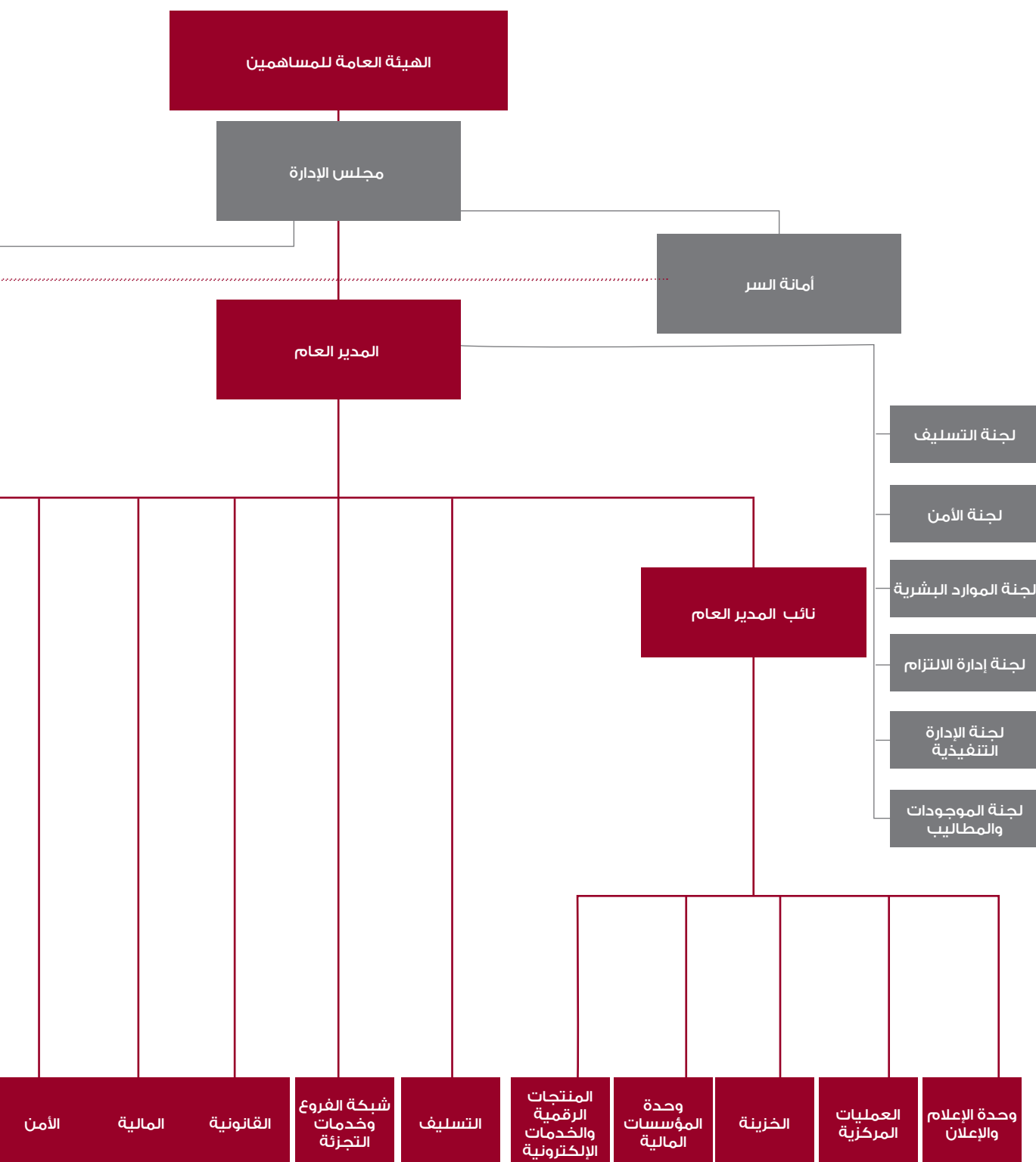
- مراجعة الهياكل التنظيمية للأقسام والفروع لتحديد الشواغر وحاجات التوظيف الملحة والسعي لتأمين التوظيف وفق الأولويات وتوفير متطلبات خطط الإحلال للوظائف الرئيسية.
- متابعة التزام العاملين في المصرف بأحكام ميثاق الأخلاق والنظام الداخلي للعاملين المعتمدين من قبل مجلس الإدارة واقتراح الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة عند الاقتضاء.
- الإشراف على عملية تقييم الأداء السنوي للعاملين في المصرف.
- اتخاذ القرارات وفق الحاجة لمواجهة معوقات إدارة شؤون العاملين اليومية.
- اقتراح التعديلات على أجور ومكافآت وتعويضات ومناقص الموظفين في المصرف لتواكب ما هو معمول به بين المصارف والشركات المنافسة وبما يؤمن الحفاظ على الكفاءات في المصرف.

6. لجنة الأمن

تقترح لجنة الأمن سياسات وضوابط المصرف لجهة حماية أمن المنشأة وصون أمن قواعد وأنظمة المعلومات لديه، وتتابع التزام المصرف بهذه الضوابط واتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة في القصور المسجلة بهذا الشأن بما فيها القرارات والتعليمات الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، والتوصيات الصادرة عن مهام التدقيق المعلوماتي الداخلي والخارجي. وتشرف اللجنة على كفاية خطط استمرارية العمل عند الطوارئ.

- تتألف اللجنة من 10 أعضاء يرأسها المدير العام. وتجتمع بشكل ربعي ووفق الحاجة. وقد تركزت جهود هذه اللجنة خلال العام 2025 على ما يلي:
- متابعة مهمة التدقيق الخارجي لتنفيذ القرار رقم 115 الصادر عن مصرف سوريا المركزي، حيث تم إرسال التقارير النهائية لاختبارات الاختراق الداخلية والخارجية، وتقرير تدقيق تكنولوجيا المعلومات وخطة عمل شاملة لمعالجة كافة النقاط الواردة في كلا التقريرين إلى مصرف سورية المركزي.
- متابعة تنفيذ الخطة التي تم إعدادها لتطبيق القرار رقم 15 الصادر عن مجلس النقد والتسليف المتضمن مجموعة من المتطلبات والإجراءات الواجب تنفيذها بخصوص الأمن السيبراني، والتعاقد مع شركة أمن خارجية لضمان الحماية من مخاطر وتهديدات الهجمات السيبرانية على مدار 7/24.
- مراجعة نتائج اختبار الموقع البديل الذي تم في شهر تشرين الأول من العام 2025 وإعطاء التوصيات اللازمة لرفع كفاءة وجهوية الموقع البديل. بالإضافة لمتابعتها لنتائج التقييم الشامل لحالة فروع المصرف وإصدار التوصيات والقرارات اللازمة بهذا الخصوص.
- متابعة حالة مشروع ترقية البيئة التقنية لدينا إلى Windows 11 مع كافة المشاريع المرتبطة بها.

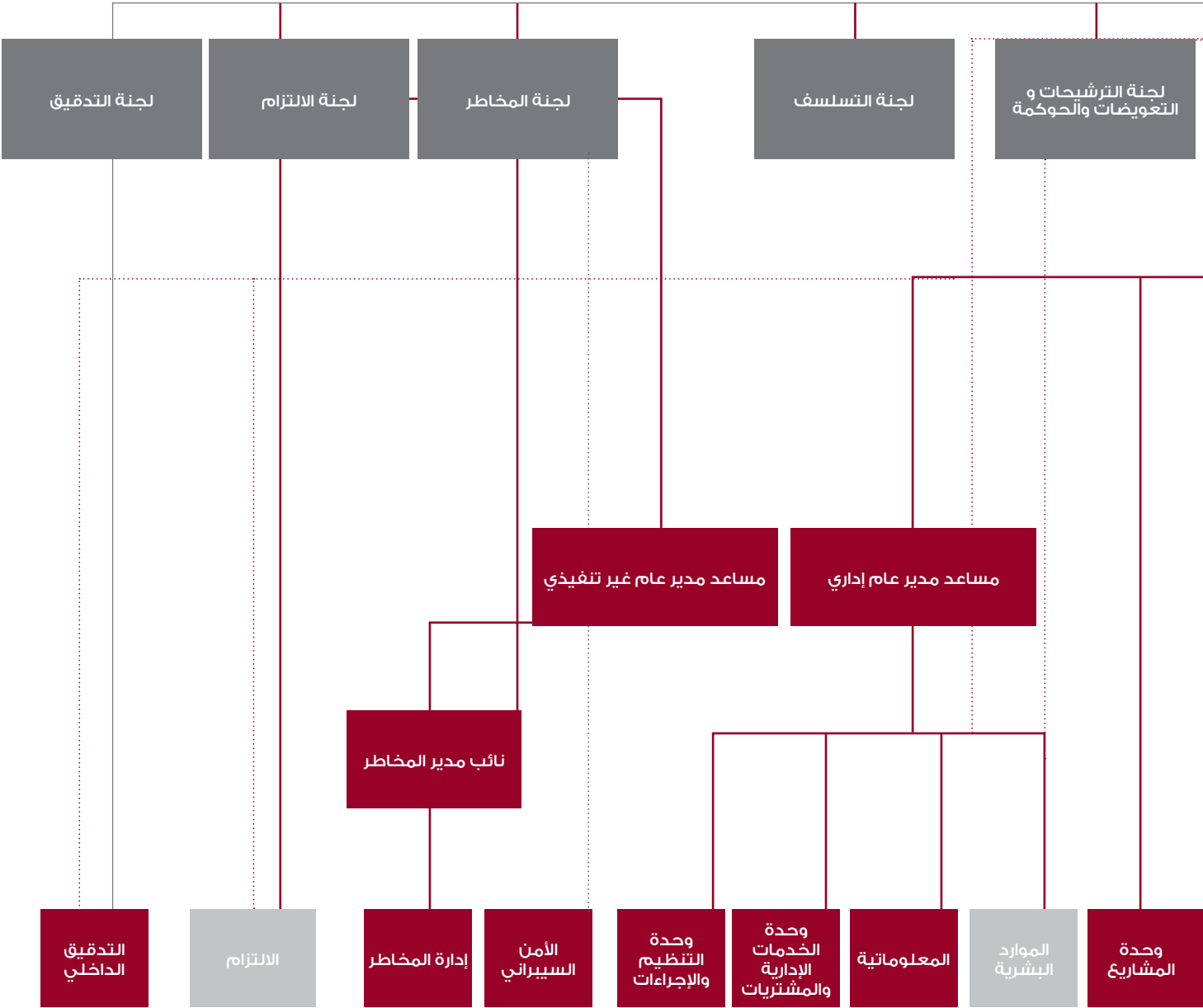
الهيكل التنظيمي المعتمد للمصرف



ترفع تقارير مباشرة الترشيحات والتعويضات

تبعية مباشرة لمجلس الإدارة

تبعية مباشرة



*شاغر/ قيد البحث عن مرشح مؤهل

تبعية إدارية



فسيفساء عازفات مريمين

٢٤٤-٢٤٩م

وثيقة قمة ارتقاء النهضة

الموسيقية السورّيّة - متحف حماه

(عازفات مريمين) المرسومة بمكعبات حجرية دقيقة أكسبت ملامحها دقة وقوة تعبيرية، تصوّر مشهداً موسيقياً لفرقة موسيقية متكاملة تمثل نساء من العصر اليوناني يعزفن على آلات موسيقية تعود لتلك الفترة. ويقدمن معزوفة على خشبة المسرح ويظهر في هذه اللوحة عازفة الجلاجل إلى اليسار وإلى جانبها عازفة (الأرغن)، وسيدة تعزف على لوحة مفاتيح، وطفلان على هيئة ملاكين يضغطان بأقدامهم على قرينة جلدية مملوءة بالهواء لكي تصدح أنغام الأبواب، وهناك سيدة تعزف على الأطباق الموسيقية، وأخرى تعزف على آلة الناي. وفي خلفية اللوحة آلة القيثارة تعزف عليها سيدة، وعلى اليمين سيدة واقفة ربما كانت تغني. كما تصوّر إطارات اللوحة الإبداع في التعبير عن مشاهد الصيد من خلال رصد حركات الحيوانات الخائفة، وملامح الرعب والهلع المرتسمة على وجوه بعض الآلهة الماثلين فيها. بالإضافة إلى مجموعة من الحيوانات المختلفة في الإطار، واكتملت اللوحة التي تكاد تنطق بوجود أربعة أشخاص يمثلون الفصول الأربعة للسنة، حيث تقابل الربيع والصيف، بوجه شاب يمثل الصيف، ووجه فتاة تمثل الربيع الخصب، أما الخريف، فتمثل بوجه شيخ بدا عليه التقدم في العمر، وأضيفت إلى جانب وجهه ورقة صفراء متساقطة، يقابله على الطرف الآخر، وجه شيخ هرم، دلالة على فصل الشتاء. وتظهر حالة الترف والرفاهية والذوق الرفيع التي وصلت إليها مدينة (مريمين) من خلال المنسوجات الفاخرة والفخمة التي ترتديها العازفات.

تطور الاقتصاد السوري في العام 2025

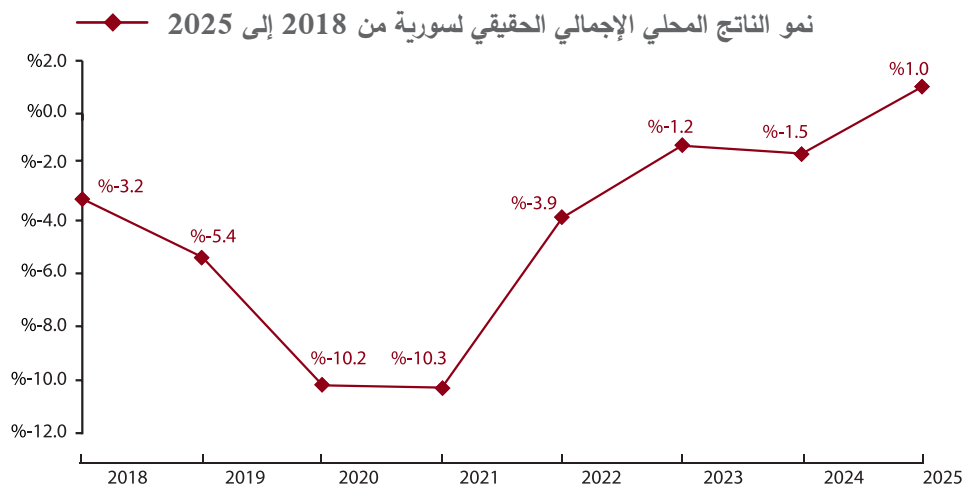
الأداء الاقتصادي

شهد الاقتصاد السوري في عام 2025 تحولاً جذرياً في أدائه، مع تغير البيئة السياسية والاقتصادية في أواخر 2024 ، والدخول بمرحلة انتقالية جديدة محققاً مؤشرات إيجابية على المستوى النقدي والمالي، تمثلت أبرز ملامح الأداء الاقتصادي بما يلي:

- **استقرار معدلات الفائدة:** حافظ مصرف سوريا المركزي على "موقف نقدي صارم" في 2025 بهدف الحد من التضخم وتثبيت سعر الصرف، حيث فرض قيوداً مشددة على السيولة النقدية، بما في ذلك الحد من السحب النقدي والتحويلات بين الحسابات، مما ساهم في استقرار الأوضاع النقدية، حيث أنه لم يعد التركيز على رفع الفائدة فقط، بل على ضبط الكتلة النقدية وعدم تمويل الحكومة.
- **تحسن نسبي في سلاسل التوريد:** بعد تخفيف العقوبات الدولية خارج قانون قيصر وإعادة تأهيل الموانئ، تحسنت نسبياً حركة التجارة الخارجية، حيث تم التعاقد على إعادة تأهيل مرفأ اللاذقية ليستقبل 2,500 طن قمح يومياً، وأعيد تشغيل مصفاة بانياس النفطية.
- **زيادة الدين العام والعجز المالي:** شهدت سورية خلال الأعوام الماضية تحدياً كبيراً تمثل بانكماش الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010، وهو ما انعكس على المالية العامة. ومع ذلك، شهد عام 2025 تطوراً إيجابياً تمثل بتحقيق فائض موازنة طفيف، إلا أنه لا يزال مستوى الدين العام يشكل تحدياً، حيث بلغت نسبته 128% من الناتج المحلي والدين الخارجي بحوالي 104% من الناتج المحلي وفق تقديرات البنك الدولي، كما كشفت وزارة المالية رسمياً عن وجود ديون خارجية تقدر بنحو 4.5 مليار دولار، تعمل الحكومة على معالجتها عبر مسارات تفاوضية.
- **تقليص الدعم الحكومي:** في ضوء الأزمة المالية التي تعيشها سورية، قررت الحكومة تقليص الدعم للعديد من السلع الأساسية مثل الوقود والغاز والطحين، هذه الإجراءات كان لها تأثير مباشر على أسعار السلع في السوق، مما جعل تكاليف المعيشة ترتفع بشكل غير مسبوق، وفي عام 2025، تم تنفيذ سياسة إلغاء الدعم بشكل شبه كامل من خلال رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء والخبز، وفي حزيران 2025 رفعت الحكومة رواتب القطاع العام بنسبة 200% ليصل الحد الأدنى للأجور إلى 1.2 مليون ليرة سورية قديمة، في محاولة للتخفيف من آثار رفع الدعم.
- **النمو الاقتصادي:** سجل الاقتصاد السوري تحسناً طفيفاً في عام 2025 وفق تقديرات البنك الدولي، والذي بقي محدوداً في ظل استمرار التحديات الأمنية، وأزمة السيولة النقدية الحادة، وتعليق جزء من المساعدات الخارجية، قابله عودة نحو 1.5 مليون لاجئ قد توفر العمالة الوطنية التي تمكن أن تسهم في تسريع وتيرة النمو. وتبقى الآفاق المستقبلية مرهونة بالفرص المتوفرة وبخاصة إلغاء قانون قيصر الذي تمّ بنهاية العام 2025 لجذب الاستثمارات والانفتاح على العالم الخارجي.

الناتج المحلي الإجمالي

أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة بأن الناتج المحلي لسورية انخفض بالقيمة الحقيقية بنسبة 64% من عام 2011 وحتى عام 2024، وتوقع البنك الدولي أن يشهد الاقتصاد السوري نمو إيجابي طفيف في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% خلال عام 2025، علماً أن مؤشر الفقر يبين استمرار معاناة حوالي ربع السكان في سورية، نتيجة للأحداث التي مرت على البلاد



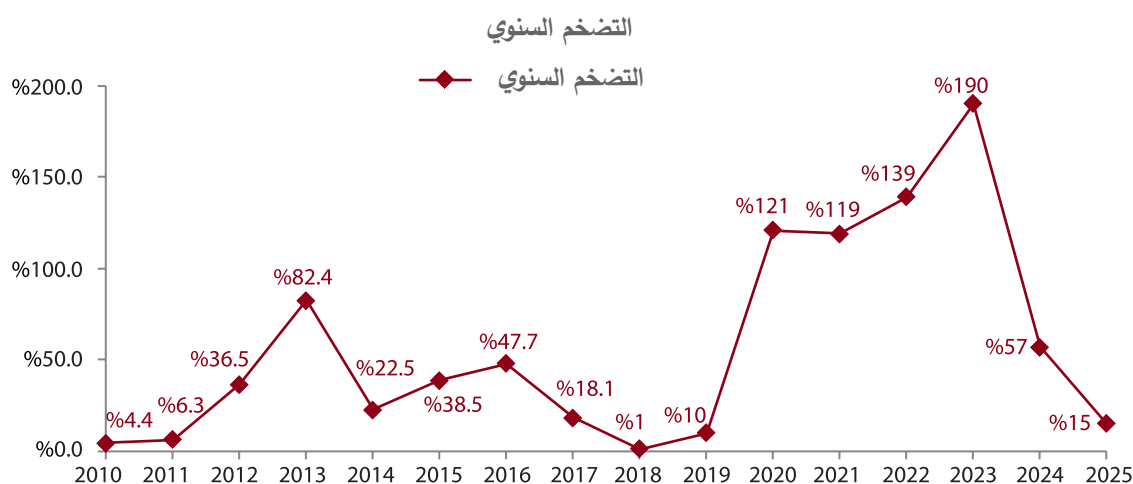
المصدر: تقرير البنك الدولي، (يمثل الأعوام 2023 و2024 و2025 التوقعات لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية)

المستوى العام للأسعار

شهدت الأسواق السورية انخفاضاً في مؤشر أسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2025 مع بداية ارتفاعه في النصف الثاني من عام 2025 متأثراً بوتيرة التضخم إجمالاً، مع تحسّن واستقرار سعر صرف العملة الوطنية، حيث ارتفع سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي بحسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنسبة 18.52% في العام 2025 مقارنة بنهاية عام 2024.

وقد شهدت سورية تضخماً مرتفعاً خلال السنوات الماضية، حيث بلغ ذروته 190% في العام 2023، لتتراجع وتيرة هذا التضخم السنوي في نهاية العام 2024 ليبلغ 57%، نتيجة لحالة الإنكماش التي يواجهها الاقتصاد السوري والضغط التضخمي الناتجة عن ارتفاع التكاليف، مما أدى إلى تراجع الطلب المحلي على السلع الأساسية بسبب انخفاض الدخل الحقيقي وتدهور القدرة الشرائية (الركود التضخمي).

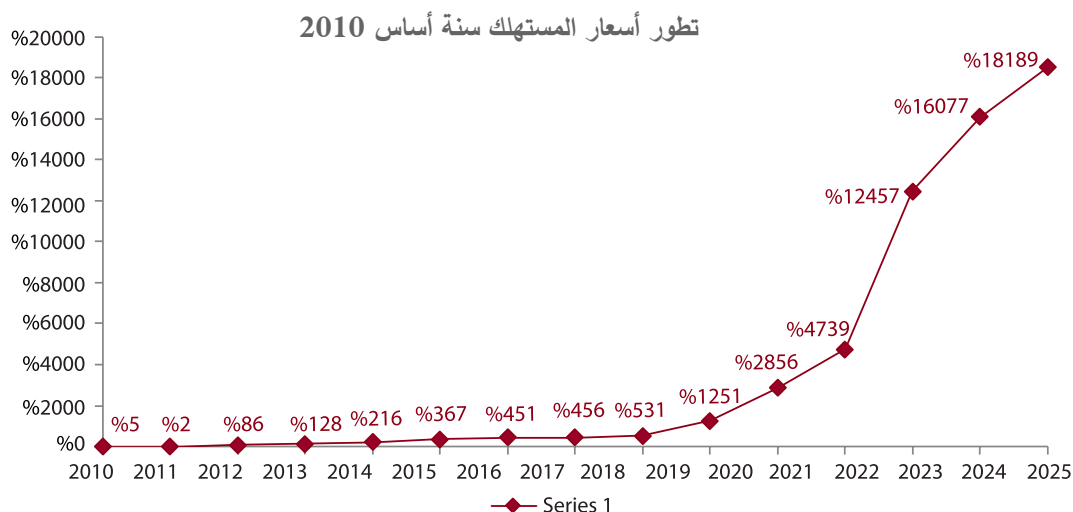
وفي عام 2025 واصل التضخم تراجعاً ليصل إلى 11 - 15%، لكن لأسباب مختلفة تماماً تمثلت في تحسن سعر الصرف وتدفق السلع ووقف تمويل عجز الموازنة عبر طباعة النقود، مع تسجيل انكماش شهري غير مسبق في الربع الأول من عام 2025.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لغاية العام 2021، وتقرير مديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي للأعوام الأخرى

ونشير إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك⁶ بلغ نقطة عام 2025 بشكل تقديري، مقارنة مع 22,988 نقطة لعام 2024، (وفقاً لمديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي)، وذلك بحسب سنة أساس أسعار عام 2010 والذي بلغ 142.1 نقطة (وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء).

تم احتساب نسبة تطور أسعار المستهلك للعام 2025 وفقاً للمعادلة التالية = $(142.1 - 26,415) / 142.1 = 18489\%$ ، وب نفس المعادلة بالنسبة للسنوات السابقة.



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء لغاية العام 2021، وتقرير مديرية الأبحاث الاقتصادية لمصرف سورية المركزي للأعوام الأخرى

⁶ يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات، ويتم احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس.

حركة التجارة

- سجلت سورية عجزاً تجارياً بلغ 17.38 تريليون ليرة سورية قديمة في عام 2022، حيث لا تتوفر بيانات متاحة من مصادر موثوقة لعجز ميزان المدفوعات (يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والاستثمارات) للأعوام 2023 و 2024 و 2025.
- ويسجل تحسناً ملحوظاً في قيمة الصادرات المحلية خلال النصف الأول من العام 2025، لتصل قيمتها إلى 500 مليون يورو موزعة على أكثر من 90 دولة حول العام ، بزيادة تقارب 39% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.
- في حين أنه لم تتوفر أي بيانات من مصادر رسمية أو موثوقة حول إجمالي قيمة الواردات لعام 2025، وتركزت عملية الاستيراد على المواد التموينية والغذائية والطبية الأساسية مع توسع ملحوظ في استيراد السلع الاستهلاكية ومستلزمات إعادة الإعمار بعد تخفيف العقوبات.

أداء القطاع المصرفي

فيما يخص البيانات المالية للمصارف الخاصة في سوريا، فقد تم نشر بيانات مالية أولية كما هو الوضع في نهاية عام 2025 من قبل 10 مصارف من أصل 15 مصرف، حيث لم تنتشر المصارف المتبقية بياناتها لغاية تاريخه.

موجودات القطاع المصرفي

أظهرت النتائج الأولية لمصارف القطاع الخاص انخفاضاً في حجم الموجودات المجمعة للمصارف الخاصة بنهاية العام 2025 والمحتسب بالليرات السورية فبلغ حوالي 19.09 ترليون ل.س.ق. مقابل حوالي 24.31 ترليون ل.س.ق. بنهاية العام 2024، أي بانخفاض بنسبة 21.45%. ومن الجدير بالذكر أن هذا الانخفاض ناتج بشكل أساسي عن تأثر أصول هذه المصارف بتحسين الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بين عامي 2024/12/31 و2025/12/31، وبالتالي إلى انخفاض القيمة المحتسبة بالليرات السورية لحجم موجودات وأصول المصارف بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض قيمة مراكز القطع البنوي المحتسبة بالليرات السورية. كما يعود جزء من الانخفاض في مجموع موجودات بعض البنوك إلى الانخفاض في صافي التسهيلات الائتمانية لديها.

ومن الجدير ذكره أن بنك الشرق سجل انخفاضاً في حجم موجوداته بنسبة 31.54% سنوياً فبلغت حوالي 803.91 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2025 مقابل 1,174.27 مليار ل.س.ق. للعام السابق مسجلاً المرتبة الثامنة بين المصارف الخاصة من حيث حجم الموجودات.

حقوق المساهمين

شهد القطاع المصرفي الخاص ككل في العام 2024 زيادة في حقوق المساهمين المحتسبة بالليرات السورية نشأت بشكل أساسي عن تسجيل كافة المصارف سجلت كافة المصارف انخفاضاً في حجم حقوق الملكية إذ تأثرت مراكز القطع البنوي للمصارف بارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، ويحتل بنك الشرق المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 374.53 مليار ل.س.ق. وبلغت القيمة الدفترية لسهم بنك الشرق 1,452.71 ل.س.ق. في نهاية عام 2025.

وكانت نسبة انخفاض حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية أكبر من نسبة انخفاض حقوق المساهمين لدى المصارف الإسلامية حيث بلغ التغير في حقوق الملكية لدى المصارف الإسلامية بنهاية العام 2025 انخفاض بنسبة 6.37%، وفي المصارف التقليدية انخفاض بنسبة 34.70% مقارنةً بنهاية العام 2024، ونذكر أن هذه النتائج تتعلق بثمانية بنوك تقليدية ومصرفين إسلاميين فقط.

في ما يخص العائد على متوسط حقوق المساهمين، فقد سجل نهاية عام 2025 بشكل عام بين كافة المصارف التقليدية والإسلامية انخفاضاً ملحوظاً في هذا العائد مقارنةً بنهاية عام 2024 (بما فيها الأرباح / الخسائر غير المحققة). وقد تراوح هذا العائد لدى المصارف التقليدية الخاصة بين (149%) كحد أدنى و (0.18%) كحد أقصى وبمعدل وسطي بلغ (38.06%) في حين تراوح هذا العائد لدى المصارف الإسلامية بين (16.70%) كحد أدنى و (5.83%) كحد أعلى. أما بالنسبة لبنك الشرق فسجل عائد على متوسط إجمالي حقوق المساهمين بنسبة (18.20%) بنهاية العام 2025 (بما فيه احتساب الأرباح / الخسائر غير المحققة).

ربحية القطاع المصرفي

كان لصدور قرار مصرف سوريا المركزي رقم 734/ل.إ. والخاص بتشكيل مخصصات خسائر ائتمانية على كامل تعرضات المصارف السورية في دولة لبنان بحيث تصل نسبة التغطية إلى 100% أثر سلبي على نتائج المصارف التي لديها توظيفات في لبنان مما انعكس ذلك على النتائج المحققة.

حيث بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة ودون احتساب أثر إعادة تقييم القطع البنوي للمصارف التقليدية الخاصة بواقع خسارة 1,140 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية 2025 مقابل ربح 96 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية عام 2024، أما فيما يخص المصارف الإسلامية فقد حققت ربح 85 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية 2025 مقابل ربح 104 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية عام 2024، لتكون نتيجة إجمالي القطاع المصرفي خسارة بمقدار 1,055 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية 2025 مقابل ربح 200 مليار ليرة سورية قديمة في نهاية عام 2024.

التداول على أسهم المصارف في سوق دمشق المالي

توزعت المصارف إلى ثلاثة مجموعات من حيث حجم التداول على أسهمها خلال عام 2025:

1. المجموعة الأولى: شملت مصرفاً واحداً، شهد حجم تداول مرتفع على أسهمه (16.97% من أسهم المصرف) وقد شكل حجم التداول على أسهم هذه المجموعة 35.47% من إجمالي أسهم المصارف التي تمّ التداول بها في سوق دمشق المالي خلال العام 2025.
2. المجموعة الثانية: شملت ستة مصارف، شهد كل منها حركة تداول متوسطة على أسهمه، إذ تراوحت نسبة تداول الأسهم بين 1.02% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 7.30% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى وتداول بنسبة 60.78% من إجمالي تداول كامل الأسهم.
3. المجموعة الثالثة: وهي مؤلفة من ثمانية مصارف، شهد كل منها حركة تداول ضعيفة على أسهمه، بنسبة تراوحت بين 0.09% من إجمالي أسهم المصرف كحد أدنى و 0.71% من إجمالي أسهم المصرف كحد أقصى، وتداول بنسبة 3.75% من إجمالي تداول كامل الأسهم.

هذا وقد تراوحت نسب التغير في القيمة السوقية لأسهم المصارف بين سلبي 65%- كحد أدنى، وإيجابي 64% كحد أقصى بمعدل ربح وسطي بنسبة 6%.

وسجل بنك الشرق تراجعاً في سعر سهمه بنهاية العام 2025 بنسبة - (6%) مقارنةً بنهاية العام 2024 وبمعدل دوران بلغ 1.22% من إجمالي أسهم المصرف، وتداول بنسبة 3.28% من إجمالي تداول كامل الأسهم خلال العام.

موجز عن القوانين والقرارات التي أثرت على نشاط المصرف خلال العام 2025

أصدرت الجهات الوصائية الاقتصادية خلال عام 2025 العديد من القرارات التي كان لها تأثير على القطاع المصرفي والكثير منها له انعكاسه المباشر على الوضع الاقتصادي والتجاري.

فيما يلي موجز بأهم القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة خلال العام 2025 والتي عالجت المواضيع المذكورة أدناه:

1. إدارة عمليات التجارة الخارجية:

خلال عام 2025 أصدر مصرف سورية المركزي عدة قرارات تتعلق بعمل وحدة التجارة الخارجية أهمها:

- القرار رقم 8/ل.إ تاريخ 2025/01/12 الذي نص على إنهاء العمل بالقرار رقم 336 ل.إ لعام 2023 الناظم لتعهدات إعادة تصدير للمواد ومستلزمات الإنتاج المصنعة بمواد أولية مستوردة بموجب بيان إدخال مؤقت، وتعديلاته وكافة التعليمات المرتبطة به والزام الأمانات الجمركية بالسماح بتصدير البضاعة الخاضعة لأحكامه دون المطالبة بوجود تعهد تصدير منظم بخصوصها.
- التعميم رقم 16/296 تاريخ 2025/01/21 والذي نص على تحصيل كافة موارد القطاع العام من القطع الأجنبي وفق الطرق المتاحة دون التقيد بأن تكون نقداً أو بموجب حوالة خارجية، مما سهل تسديد قيمة الطوابع المالية للكفالات الصادرة بالقطع الأجنبي من حساباتنا لدى المصرف المركزي بدلاً من تسديدها نقداً.
- التعميم 8/198 تاريخ 2025/02/05 الذي سمح للمصارف التعامل بالقطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية من الموارد الذاتية لها أصولاً، وفيما يتعلق بتسوية أرصدة الالتزامات العائدة للمستوردين من المنصة سمح للمصارف بإجراء عمليات بيع دولار أمريكي وفق رغبة العميل قديماً في الحساب الخاص للعميل مقابل اقتطاع الليرات السورية من حسابه بقيمة المبلغ المحول إليه. وتعطى الأولوية القصوى في تنفيذ الحوالات الخاصة بالمنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة بالدولار الأمريكي أو بالليرة السورية بحسب الإمكانية المتوفرة لدى المصرف والأولوية الثانية لبيع القطع الأجنبي لحسابات العملاء المستوردين اللذين لديهم أرصدة من مردودات المنصة وفق جدولة على ستة أشهر مع مراعاة النسبة والتناسب في تسوية مبالغهم.
- التعميم رقم 7/56 تاريخ 2025/02/06 فيما يتعلق بالتحقق من مستندات عمليات التمويل والتي تشمل فاتورة تجارية وشهادة منشأ مصدقتين أصولاً - وثائق شحن أصلية تبين أن المقصد النهائي للبضاعة الممولة هو الجمهورية العربية السورية.
- التعميم 8/416 ص تاريخ 2025/03/16 بخصوص تسوية أرصدة مستوردي المنصة، بالاكتماء بصور عن مستندات عملية الاستيراد عند بيع القطع الأجنبي للمستورد الذي قام بعملية استيراد سابقة، والعمل الذي لا يرغب بإتمام عملية الاستيراد يتم بيعه القطع دون وثائق، وأن يتم السحب النقدي بالقطع الأجنبي وفقاً لرغبة المستفيد وإمكانات المصرف.
- القرار 314/ل.أ تاريخ 2025/05/11 الذي أضاف مهلة ستة أشهر جديدة إضافية لجدولة عمليات سحب مبالغ المنصة بالليرة السورية.
- القرار رقم 478/ل.إ تاريخ 2025/06/24 الذي نص على إلزام المصارف العاملة في سورية بإعادة مبالغ التأمين بالليرة السورية العائدة لعمليات تمويل المستوردين المنفذة وفق أحكام قرارات التمويل السابقة للقرار 1683/ل.إ تاريخ 2024/12/15 والتي لم يتم إغلاقها لغاية تاريخه، إلى حسابات المستوردين لديهم ما لم يكن اسم المستورد مدرجاً ضمن قوائم مخالفات أنظمة القطع الأجنبي.
- التعميم 7/222 تاريخ 2025/07/15 الذي طلب بموجبه التريث ببيع القطع الأجنبي مقابل أرصدة منصة تمويل المستوردين والسماح باستخدام هذه الأرصدة لتحويلها ضمن القطاع المصرفي لسداد الضرائب والرسوم الفواتير للجهات الحكومية.

2. التسهيلات الائتمانية وضوابط منحها وآلية دعمها

- استمر المصرف المركزي خلال عام 2025 بعملية ضبط التسهيلات الممنوحة بحيث تكون موجهة لقطاعات منتجة وتمويل مشاريع استثمارية تنموية من خلال متابعة التزام المصارف بالقرار رقم 169/م.ن المتضمن السماح للمصارف بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية في القطر والقرار رقم 204/م.ن المتضمن الضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى.
- إضافة لذلك قام المصرف المركزي بإصدار القرار رقم 16/1304/ص تاريخ 2025/04/06 بخصوص إنهاء العمل بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (113/م.ن) للعام 2021 والالتزام بضوابط القرار رقم (4/م.ن) للعام 2019 بالنسبة لعمليات إعادة الهيكلة والجدولة.

3. خدمات الدفع الإلكتروني وضوابطها:

- تابعت الجهات الوصائية خلال عام 2025 عملية تنظيم وضبط منظومة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك متابعة كافة المصارف لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني لديها، ذلك استمراراً للتوجه العام للاعتماد على الدفع الإلكتروني بكافة التعاملات التجارية.
- أهم ما صدر خلال عام 2025:
- التعميم رقم 23/ل.إ/ تاريخ 2025/01/14 الذي يوجه بإنهاء بطاقة المنشأة الاقتصادية.
- التعميم رقم 51/ل.إ/ بتاريخ 2025/01/26 إنهاء العمل بالقرار رقم 904/ل.إ الذي يتضمن اجراءات العمل الخاصة بتسديد المشتقات النفطية المباعة من شركة المحروقات وشركة البوابة الذهبية للمنشآت الصناعية عن طريق بطاقة مصرفية واحدة.
- التعميم قرار رقم 16/1888/ص بتاريخ 2025/05/11 القاضي بتحديد آلية اطلاق أو تعديل خصائص المنتجات المصرفية المقدمة من قبل المؤسسات المالية.
- التعميم رقم 15/314/ص بتاريخ 2025/08/15 المتضمن الضوابط الناظمة لترخيص شركات مزودي خدمات الدفع الإلكتروني باستخدام المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول.
- التعميم رقم 16/5781/ص بتاريخ 2025/12/25 المتضمن اجراءات الرقابة والاشراف على عمليات تبديل العملة السورية.

4. إدارة الحوالات المصرفية وضوابطها والقطع الأجنبي

- التعميم رقم 16/114/ص تاريخ 2025/01/09 لاحقاً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 16/6015/ص الخاص بالسماح بإجراء التحويلات بين حسابات جهات القطاع العام والتحويلات من حسابات القطاع الخاص إلى حسابات القطاع العام بدون سقوف باستثناء الجهات التي تم طلب التريث بتحريك حساباتها.
- القرار رقم 86/ل إ تاريخ 2025/02/05، المتضمن التزام المصارف المرخص لها بالتعامل بالقطع الأجنبي بتسليم الحوالات الواردة من خارج سورية نقداً أو قيداً في الحساب المصرفي، بحسب رغبة المستفيد بالقطع الأجنبي أو بالليرة السورية وبحسب الإمكانيات المتوفرة لديها سواء كان المستفيد شخصية اعتبارية أو طبيعية، وإنهاء العمل بكافة القرارات المخالفة لمضمون هذا القرار.
- التعميم رقم 16/2269/ص تاريخ 2025/06/01 الخاص بالاستعلام عن مدى جاهزية النظام الفني والتقني المستخدم في المصرف للتشغيل عبر شبكة SWIFT والإجراءات المتخذة لتفعيل نظام SWIFT بكفاءة وأية معوقات واستعداد مصرف سورية المركزي لتقديم الدعم اللازم.
- التعميم رقم 17/1728/ص تاريخ 2025/11/25 الخاص بتسليم أموال المودعين بعد تاريخ 5/7 إلى مصرف سورية المركزي.

5. إدارة النقد

- التعميم رقم 16/1857/ص تاريخ 2025/05/08 خاص بالمصارف التي لديها حسابات توطين رواتب عائدة لموظفي الشركات الخاصة لضمان اتخاذ كافة الإجراءات لتسهيل عملية سحب الرواتب وزيادة عدد الصرافات الآلية والعمل على تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني.
- التعميم رقم 16/4522/ص تاريخ 2025/10/06 خاص بمشروع استبدال العملة والإجراءات المتخذة من قبل مصرف سورية المركزي.



**فسيفساء الجامع الأموي بدمشق ٧٠٥-٧١٥م
(ومن عجائبه أنه لو عاش الإنسان مائة سنة
وكان يتأمله كل يوم، لرأى فيه كل يوم ما لم
يره في سائر الأيام).
- ياقوت الحموي -**

يرى كثيرون في فسيفساء الجامع الأموي أنها تشكل استمراراً لتقليد مسيحي ازدهر في الحقبة البيزنطية، برز في كبريات كنائس الإمبراطورية، حيث تقوم الفسيفساء المعتادة على استخدام قطع حجرية صغيرة بألوانها الطبيعية لإنتاج الصور المرغوبة، في حين تتطلب الفسيفساء المذهبة أضعاف الوقت والجهد اللازمين، حيث يجري دق ورقة ذهب رقيقة بين صفيحتي زجاج ومن ثم تحمية القطعة بالنار. لتشكيل تلك القطع المذهبة الخلفية، التي تُعشق بالحجارة المختلفة الألوان بما فيها الرخام الملون لتشكيل الصورة المطلوبة. التي تميزت بقدرتها على مقاومة الزمن وعكس الضوء بطبقات مختلفة. غير أن الاختلاف الجوهري لصور الفسيفساء الأموية في دمشق عن مثيلاتها البيزنطية يكمن في غياب أي تصاوير بشرية أو حيوانية انصياً لتعاليم الدين الجديد. وبالتالي، اقتضت أسلمة الفسيفساء البيزنطية على صور لعوالم فردوسية تقبع في سكون أزلي، على نقيض الفن الإسلامي المعتمد على التجريد وعدم الواقعية.

عرض نشاط المصرف خلال العام 2025

1. النشاط التجاري

1.1 نشاط شبكة الفروع وصيرفة التجزئة خلال العام 2025

الوظيفة الأساسية لمديرية شبكة الفروع هي الإشراف على الفروع المختلفة وتنسيق العمليات بينها، والعمل على تنفيذ السياسة الموضوعة من قبل مجلس الإدارة، كما تبنت المديرية خلال العام خطة عمل تهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية من خلال هيكلة تنظيمية مرنة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الرقابة الصارمة والتطوير المستمر، وتركز نشاط هذه المديرية خلال العام 2025 بما يلي:

• أهداف إدارية تركزت على تحسين تجربة العميل والارتقاء بالأداء:

- تفعيل آليات تقييم الفروع عبر أداة تقييم موحدة بالاستناد إلى مؤشرات KPIs.
- استقطاب المنظمات والعمل على زيادة التعاون معها من خلال إدارة وتنسيق خدمة التوزيعات النقدية لها.
- مراجعة دورية لإجراءات العمل وتحديثها.
- إطلاق برامج الحوافز المبنية على الأداء وتحقيق المستهدفات.
- تطوير الأنظمة المعلوماتية بهدف تحسين أداء العمل.
- متابعة تنفيذ خطة الإحلال في الفروع بين الموظفين ضماناً لاستمرارية العمل.
- تأمين برامج تدريبية مستمرة للموظفين بالتعاون مع قسم الموارد البشرية بهدف تطوير مهارات الموظفين.
- مراجعة دورية لملاحظات الجهات الرقابية الداخلية والخارجية والعمل على تطبيق التوصيات ضماناً لحسن سير العمل.
- متابعة تنفيذ ضوابط الالتزام وفقاً للقرارات الصادرة بهذا الشأن داخل وخارج سورية.

• أهداف إنتاجية:

- استقطاب عملاء جدد سواء كانوا مودعين أو مقترضين أو طالبي خدمات مصرفية أخرى، وذلك بهدف زيادة عدد العملاء وبالتالي دعم نمو النشاط التجاري وزيادة حجمه لدى المصرف.
- استقطاب الودائع المستقرة نسبياً، وخاصة تلك غير المكلفة للفوائد فشكّلت بنهاية العام الإيداعات في الحسابات الجارية حوالي 64% من أرصدة ودايع المصرف مقابل 72% في العام السابق.
- ضبط كلفة الودائع ما سمح بخفض متوسط الكلفة الإجمالي على الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية وزيادة هامش الإيراد المحقق من التوظيفات بهذه العملات. كما أدى إلى تأمين إدارة ملائمة لكلفة الودائع لأجل بالليرة السورية.
- استقطاب إيداعات المنظمات الدولية والمؤسسات الاجتماعية والنقابات المهنية ما سمح بتوفير سيولة دائمة طويلة الأجل.
- العمل على زيادة حصة المصرف من الحوالات الخارجية الواردة الى حسابات المنظمات الدولية، وذلك من خلال اطلاق برامج توزيع المساعدات النقدية عن طريق فروع البنك.
- توفير عروض أسعار مميزة للخدمات التي من الممكن تقديمها للأفراد والشركات والمنظمات الدولية.
- تطوير مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات التجزئة.
- متابعة تفعيل الحسابات الجامدة وإدارتها بطرق أكثر فاعلية.
- متابعة الحسابات المكشوفة عرضاً والتنسيق مع الفروع لتسويتها.
- متابعة التزام الفروع بتطبيق قرارات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- المتابعة مع الفروع من أجل إغلاق الحسابات الراكدة أو إعادة تفعيلها قدر المستطاع، وتحديث بيانات لعملاء للحسابات التي تتطلب ذلك.

• خدمات التجزئة:

• خدمات التجزئة غير الرقمية:

- يقدم المصرف حالياً باقة من الخدمات المصرفية بالتجزئة توفر للأفراد والشركات ما يلي:
- الحسابات المصرفية: حسابات جارية (دفاتر شيكات)، وحسابات ادخار (دفاتر توفير) تحت الطلب، وحسابات إيداع لأجل.
- قروض تجزئة للأفراد: سكني / استهلاكي/ شخصي (حسب كل حالة).
- خدمة الصناديق الحديدية: يقدم بنك الشرق لزبائنه خدمة الصناديق الحديدية والمخصصة لحفظ المقتنيات الثمينة بسرية كاملة. وهي متوفرة في جميع فروع المصرف.
- تسديد أقساط طلاب الجامعات السورية وبكافة العملات تسهيلاً لعمليات التسجيل.

• خدمات التجزئة الرقمية:

يقدم المصرف مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية أبرزها:

- البطاقات المصرفية.
- الصراف الآلي.
- نقاط البيع.
- الانترنت المصرفي (الشرق اون لاين).
- الموبايل المصرفي (MY SHARQ).
- سداد فواتير بالتعاون مع شركة SEP.
- الحساب الرقمي.
- تعبئة الرصيد و تسديد فواتير مع شركة MTN.
- AL-SHARQ E-PAYMENT.
- السحب والإيداع مع شركة الفؤاد للحوالات المالية.
- الرسائل القصيرة.
- توطين الفواتير.

• التوسع والانتشار:

إلى جانب الفروع العاملة حالياً في دمشق وريفها وفي طرطوس واللاذقية وحلب، تملك المصرف فرعاً جديداً بحلب شارع الرازي وقد أعد كافة الدراسات والإجراءات بحيث يبدأ التنفيذ لتأهيله وافتتاحه خلال العام 2026.

• خدمة المنظمات الدولية وكبار العملاء:

بذلت إدارة شبكة الفروع خلال عام 2025 العناية الواجبة بالمحافظة على كبار عملاء المصرف من منظمات دولية ومؤسسات غير ربحية، واستمرت في متابعة دورها في استقطاب كبار العملاء وفتح حسابات جارية لمنظمات دولية جديدة وتقديم الخدمات المصرفية المتاحة، وخاصةً على صعيد تطوير أنشطة الدفع الإلكتروني لخدمة برامجها الإنسانية وكذلك العمل على زيادة الحصة السوقية من الحوالات الخارجية الواردة الى حسابات المنظمات الدولية إضافة الى إطلاق برامج توزيع المساعدات النقدية من خلال فروع البنك.

1.2. نشاط العمليات المركزية

يعنى قسم العمليات المركزية وبشكل يومي بما يلي

1. تدقيق وتنفيذ جميع الحوالات الصادرة والواردة المحلية والخارجية من وإلى حسابات العملاء.
2. تنفيذ جميع عمليات الخزينة المنفذة مع البنوك المراسلة من شراء وبيع قطع أجنبي وتحويلات مصرفية مما يساهم في تأمين مراكز قطع تشغيلية كافية لتمويل عمليات التجارة الخارجية.
3. إدارة وتنفيذ عمليات دفع قيمة الشيكات المسحوبة على العملاء وتحصيل قيم الشيكات المدفوعة لصالح العملاء من خلال غرف المقاصة.
4. إدارة وتنفيذ عمليات دفع فواتير الهاتف الخليوي وتوطين الرواتب.
5. إعداد جميع التقارير المطلوبة وتزويد جميع الجهات الرقابية بها.
6. إدارة النقد المتوفر في الفروع وتلبية طلبات الفروع للسحوبات النقدية والفوائض النقدية كإدارة يومية.
7. إدارة النقد والائدياعات المرتبطة بقرارات تمويل المستوردات الصادرة بهذا الخصوص بشكل يومي.
8. تنفيذ جميع نشرات أسعار الصرف للعملات مقابل الليرة السورية ونشرة العملات الأجنبية المقابلة لليرة السورية على النظام البنكي.
9. إدراج جميع نماذج توقيعات العملاء على النظام البنكي.
10. تنفيذ طلبات العملاء من دفاتر شيكات على النظام البنكي وإرساله إلى الشركة المعنية لطباعة هذه الدفاتر.
11. إدارة مخزون الشيكات المصرفية وإرسال المطلوب إلى فروع المصرف.
12. تسديد جميع مدفوعات المصرف عن طريق حوالة صادرة داخل سورية و خارجها.

إن آلية الربط التي تمّ اعتمادها بين النظام المعلوماتي المصرفي الخاص بالبنك ونظام التسويات الإجمالي السوري ساهم في زيادة عدد الحوالات المنفذة بالعملة المحلية لشبكة المصارف المحلية ضمن الجمهورية العربية السورية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على عملاء المصرف من حيث تسهيل أوامر الدفع والسرعة والدقة في تنفيذ الحوالات كبديل عن التعامل النقدي.

1.3. نشاط التسليف لعام 2025

بلغ حجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالليرة السورية القديمة مبلغ وقدره 100.7 مليار مقابل مبلغ وقدره 131.2 مليار في عام 2024 ليسجل انخفاض بمقدار 23.25% في عام 2025 علماً أنه خلال العام سجل المصرف طلبات سداد مبكر للقروض بقيمة تقارب 42.4 مليار ليرة سورية قديمة و 950 ألف يورو، الأمر الذي ساهم في انخفاض صافي المحفظة الائتمانية. متأثراً بمجموعة من الصعوبات المتعلقة بإجراءات المنح والعلاقة الائتمانية مع الزبائن، بعد تاريخ 2024/12/8 نتيجة استمرار القيود التي تفرضها القرارات والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي والمتعلقة بالضوابط الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية قائمة وبالأخص تلك الصادرة بموجب القرار رقم 204/م ن لعام 2023، والقرار رقم 169/م ن لعام 2023، وانخفاض حجم السيولة النقدية بالليرة السورية لدى المصارف.

شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية لدى بنك الشرق 33.51% من إجمالي التسهيلات المباشرة المنتجة، مقابل ما نسبته 66.49% للقطاعات الأخرى، غير الإنتاجية.

وتوزعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف بنهاية عام 2025 كما يلي قطاع الصناعة 39.1%، قطاع الزراعة 6.9%، قطاع التجارة 50.2%، قطاع السياحة والخدمات 1.5%، والقطاع العقاري 1.9%، قطاعات أخرى 0.4%.

وقد استمر المصرف بالتزامه بضوابط متشددة نسبياً في منح التسهيلات بما يخفف احتمالية التعثر وعدم السداد للديون الجديدة واستمر بسياسة عدم التهاون بتغطية معظم الديون الممنوحة بضمانات عينية مقبولة مصرفياً. فقد بلغت في نهاية عام 2025 نسبة الديون المغطاة بضمانات عقارية من إجمالي محفظة الديون المنتجة 99% والديون المغطاة بضمانة نقدية شكلت ما نسبته 0.6% من إجمالي محفظة الديون المنتجة المباشرة وبقي حجم الديون المتمثلة بمحدود جداً بنهاية عام 2025 بقيمة حوالي 26.92 مليار ليرة سورية قديمة، منها ما يعادل بالعملات الأجنبية 19.97 مليار ليرة سورية قديمة، حيث أنّ تغير سعر الصرف يؤثر على حجم مثل هذه الديون محتسبة بالليرة السورية دون أي تغيير في بنيتها، وقد تمّ تغطيتها بمخصصات لقاء المخاطر المتعلقة بها بنسبة 85.23% من إجمالي هذه الديون.

1.4 نشاط الخزينة عام 2025

• تركيز نشاط مديرية الخزينة خلال عام 2025 على مايلي:

- تأمين خدمات القطع الأجنبي للمصرف وعملائه سواء مع المصارف المحلية أو الخارجية التي يتعامل معها وذلك من خلال إدارة مركز القطع التشغيلي الخاص بالمصرف.
- تأمين السيولة النقدية بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية المتعامل بها للمصرف وللعلماء على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط والقرارات الصادرة عن الجهات الرقابية لجهة تحديد سقف سحب النقدي للعلماء بالليرة السورية ضمن السياسة التي ينتهجها المصرف المركزي لضبط حركة السيولة.
- عززت مديرية الخزينة مكانة المصرف كشريك مالي موثوق للمنظمات الأممية والمنظمات غير الحكومية من خلال إدارة واستقبال حوالاتها المالية وفق أعلى معايير الامتثال والحوكمة وتأمين السيولة النقدية بالعملات الأجنبية بما يدعم تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنمية بكفاءة وشفافية.

• إدارة مركز القطع التشغيلي OPERATIONAL POSITION:

- تتولى مديرية الخزينة إدارة مركز القطع التشغيلي للمصرف وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة والضوابط الرقابية النافذة بما يضمن تحقيق التوازن بين الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية، والاستخدام الكفوء للموارد، والحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتحسين كفاءة التسعير.
- ارتفع وسطي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بمعدل 18.5% تقريباً خلال عام 2025 حيث بلغ وسطي سعر صرف الدولار الأمريكي في بداية العام 13,567 ليرة سورية قديمة مقابل 11,055 ليرة سورية قديمة في نهاية العام.
- ارتفعت أرباح المصرف الناتجة عن عمليات القطع الأجنبي بمعدل 5.75% تقريباً خلال عام 2025 مقارنةً بالعام 2024.

• إدارة عمليات السوق النقدي والتوظيف MONEY MARKET:

- تعمل مديرية الخزينة على توظيف الفوائض المالية المتاحة لدى المصرف من خلال ودائع لدى المصارف المراسلة في الداخل والخارج ذات الجدارة الائتمانية العالية، ويتم ذلك وفق سياسات استثمارية واضحة ومعتمدة تراعي مبادئ التنويع والسيولة والعائد.
- ارتفعت قيمة التوظيفات مع المصارف المراسلة في الخارج بمعدل 15% تقريباً خلال عام 2025.
- حافظ المصرف على نسبة سيولة عالية بالليرات السورية بلغت 66% تقريباً فيما ارتفعت نسبة السيولة الإجمالية بكافة العملات من 140% إلى 178% تقريباً.
- تحول المصرف خلال عام 2025 من الوضع المدين إلى الوضع الدائن جهة التوظيفات مع المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

• إدارة محفظة الاستثمارات المالية PORTFOLIO:

- لم يقم بنك الشرق بأي استثمارات في الأذون أو السندات الحكومية، وذلك لتوقف وزارة المالية في عام 2025 عن القيام بمزادات للأوراق المالية الحكومية.

1.5 عمليات التجارة الخارجية

يمثل تمويل التجارة الخارجية نشاطاً مصرفياً مهماً يؤدي إلى تسهيل حركة التبادل التجاري وتأمين احتياجات الأسواق المحلية والخارجية من السلع والخدمات، حيث تقوم المصارف العاملة في سورية و المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية تحت سقف الضوابط الرقابية الوطنية والدولية، مما يساهم في تنوع محفظة المصرف من أعمال التجارة الخارجية بأشكالها المختلفة وأهمها:

- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير .
- معالجة مستندات التحصيل.
- إصدار الكفالات المصرفية.
- تنفيذ الحوالات الخارجية.
- إصدار الاعتمادات المستندية.

وعلى الرغم من التحديات غير المسبوقة التي شهدها الاقتصاد السوري والعالمي، فإن قسم التجارة الدولية في مصرفنا واصل دوره بكفاءة ودقة لتسهيل عمليات التبادل التجاري مع الالتزام التام بالقرارات والتعاميم الصادرة عن مصرف سورية المركزي وتقديم حلول وإجراءات متوافقة مع الظروف السائدة.

وتطبيقاً للقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، ركزت وحدة التجارة الخارجية خلال عام 2025 جهودها بإدارة أرصدة المستوردين المردودة من منصة تمويل المستوردين، مما انعكس إيجاباً على استقرار السوق ودعم المنظومة الإنتاجية المحلية.

فاستناداً للقرار الصادر عن مصرف سورية المركزي رقم 1683/ل.إ. تاريخ 2024/12/15 والذي أنهى العمل بقرار مصرف سورية المركزي رقم 1130/ل.إ. تاريخ 2023/08/20 الخاص بمنصة الاستيراد، والذي نص على جدولة عملية سحب المبالغ المعادة من المنصة إلى حسابات المستوردين، وذلك خلال مدة ستة أشهر من تاريخ إعادتها إلى الحساب المذكور بقيم شهرية متساوية، وفقاً لتوفر السيولة النقدية لدى المصرف، ولاحقاً للقرار رقم 8/198 ص تاريخ 2025/02/05، الذي نص على تسوية أرصدة الالتزامات العائدة للمستوردين، والسماح للمصارف بإجراء عمليات بيع القطع الأجنبي (وفق رغبة العميل) مقابل اقتطاع المبلغ المعادل بالليرات السورية من حسابه والقرار رقم 314/ل.إ. تاريخ 2025/05/11 الذي أضاف مهلة ستة أشهر جديدة لجدولة عمليات سحب مبالغ المنصة. فكان إجمالي الأرصدة المردودة لحسابات العملاء لدينا خلال عام 2025 قرابة 259 مليار ليرة سورية قديمة تم تسويتها خلال العام بموجب عمليات سحب أو تحويل أو تمويل، حيث تم تمويل المستوردين بمبلغ إجمالي 11 مليون دولار أمريكي خلال العام محققاً إيرادات بلغت حوالي 10 مليار ليرة سورية قديمة ناتجة عن تمويل جزء من هذه الأرصدة.

فيما يتعلق بالمستندات الواردة إلينا برسم التحصيل، واستناداً للقرار رقم 8/198 ص تاريخ 2025/02/05 الذي سمح للمصارف ببيع القطع الأجنبي للأغراض التجارية تم خلال عام 2025 قبول مستندات واردة برسم التحصيل بقيمة 9,461,885.00 دولار أمريكي وتمويل جزء منها بقيمة 600.003,749 دولار أمريكي والرصيد المتبقي مازال قيد التمويل.

أما بالنسبة لتعهدات إعادة قطع التصدير، واستناداً للقرار رقم 1684/ل.إ. تاريخ 2024/12/15 الصادر عن مصرف سورية المركزي، والذي أنهى العمل بالقرارات السابقة الخاصة بتنظيم تعهدات إعادة قطع التصدير وكافة التعاميم المتعلقة بها، فقد تم تسوية كافة تعهدات إعادة قطع التصدير القائمة لدى المصرف خلال العام برصيد إجمالي للتعهدات يقارب 3 ملايين دولار أمريكي وتحقيق إيراد بقيمة 38 مليون ليرة سورية قديمة.

أما بالنسبة للكفالات المصرفية، حقق المصرف زيادة في محفظة الكفالات بأنواعها كتسهيلات إئتمانية غير مباشرة خلال العام بقيمة مليار وثمانمائة واثنان وستون مليون ليرة سورية قديمة لتصبح القيمة الإجمالية للكفالات المحلية القائمة بنهاية العام حوالي 18 مليار ليرة سورية قديمة . وبلغت قيمة الكفالات المصرفية الخارجية بنهاية العام قرابة 141 مليار ليرة سورية قديمة وإيراد حوالي مليار وسبعمائة مليون ليرة سورية قديمة.

وبفضل الجهود الجماعية لفريق الوحدة، نجحنا في تحويل التحديات إلى فرص، مساهمين بشكل فعال في تحقيق رسالة البنك التنموية. ونحن نعتبر عام 2025 حافزاً لنا لمواصلة العطاء وسنعمل على تسخير المتغيرات لصالح نمو عملاتنا وتوسيع شبكة مراسلينا وتطوير خدماتنا مما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

2. إدارة الموارد البشرية

تركزت اهتمامات الإدارة على الحفاظ على الكوادر العاملة في المصرف وخاصة أصحاب الخبرات والكفاءات لتأمين حسن استمرارية نشاط المصرف بظل استمرار الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد من خلال ما يلي:

2.1 التوظيف

شهد المصرف في عام 2025 انخفاضاً في حركة دوران العاملين لديه فبلغت 16% مقابل 33% في العام 2024.

وعملاً بتوجيهات مجلس الإدارة لجهة دعم الهيكلية الإدارية للمصرف بما يعزز قدرة المصرف على زيادة حجم نشاطه التجاري، فقد نجحت الإدارة في توظيف 43 موظفاً جديداً خلال عام 2025 مما سمح بملء جزء كبير من الشواغر الناجمة عن الاستقالات بالإضافة إلى ملء عدد من حاجات التوظيف الجديدة الملحوظة ضمن خطة التوظيف.

بالموازاة وانطلاقاً من ندرة الكوادر المصرفية المؤهلة في السوق المحلية والتنافس على استقطابها، اعتمدت إدارة المصرف تطوير المسار المهني ومهارات العاملين في المصرف الذين أثبتوا عن جدارة في تحمّل المسؤوليات وفتح الأفق لهم لتحمل المناصب الإدارية بمختلف مستوياتها. كل ذلك سمح بتفعيل جيد للمراكز الإدارية وتأمين إحلال بمستوى مقبول لها على صعيد مختلف المديرية.

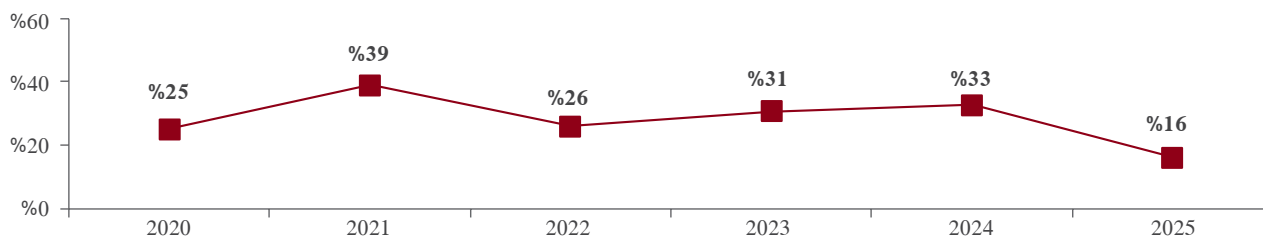
كما كان المصرف حريصاً على زيادة الاعتماد على الكوادر الوطنية الشابة والكفوءة حيث شكلت نسبة العمالة السورية حوالي 99.5% من إجمالي الموظفين.

وعليه فقد بلغ بنهاية العام 2025 عدد العاملين في المصرف 205 موظفاً، مقابل 195 موظفاً في العام 2024 ، وفق التفاصيل التالية:

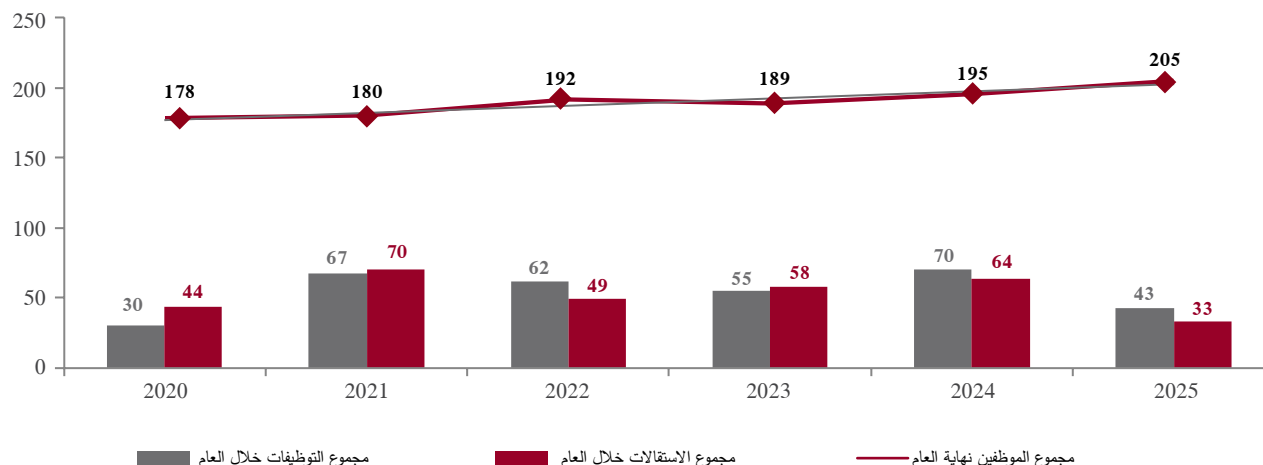
البند	2024/12/31	2025/12/31
عدد العاملين الكلي	195	205
عدد موظفي الإدارة	110	119
عدد موظفي الفروع	85	86
التعيينات خلال العام	70	43
معدل الدوران	33%	16%

وتلخص البيانات ادناه تطور عدد الموظفين ومعدل الدوران في المصرف بين عامي 2020 وحتى عام 2025:

معدل دوران الموظفين

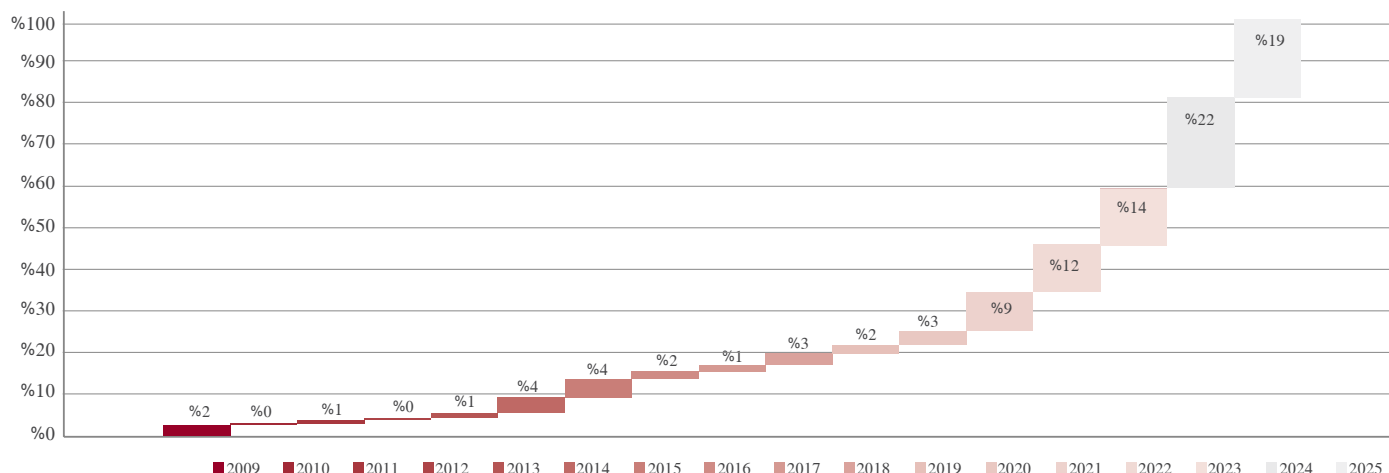


تطور مجموع الموظفين بين 2020-2025



في ضوء الظروف الاستثنائية التي مرّ بها المصرف خلال السنوات السابقة نتيجة مفاعيل الأزمة في سورية لما يقارب 14 عاماً، فقد شهدت القوى العاملة معدلات دوران مرتفعة تراوحت بين 25% و 39%، ومع انحسار آثار تلك الأزمة وانتهاء مفاعيلها المباشرة على الموظفين من الجنسين، انخفض معدل الدوران الوظيفي خلال العام 2025 إلى حوالي 16%، وبالرغم من هذا التحسن لا تزال ديناميكية سوق العمل المصرفي تفرض تحديات مستمرة على استقرار الكفاءات، حيث تتداخل مجموعة من العوامل المؤثرة من أبرزها:

- وقوعات التغيير الحاصل بعد تاريخ 2024/12/8 على بعض شرائح العاملين.
 - المنافسة بين المصارف لاستقطاب الكفاءات والمؤهلات.
 - مداخل العاملين التي تشمل الرواتب والتعويضات والمزايا.
- وهذا يؤثر على نسب أقدمية العاملين في المصرف، وبالتالي الاستفادة من ثبات وتراكم المهارات المصرفية المكتسبة.

هيكلية الموارد البشرية وفق الأقدمية
2025/12/31

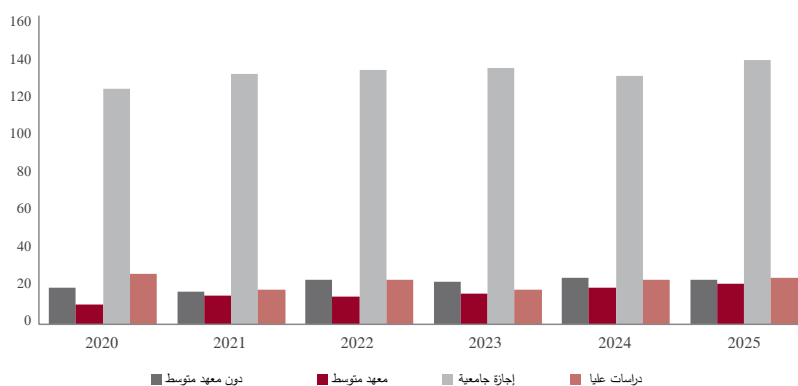
وبهدف التعويض عن هذا التناقص في الأقدمية وتأمين استمرار نشاط المصرف بأقل المخاطر، تعتمد إدارة المصرف بشكل مستمر على استقطاب الكفاءات الشابة السورية من أصحاب الخبرات المصرفية والمهنية وأصحاب المؤهلات الفتية من حاملي الشهادات الجامعية التي يتم تدريبها وتطويرها وتشجيعها على تحمّل المسؤوليات للحفاظ عليها ضمن فريق عمل البنك.

بفضل هذه السياسة تكوّن لدى المصرف فريق من الكوادر الوسطى التنفيذيين ممن يتمتعون بخبرة مصرفية مهنية أصبحت مقبولة تتراوح بين الست والعشر سنوات على الأقل على رأس معظم وحدات المصرف، يعاون كل منهم فريق عمل يتراوح عدده بين ثلاث و 10 عاملين وفق حاجات العمل، مما ساهم في تعزيز كفاية الكادر البشري ومتانة البنية الإدارية، والحفاظ على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. وانطلاقاً من هذا الواقع نجحت الإدارة في تأمين الاحلال المناسب لمعظم المناصب الإدارية في الهيكل التنظيمي.

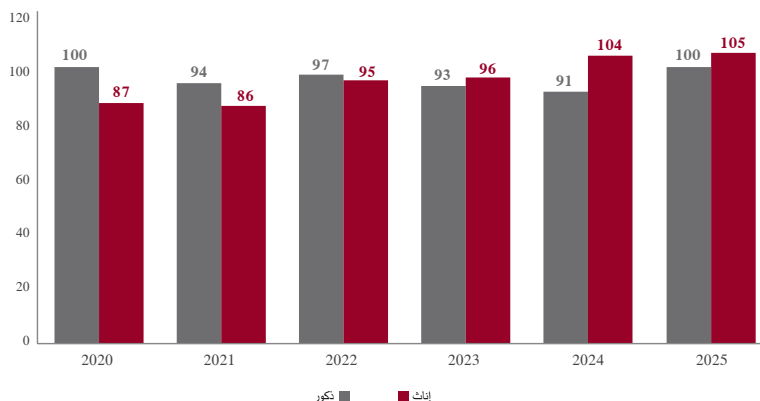
2.2 السهر على تكافؤ الفرص والمحافظة على مستوى تعليمي مرتفع

تابعت إدارة المصرف سعيها على التوظيف بناءً على الكفاءات والمؤهلات وبما يحقق التوازن بين الإناث والذكور ويوفر تطور المسار المهني للموظفين انطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص. وقد شكل الموظفون الإناث بنهاية العام 2025 ما نسبته 51% من إجمالي الموظفين مقابل 53% عام 2024، بينما شكل حاملي الشهادات الجامعية 79% من موظفي المصرف عام 2025 (67% إجازة البكالوريوس و 12% ماجستير ودكتوراه)، مؤكدين بذلك على محافظة المصرف على سياسته في استقطاب ذوي المؤهلات العلمية العالية، مع منح الفرص لفئة الشباب حديثي التخرج، وتقوم الإدارة على تشجيع الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي ونيل الشهادات العليا مما يرفع من سوية المعلومات والمؤهلات العلمية.

المستوى العلمي بين 2025-2020



نسبة الذكور والإناث بين 2025-2020



2.3 دعم أجور الموظفين

بهدف التخفيف من الأثر السلبي للغلاء المعيشي وتدني القدرة الشرائية وانعكاسات ذلك على متوسط الأجور، اتخذت إدارة المصرف وبتوجيه من مجلس الإدارة سلسلة من الإجراءات:

1. رفع الحد الأدنى المعتمد في المصرف لأجور العاملين بمختلف مستوياتهم. وإقرار زيادة لجميع موظفي البنك.
 2. الاستمرار في تقديم منافع مختلفة للعاملين تساند وضعهم الاجتماعي منها تعويض أقساط مدارس وحضانة للأطفال. والتأمين الاستشفائي له ولعائلته بالإضافة للتأمين على الحياة. كما قامت الإدارة بتوفير عدد من التسهيلات المالية للموظف من سلف و قروض سكنية واستهلاكية ودراسية و بقوائد تفضيلية.
 3. استمرار المصرف بالتعاقد مع شركة نقل خاصة لتوفير باصات حديثة هدفت تأمين خدمة النقل لموظفي المصرف إلى مراكز عملهم وعلى مستوى جميع المحافظات السورية.
 4. التأكيد على حصول الأمهات العاملات في المصرف على كامل حقوق الأم العاملة. علماً أنهم يشكلون 30% من إجمالي الإناث العاملات في المصرف، أي ما يعادل 15% من إجمالي العاملين.
 5. انخفضت اجمالي ميزانية الموارد البشرية بنسبة 3.7% مقارنة بنهاية عام 2024.
- ساهمت هذه الإجراءات من جهة أولى في دعم القوة الشرائية والأوضاع الاجتماعية للموظفين، ومن جهة ثانية تحقيق تطلعات وأهداف الإدارة بالمحافظة على استمرار عمل الكادر أصحاب المؤهلات المصرفية في المصرف والحيلولة دون استقطابهم من قبل المصارف المنافسة، بالإضافة إلى الحفاظ على قدرة المصرف التنافسية في استقطاب كفاءات مصرفية جديدة.

2.4 متابعة دورات التدريب تطويراً للكفاءات العاملة:

تابعت مديرية الموارد البشرية خلال عام 2025 تنظيم دورات تدريب موجهة للعاملين في المصرف هدفت إلى ترسيخ الخبرات التقنية في مختلف مجالات الإدارة المصرفية.

وقد تابعت مديرية الموارد البشرية تأمين تدريب الموظفين على المواضيع الملحوظة في خطة التدريب للعام 2025 لدى مراكز التدريب المتخصصة، بالرغم من إيقاف الدورات التدريبية في مركز التدريب والتأهيل المصرفي التابع لمصرف سوريا المركزي. وذلك بالتعاون مع مراكز ومؤسسات من خارج سورية، كما عملت الإدارة على استكمال تلبية بعض الاحتياجات التدريبية من خلال دورات تدريبية تم إعدادها وتقديمها من قبل الكوادر البشرية المؤهلة من داخل المصرف وبلغت 6 دورات تدريبية استفاد منها 69 موظف، بالإضافة إلى تأمين مشاركة الموظفين بدورات تدريبية لدى الشريك الاستراتيجي، والمشاركة بورشات عمل وندوات علمية داخل سورية حيث بلغ عددها 15 دورة تدريبية واستفاد منها 45 موظف.

كل ذلك ساهم في رفع مستوى المؤهلات والمهارات لدى الموظفين في مختلف المجالات الادارية والمصرفية والمالية والبيعية والمحاسبية والمعلوماتية. وقد بلغت نفقات التدريب لعام 2025 مبلغ وقدره 495,200,000 ل.س.ق.، وقد استقبل المصرف عدد من الطلاب الجامعيين لفترات تتراوح بين أسبوعين لثلاث أسابيع لمتابعة تدريبات مهنية عملية لدى مختلف أقسام ومديريات المصرف، ساهم من خلالها بتعزيز معرفتهم بواقع العمل المصرفي وتمكنهم من تنفيذ مشاريع تخرج جامعية.

3. على صعيد الإعلام والإعلان

3.1 في تنظيم نشاط الإعلام والإعلان

تعمل وحدة الإعلام والإعلان على نشر وترسيخ صورة بنك الشرق كمصرف تجاري يقدم خدمات مصرفية شاملة وفق الخطة السنوية المرصودة وتحقيقاً لذلك ساهمت هذه الوحدة بالتنسيق وإشراف مديرية الإعلام والإعلان لدى الشريك الحليف بإصدار ونشر ما يلي:

- الإفصاحات الدورية المالية وغير المالية المتعلقة بالمصرف وفقاً للأنظمة والقوانين.
- البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية.
- المساهمة بتنظيم أعمال انعقاد الهيئة العامة للمساهمين بكافة عناصرها.
- متابعة تحديث المعلومات على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف.
- الإشراف على تصميم ونشر الإعلانات عن المنتجات المصرفية للبنك وكافة أنشطته من خلال صفحات التواصل الاجتماعي (Facebook, Instagram & LinkedIn).

3.2 أنشطة العلاقات العامة

تخصيص وصرف موازنة خاصة لنشاطات العلاقات العامة وذلك سعياً لاستمرار العلاقات الجيدة مع العملاء وبهدف تنمية هذه العلاقات، اعتمد بنك الشرق استراتيجية التواصل المباشر من خلال توفير وسائل ترويجية للمصرف أظهرت انتماءه العضوي للمجتمع وأسهمت في تثبيت العلاقة مع العملاء والمساهمين والسلطات الرقابية وغيرهم من أصحاب المصالح مع المصرف، نذكر منها:

- المساهمة في إعداد وتصميم المفكرة السنوية لعام 2026 بالتعاون مع أحد الخبراء المتخصصين حيث تم التحدث عن لوحات فسيفساء تعود للقرن الثالث الميلادي.
- التواصل مع العملاء والمتعاملين مع المصرف في الأعياد والمناسبات المختلفة.
- تم إطلاق صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية والخاصة بالمصرف.
- تم مراجعة وإعادة هيكلة العلامة التجارية لأفرع المصرف في دمشق.

3.3 أنشطة المسؤولية الاجتماعية

لجنة العلاقة مع المساهمين

تقوم هذه الوحدة بناءً على طلب مجلس الإدارة وأمانة السر بوضع سبل التواصل مع المساهمين وتسهيل الإجابة على طلباتهم لدى الجهات المعنية بالمصرف.

يقوم المصرف بالحفاظ على حقوق مساهميه ومتابعة الإجراءات المتعلقة بمساهمتهم في رأس مال المصرف. حيث:

- يبذل جهود مستمرة للتواصل الدائم مع مساهميه.
- يتابع تحديث عناوين إقامتهم بهدف الاتصال بهم كلما دعت الحاجة.
- يجب على استفساراتهم وتوفير المعلومات المطلوبة من كل منهم حول وضع مساهمته في المصرف بالإضافة إلى أي معلومات حول نشاط المصرف واستبيان رأيهم بالأداء.

لجنة ممارسات المساهمات والتبرعات الاجتماعية

تسعى إدارة بنك الشرق بالمساهمة في رعاية النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك قدر ما تسمح به الميزانية الموضوعة لهذا الغرض وعليه تمّ خلال العام 2025 مايلي:

- رعاية رمضانينة خاصة مع فندق Golden Mazzeه بقيمة 7,000,000 ل.س.ق.
- الرعاية الحصرية للتدريب المصرفي الأول «سورية تتعافى» لغرفة التجارة الدولية سورية ICC بموسمييه بقيمة 115,000,000 ل.س.ق.
- مشاركة بنك الشرق بمعرض HiTech بقيمة 51,750,000 ل.س.ق.
- تم توقيع اتفاقية اطار عمل مشترك مع منظمة كاريتاس.

في اطار المسؤولية المجتمعية:

- مشاركة بنك الشرق بمعرض التوظيف الخاص بالاشخاص ذوي الاعاقة بتنظيم المنظمة الفنلندية.
- ساهم البنك في دعم التنمية المجتمعية والتنمية من خلال تزويد الجامعة الافتراضية السورية بعدد من أجهزة الحاسوب بقيمة 70,000,000 ل.س.ق.
- شارك موظفو بنك الشرق بحملة تبرع بالدم خاصة لبنك الدم المركزي.
- نظم بنك الشرق حملة توعية خاصة بسرطان الثدي لموظفات البنك بالتعاون من وزارة الصحة.
- نظم بنك الشرق دورة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين خاصة عن موضوع التحول الرقمي.

أما بالنسبة للتبرعات فقد شملت مايلي:

- تبرع لفوج مار أفرام السرياني البطريركي بدمشق بمبلغ 35,000,000 ل.س.ق.
- كما يحرص المصرف على دعم ومساندة الموظفين وأسراهم عند اللزوم أو في حالات الوفاة، حيث سجل المصرف مساهمة بقيمة 4,000,000 ل.س.ق. في هذا الخصوص.

4. إدارة المخاطر

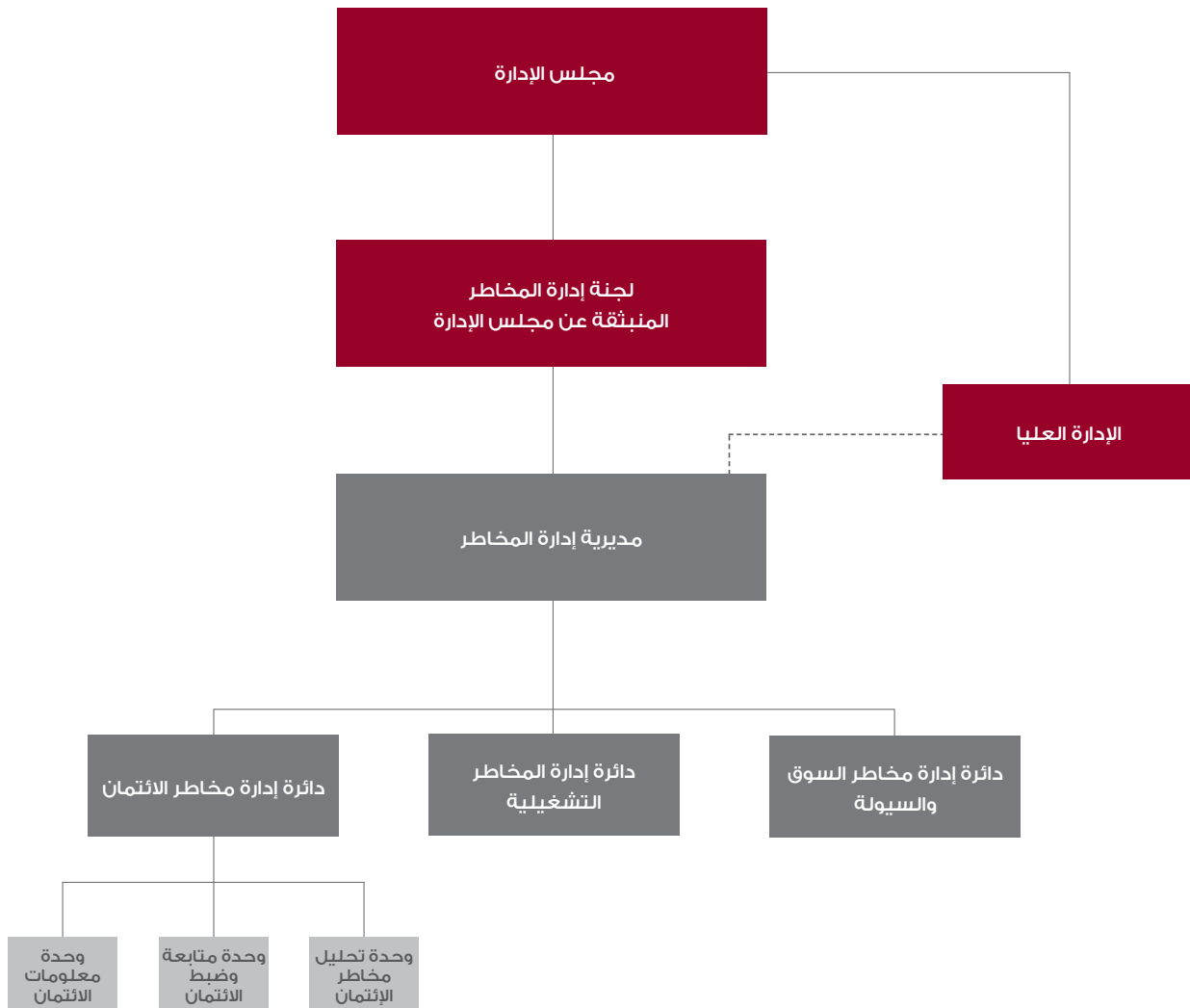
دور إدارة المخاطر أساسي في ضمان تحقيق أهداف أصحاب المصلحة كافة وضمان التطور المستقر وتحقيق أهداف المصرف ضمن حدود المخاطر المقبولة، من خلال منهجية إدارة مخاطر مدعومة بأسس ومبادئ الحوكمة العالمية من خلال كوادرمؤهلة وطموحة.

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected loss).

يقوم دور مديرية إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية ويشمل ذلك كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، ضرائبية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر واتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم بشكل سنوي مراجعة ملف إدارة مخاطر المصرف لتعزيز فعالية مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر وفق تطور حجم أعمال المصرف.

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر



يتم الاعتماد على مبدأ مداورة الأدوار وتطوير مهارات العاملين في مديرية المخاطر للقيام بالمهام المختلفة الأخرى، وبما يضمن إحلال بمستوى جيد على صعيد مختلف أقسام مديرية المخاطر، تزامناً مع استمرار البحث عن أصحاب الخبرة والكفاءة المناسبة لملاء الشواغر الوظيفية.

منهجية خطوط الدفاع الثلاثة

تعتمد مديرية إدارة المخاطر منهجية خطوط الدفاع الثلاثة في عملية إدارة المخاطر الشمولية، حيث تؤمن بأن كل موظف هو شريك بعملية إدارة المخاطر من موقعه ومسؤولياته، ويوضح الشكل التالي عملية إدارة المخاطر في بنك الشرق.



وفي ما يلي عرض لأكبر مصادر المخاطر التي يتعامل معها المصرف.

خط الدفاع الأول / خطوط العمل:

تشكل خطوط العمل التي يتولد ضمنها المخاطر خط الدفاع الأول في عملية إدارة المخاطر وهي المسؤولة عن تحديد وإدارة المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة التي تكون مسؤولة عنها، حيث يعتبر الإبلاغ من قبلهم عن المخاطر المحتملة والتوصيات أساسياً في عملية إدارة المخاطر.

خط الدفاع الثاني / المديريات الرقابية:

تشكل المديريات الرقابية خط الدفاع الثاني لجهة القيام بدورهم بنشر الوعي والعمل مع خط الدفاع الأول بتحديد المخاطر وتقييمها ووضع التوصيات لتجنب حدوثها أو تكرارها، وتلعب مديرية إدارة المخاطر دوراً محورياً بنشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية ومنهجية خطوط الدفاع الثلاثة حيث تضع إطار عمل للبيئة الرقابية من خلال تعزيز التعاون والانسجام بين خطوط الدفاع ودراسة التوصيات المناسبة مع كافة الجهات المعنية وترفعها للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للوصول إلى بيئة رقابية أفضل.

خط الدفاع الثالث / مراجعة مستقلة:

خط الدفاع الثالث حيث تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة مستقلة لضوابط وعمليات وأنظمة إدارة المخاطر للمصرف، الأمر الذي يساعد بتقييم المخاطر ومتابعة تنفيذ التوصيات عند مراجعة أدوات الضبط الداخلي لتعزيز البيئة الرقابية.

4.1 مخاطر الائتمان

تتألف دائرة إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث أقسام:

- قسم تحليل مخاطر الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
- قسم متابعة وضبط الائتمان: تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن:
 - ° إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الثبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - ° عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - ° عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركيزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التسليف المبنية عن مجلس الإدارة.
- قسم معلومات الائتمان: تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملة التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.
- تمثل مخاطر الائتمان أكبر فئة من فئات المخاطر المالية لدى المصرف وهي احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته التعاقدية تجاه المصرف الأمر الذي يمكن أن يؤثر على إعادة سداد الديون بمواعيدها، قمنا خلال العام 2025 بتعزيز البيئة الرقابية لإدارة مخاطر الائتمان من خلال مايلي:
 - العمل على متابعة عمليات التدريب لموظفي مديرية المخاطر ضمن المصرف إضافة إلى الدورات المتوفرة لدى مراكز تدريب متخصصة وذلك لتأمين استمرارية العمل والحفاظ على مستوى الجودة والدقة بعملية تحديد وتقييم مخاطر الائتمان والمخاطر المرتبطة بها
 - مراجعة مستندات التوصيف الوظيفي لكافة وحدات مديرية إدارة المخاطر ولكافة المناصب الوظيفية ضمنها، مع ضمان وجود فصل المهام والرقابة والتوقيع المزدوج ضمن الكادر المتوفر.
 - واصلنا تعزيز تطبيق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م ن) تاريخ 2019/2/14 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9)، من خلال مراجعة كافة المستندات المتعلقة بتطبيق المعيار من سياسات وإجراءات واختبار جودة نتائج التطبيق.
 - مراجعة طلبات العلاء ووضع التدفقات النقدية لما يتعلق بتأجيل سداد الأقساط لمدة 3 أشهر من أجل ضمان عدم تعثر العملاء المتأثرين من الظروف الطارئة التي حصلت وذلك بما يتوافق مع متطلبات قرار مصرف سورية المركزي دون اعتبار ذلك هيكلية أو جدولة.
 - المراجعة الدورية لحدود المخاطر الداخلية إضافة إلى الحدود المحددة ضمن سياسة واستراتيجية التسليف لعام 2025 ورفع تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالانحرافات في حال وجودها.
 - نتيجة للتطورات التي تشهدها البلاد منذ تاريخ 2024/12/08، يتم بشكل مستمر متابعة الوضع الاقتصادي وبيئة العمل المصرفي والتي لا تزال غير مستقرة بدرجة كافية والتي لم تسمح برسم سياسة واستراتيجية تفصيلية للمصرف للعام 2025، علماً أن الإطار العام والتوجهات المستقبلية محددة للعام 2026.
 - مراجعة سياسة التسهيلات الائتمانية لموظفي بنك الشرق لعام 2025 متضمنة معدل الفائدة الجديد بناء على كلفة مصادر التمويل للعام 2024، وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
 - مراجعة سياسة التحصيل وتحديث آلية وشروط تقييم الضمانات العقارية بما يسمح بمرونة أكبر ويتوافق مع قرارات وتعاميم السلطات الرقابية، إضافة إلى توفيق عملية معالجة العقارات الآيلة للمصرف بالمزاد العلني نتيجة عملية البيع الجبري وفق تعليمات المصرف المركزي. وعرضها على لجنة المخاطر والحصول على مصادقة مجلس الإدارة.
 - مراجعة كافة مخاطر التعرضات مع المؤسسات المالية داخل وخارج سورية ووضع التوصيات حول المخاطر المتعلقة بها والخسائر الائتمانية المتوقعة الواجبة التكوين ورفعها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.
 - تنفيذ جرد ورقي والكتروني مفصل لكافة الضمانات والوثائق لعملاء محفظة التسليف الائتمانية عن عام 2025 ورفع تقرير للجنة المخاطر بعدم وجود أي نواقص.

4.2 مخاطر السوق والسيولة

تعنى دائرة إدارة مخاطر السوق والسيولة التي تتبع لمديرية المخاطر بضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وعلى توفر السيولة الكافية التي يمكن استغلالها ضمن فرص استثمارية تحقق هامش فوائد صافية مجدية للمصرف، كما تعنى بإدارة وتوقع العوائد والتكاليف ومدى تأثير التغيرات بأسعار الفائدة على صافي هامش الفائدة المرتقب ولاحقاً على قرارات الإدارة التشغيلية والاستثمارية قصيرة وطويلة الأجل.

4.2.1 مخاطر أسعار الفائدة

يتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة عن طريق تحديد المخاطر وتحليلها والتنبؤ بالعوامل المؤثرة على قيمة هامش الفائدة الصافي بين الموجودات والمطالبات وعلى قيمة الأدوات المالية الحساسة لأسعار الفائدة؛ وبالتالي تحقيق الحد الأعلى الممكن من الأرباح بما يتوافق مع أهداف المصرف من خلال:

- مراقبة أسعار الفوائد العالمية وأثرها على الفوائد المطبقة بالعملة الأجنبية وفق القرارات النافذة.
- مراقبة مستمرة للشروط والاتفاقيات ضمن عقود التسهيلات الائتمانية وآلية تطبيقها وتعديلها وفقاً لتغير أسعار الفوائد العالمية والمحلية وذلك لدرء المخاطر الناجمة عن تغير أسعار الفائدة.
- وتحديد مخاطر أسعار الفائدة من خلال التقارير التي يتم إعدادها.

واعتمدت مديرية المخاطر في تحليل وقياس مخاطر أسعار الفائدة على النماذج التالية:

- I. نموذج تحليل الفجوة (Gap Analysis Model) بين الموجودات والمطالبات الحساسة لأسعار الفائدة: يتم دراسة وتحليل مدى تأثير تغيرات أسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتغيرات عناصر الموجودات والمطالبات على صافي هامش الربح المتوقع Net Interest Margin،
 - II. نموذج تحليل الأجل (Duration Gap Analysis Model): يتم قياس حساسية سعر الفائدة للموجودات والمطالبات حيث يأخذ بالاعتبار وقت التدفقات النقدية ضمن فترات زمنية، تساعد طريقة المحاكاة على تقييم التأثير المحتمل للتغير بأسعار الفائدة على ربحية المصرف
 - III. التحليل بواسطة محاكاة (Simulation Analysis): وذلك من خلال إجراء عملية المحاكاة لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل أو مدى تأثير اعتماد المصرف استراتيجيات معينة بخفض أو رفع أسعار الفائدة على عناصر الموجودات والمطالبات وفق تغيرات السوق واستراتيجية المصرف لرسم هيكلية بياناته المالية أو الوضع التنافسي ضمن السوق المصرفي
- ويتم مقارنة النتائج بالحدود والنسب الرقابية الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الاقرارات المناسبة وتطبيق استراتيجيات التحوط إذ لزم الأمر.

4.2.2 مخاطر أسعار الصرف

خلال عام 2025، تمت مراجعة سياسة إدارة مخاطر أسعار الصرف ومراكز القطع البنوي والتشغيلي من قبل مديرية المخاطر ومديرية الخزينة حيث يتم من خلال هذه المراكز كافة عمليات القطع الأجنبي، ويحوز المصرف مراكز القطع الأجنبي التالية:

1. مركز قطع بنوي هو عبارة عن الجزء المدفوع بالقطع الأجنبي من رأس المال عند الاكتتاب، مضافاً إليه مبالغ مركز القطع البنوي الناتجة عن زيادة رأسمال المصرف تبعاً خلال السنوات الماضية، حيث يبلغ إجمالي هذا المبلغ ما يعادل 30.82 مليون د.أ. ولا تعتبر الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي ضمن الأرباح القابلة للتوزيع والأرباح الخاضعة للضريبة، كما لا تحتسب هذه الأرباح ضمن الأموال الخاصة الأساسية عند احتساب كفاية رأس المال، إنما تعتبر من ضمن الأموال الخاصة المساندة..
2. مركز قطع تشغيلي هو عبارة عن صافي مجموع المراكز التشغيلية للعمليات الأجنبية الناتجة عن عمليات بالقطع الأجنبي مقابل الليرة السورية. ويمثل مركز القطع التشغيلي الصافي الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطالبات بكافة العملات الأجنبية. ويجوز للمصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي الاحتفاظ بمركز قطع تشغيلي صافي مدين أو دائن بنسبة 5% بموجب القرار رقم (87/ل.إ) تاريخ 2025/02/04 كحد أقصى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية.

تابعت مديرية إدارة المخاطر خلال عام 2025 مراقبة أصول ومطالبات المصرف بكافة العملات الأجنبية والتأكد من توفر مصادر النقد الأجنبي لتأمين متطلبات العملاء، واختبرت تحليل الحساسية لمراقبة أثر تغيرات أسعار الصرف على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير مفاجئ في أسعار الصرف.

وبناءً على قرار مجلس النقد (206/م.ن) تاريخ 2024/12/24 قام مصرفنا بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع الأجنبي تعادل (5%) من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي عن الشهر السابق بالعملات الأجنبية للتخفيف من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار القطع الأجنبي للمراكز المحتفظ بها. وتمثل نسبة 2.5% الحد الأقصى المسموح ببيعه يومياً من الموارد الذاتية للمصرف سواء لعمليات القطع الأجنبي لتمويل المستوردات أو للتعامل مع مصارف محلية.

4.2.3 مخاطر السيولة

تهدف عملية إدارة مخاطر السيولة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة لتحقيق التوازن بين قدرة المصرف على تلبية احتياجات والتزامات العملاء وعدم وجود تدهف

عملية إدارة مخاطر السيولة إلى المراقبة والمتابعة المستمرة لتحقيق التوازن بين قدرة المصرف على تلبية احتياجات والتزامات العملاء وعدم وجود فائض سيولة إضافي لا يتم استغلاله لتوليد أرباح تشغيلية.

خلال العام 2025 تم مراجعة سياسة إدارة مخاطر السيولة وتعزيزها من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كافة المديريات المعنية واعتماد مجموعة من التقارير التي تقيس وتحدد وتقيم المخاطر الكامنة في السيولة من خلال الاعتماد على دراسة طبيعة الودائع الحساسة لتغيرات السوق والودائع المستقرة وتبويبها ضمن شرائح تخصص كل منها لمنح تسهيلات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بما يضمن سيولة متينة ضمن تغيرات السوق المختلفة وبما يساهم بتعزيز ثقة المودعين وأصحاب المصلحة دون تأثير سلبي كبير على الأرباح، وتابعنا الحفاظ على جودة إدارة مخاطر السيولة من خلال أدوات الضبط الداخلي لإدارة مخاطر السيولة من خلال الوظائف التالية:

1. إدارة مخاطر السيولة من خلال الوظائف التالية:

- تحديد وتحليل عوامل الخطر من خلال تحليل توازن هيكل الموجودات والمطلوبات ومراقبة فجوات الاستحقاق.
 - مراقبة مخاطر السيولة من خلال نسب السيولة التنظيمية وتتبع الحدود الرقابية الداخلية ومؤشرات الإنذار المبكر.
 - تخفيف مخاطر السيولة من خلال تسجيل التجاوزات عن النسب والحدود المعتمدة ورفع التقارير إلى لجنة الموجودات والمطالب ALCO ولجنة المخاطر.
 - التحقق والمراجعة من خلال مراجعة الحدود بشكل دوري بناءً على البيانات التاريخية والنظرة المستقبلية لضمان التكيف مع التغيرات البيئية.
2. محاكاة سيناريوهات أزمات سيولة وتنفيذ اختبارات ضغط دورية وتقييم قدرة المصرف ووضع خطط طوارئ السيولة.

4.4 المخاطر التشغيلية

تقوم دائرة إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر، بدور تحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة بالإضافة إلى العمل على الالتزام بالحدود الرقابية المعتمدة لمعدل كفاية رأس المال وتلعب الدور الرئيسي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.

كما يكون أحد أهدافها التأكد من أنّ المخاطر باقية تحت السيطرة وهي بالمستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبلاً، وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية التي تتجاوز القدرة على التحمل.

وفي العام 2025، تمت مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية والتي تتضمن تصنيف المخاطر التشغيلية السبعة في حال وقوعها ومثال على كل منها كما يلي:

1. الاحتيال الداخلي: النشاط غير المصرح به.
 2. الاحتيال الخارجي: السرقة والاحتيال وأمن المعلومات والقرصنة الإلكترونية.
 3. ممارسات التوظيف وسلامة موقع العمل: علاقات الموظفين والبيئة الآمنة وحالات التمييز.
 4. العملاء والمنتجات وممارسة الأعمال: الممارسات التجارية أو السوقية غير السليمة.
 5. الأضرار التي تلحق بالأصول المادية: الكوارث الطبيعية والإرهاب وأعمال التخريب.
 6. اضطرابات الأعمال وتعطل الأنظمة: انقطاع الخدمات وتعطل الأنظمة والأجهزة الإلكترونية.
 7. التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات: المراقبة وإعداد التقارير الأطراف المقابلة كالبائعين والموردين.
- وقامت إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الشرق بما يلي:

1. مراجعة سياسات وإجراءات عمل دائرة المخاطر التشغيلية، إضافة إلى مديريات المصرف وتقييم توافقها مع مبادئ الضبط الداخلي الفعال.
 2. تقييم مخاطر عمليات الإئساد الخارجي للمخاطر التي تؤثر على ملف مخاطر المصرف كيوالص التأمين.
 3. تقييم مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة بما فيها عمليات الإئساد الخارجي للأنشطة الإلكترونية من خلال تقييم كفاية ضوابط العقود مع الشركات الخارجية التي تزود هذه الخدمات للمصرف.
 4. وضع التوصيات وفق الآليات المعتمدة لدى بنك الشرق للحد من المخاطر وهي:
- تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحمله المصرف حيث تكون عادة كلفة معالجة الحدث أكبر من الضرر الذي تسبب به.
 - تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي من خلال وضع الضوابط الرقابية المناسبة لمعالجة الأسباب أو الوقاية منها.

- تجبير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين.
- تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.

1. تعريف ملفات مخاطر على مستوى دوائر - أنشطة عن طريق إدارة ورش العمل الخاصة بها بالاعتماد على منهجية التقييم الذاتي للمخاطر (RCSA) من خلال تقييم أدوات الضبط الداخلي والإجراءات الرقابية في المصرف: حيث يتضمن ملف المخاطر تعريفاً للمخاطر والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة كما يتضمن تحديد مستويات التأثير المعتمدة، وينتج عنه تحديد البيئة الرقابية الحالية والحقيقية من خلال قياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر، وبالتالي تحديد نقاط الضعف واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها. للوصول إلى البيئة الرقابية المتوقعة. وقد تم خلال عام 2025 إعداد ملفات مخاطر و نذكر منها:

a. تحديث تقرير التقييم الذاتي لملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مديرية إدارة الالتزام. وتم إرساله إلى هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى مصرف سورية المركزي

b. إعداد تقرير التقييم الذاتي للمخاطر المتعلقة بمشروع استبدال العملة الوطنية ووضع الضوابط الرقابية المناسبة، والمتابعة لجهة التطبيق الفعلي للضوابط المقترحة.

2. جمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية المتعلقة بالأحداث التشغيلية، لتقييم مدى تعرض البنك للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية.

3. تقييم إجراءات تقارير شكاوي العملاء وإعداد تقارير ترفع للإدارة العامة ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تتضمن توصيات لتطوير تجربة العملاء لدى بنك الشرق

4. ينتهج بنك الشرق إطار الممارسات السليمة لإدارة المخاطر والمبنية على أساس إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك ومستمر بين وحدات ودوائر المصرف كل حسب دوره ويعتمد على وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يتم بناؤها على أسس سليمة وبالتالي يتم الاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية سليمة لإدارة المخاطر وفق منهجية "خطوط الدفاع الثلاثة".

ولمزيد من التفاصيل حول إفصاحات إدارة المخاطر يمكن مراجعة الإفصاح رقم 36 في تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

5. مراقبة الالتزام

تُعنى مديرية مراقبة الالتزام بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولا سيما النازمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف، وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و بالتشريعات الدولية، وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها الدورية بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص)، ويتولى مجلس الإدارة عن طريق لجنة الالتزام المنبثقة عنه الدور المناط به متضمناً رسم استراتيجية المصرف في إدارة مخاطر عدم الالتزام والمتابعة والاشراف على أعمال هذه المديرية.

قامت مديرية مراقبة الالتزام خلال عام 2025 بالعديد من المشاريع النوعية بتوجيه من مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة، إضافة إلى المشاريع الداخلية المؤثرة على عمل المصرف، والارتقاء بأعماله مع المهام والمتابعات اليومية من قبل الوحدات التابعة للمديرية، أهمها:

- الالتزام بدعم فروع المصرف ومتابعاتهم بخصوص التحقق من استكمال موافقات لا مانع من تحريك حسابات عملاء المصرف، من الشركات (العامة - الخاصة)، المؤسسات الفردية والشخصيات الاعتبارية الأخرى، والتوصية بما يلزم عند الضرورة، حيث تم متابعة ما يقارب 388/ عميل.
- التنسيق مع مديرية شبكة الفروع على استكمال مشروع توزيع المساعدات الإنسانية النقدية.
- متابعة مستجدات رفع العقوبات الدولية عن سورية والتي كان آخرها إلغاء قانون قيصر بتاريخ 2025/12/18، حيث استمرت بشكل مباشر على مدار العام بتعميم قرارات رفع العقوبات فور صدورهم على الإدارات في المصرف، ورفع التقارير المطلوبة إلى لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- إعداد الدراسات المطلوبة لعلاقات المراسلة المصرفية مع البنوك الخارجية لجهة تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوقوف على سمعتها في هذا المجال، والتحقق من توفر نظم كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وفي البلد الذي يتواجد فيه مقرها، ورفع التوصيات إلى مجلس إدارة المصرف لاتخاذ القرار النهائي والموافقة على بدء علاقات المراسلة المصرفية.
- وبالمقابل شاركت مديرية مراقبة الالتزام بالإجابة على كافة استفسارات البنوك والشركات الأجنبية، لجهة إجراءات وضوابط بنك الشرق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى كفايتها، وآلية العمل الحالي في المصرف لجهة مراقبة ومتابعة العمليات والحسابات، وآلية الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- وشاركت مديرية مراقبة الالتزام في استمرار العمل على تطوير بنية الدفع الالكتروني الخاصة بتطبيق المصرف MY SHARQ وتطوير الخدمات الرقمية

في المصرف.

- أما بخصوص تقديم التدريب اللازم لكافة العاملين ضمن بنك الشرق فقد تمّ تقديم تدريب تخصصي ميداني على مستوى عالي من قبل مديرية مراقبة الالتزام لكافة العاملين الجدد في الفروع العائدة لمحافظة دمشق وريفها، وبعض موظفي المحافظات الجدد ممن خضع لتدريب ضمن المديرية كافة في مبنى الإدارة العامة في مدينة دمشق، وذلك بهدف نشر ثقافة الالتزام والتخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام، ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين، لجهة أهمية دور العاملين في الفروع في التعرف على عملائهم والتأكد على كونهم خط الدفاع الأول لوقف أي عمليات أو حسابات قد تحمل مؤشرات غسل أموال أو تمويل الإرهاب، والتوعية بخصوص الإبلاغ عن أي حالات اشتباه بشكل مباشر و سري للسادة مسؤول الإبلاغ و/أو نائبه، وقد أشرف على هذه الجلسات التدريبية مدير مديرية مراقبة الالتزام (مسؤول الإبلاغ)، و رئيس وحدة التحقق من الالتزام (نائب مسؤول الإبلاغ) بشكل مباشر.
 - كما تمّ إجراء مهام ميدانية على فروع المصرف للتحقق من التزامها بمتطلبات الجهات الرقابية والسياسات والإجراءات الخاصة بمصرفنا و للوقوف على التزام الفرع بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد شملت هذه المهام الفروع التالية جرمانا - الغساني - المالكي - الشعلان - الحريقة.
- وفيما يلي ملخص عن الوحدات التابعة لمديرية مراقبة الالتزام وعن الأعمال والمهام اليومية المنجزة خلال عام 2025:

5.1 التحقق من الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المصرف بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن مهامها:

1. الرقابة المستمرة على حركة حسابات العملاء والعمليات المصرفية بما فيها عمليات السحب والإيداع النقدي و العمليات من طرف ثالث وتحويل العملات والحوالات الخارجية والداخلية ضمن بنك الشرق، والشيكات بهدف التأكد من مطابقة و تجانس العمليات المصرفية المطلوب تنفيذها مع طبيعة وحجم نشاط العميل و أصحاب الحقوق الاقتصادية و مصادر و وجهات الأموال و مبررات الحوالات و الشيكات و الغرض من هذه العمليات كافة، ومتابعة الملاحظات الناتجة لمعالجتها والتأكد من عدم تكرارها ويعتبر أداء الفروع جيداً حيث تم معالجة كافة الملاحظات المسجلة وفق توصيات وحدة التحقق سواء بما يتعلق بالعمليات النقدية أو بالحوالات والشيكات أو العمليات العابرة.
2. الرقابة المستمرة على حسابات العملاء الجديدة والمحدثة وتطبيق إجراء اعرف عميلك وتجديد المعلومات التعريفية للعميل دورياً، ودراسة الحسابات المصنفة عالية المخاطر ومتابعة تحديث بياناتها عند الحاجة، حيث بلغت نسبة الملاحظات المسجلة 9% فقط من إجمالي الحسابات الجديدة التي تم فتحها خلال عام 2025، مما يعكس مؤشر جودة جيد عن أداء الفروع في طلب المستندات والأوراق اللازمة لفتح الحساب وفق تقييم وحدة التحقق، أما فيما يخص تحديث بيانات العملاء فيعتبر أداء الفروع منخفض إلى متوسط بسبب عدم تجاوب العملاء للقيام بزيارة المصرف، وتحديث بياناتهم وفق المتطلبات الرقابية رغم قيام المسؤولين بالاتصال بهم ومتابعتهم بشكل دوري.
3. التحقق من حالات الاشتباه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، بما في ذلك إبلاغ هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن حالات التجاوز و الاشتباه المؤكدة.
4. متابعة جميع الطلبات الواردة من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى جميع المصارف العاملة في سورية، و الرد وفق المواعيد والمضامين المحددة حيث ورد خلال عام 2025 (طلبات استعلام بلغ مجموعها 39/ طلب استعلام - قرارات تجميد نهائي ومؤقت بلغ مجموعها 9/ قرار - قرارات ترقيين تجميد بلغ مجموعها 39/ قرار) وتم معالجتها بشكل كامل.
5. متابعة جميع التعاميم الواردة من هيئة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب خلال عام 2025، و البالغ عددها 10/ تعاميم لجهة التوجيه بما يلزم و متابعة التزام المصرف بها.
6. متابعة تحديث حسابات شركات الصرافة و الحوالات المالية الداخلية طرف مصرفنا لعام 2025، لجهة التراخيص و شهادات مزاولة المهنة و تجديدها و مدة صلاحيتها، و إيقاف التعامل الفوري مع الشركات ممن تم شطب ترخيصهم من قبل مصرف سورية المركزي.

5.2 وحدة مراقبة الامتثال

الوحدة المسؤولة عن متابعة التزام المؤسسة بكافة القوانين والقرارات والتعاميم وكفاية السياسات والإجراءات المعتمدة بما لا يتعارض مع مهام وحدة التحقق من الالتزام ومن مهامها:

1. متابعة تحديث قاعدة بيانات تتضمن القوانين والتعليمات الصادرة والكتب الواردة من الجهات الرقابية والرسمية، والتي بلغ عددها 208/ قرار وتعميم خلال عام 2025.
2. المشاركة بمراجعة وتحديث السياسات والإجراءات المتعلقة بعمل المديرية في المصرف، وفق الخطط المحددة وبما يتوافق مع القوانين الناظمة.
3. مراجعة الإجراءات والوثائق المتعلقة بالمنتجات الجديدة (بما فيها التعاقد مع شركات الحوالات المالية الداخلية وشركات الدفع الالكتروني وأي جهات خارجية) في ضوء التشريعات النافذة، إضافة لمتابعة الإجراءات المتخذة من قبل المصرف لمعالجة الشكاوى والإبلاغات الواردة حيث قامت وحدة الامتثال بمتابعة ردود المصرف ضمن المهل المحددة وفق تعاميم الجهات الرقابية وتحققت من التزامه بذلك.

4. متابعة الجزاءات الواردة إلى المصرف حيث لم يسجل بحق المصرف أي مخالفات خلال عام 2025، بالإضافة لمتابعة العمل على تحديث بيانات المصرف لدى المصارف المراسلة، وتحديث بيانات المصارف المراسلة لدى مصرفنا وفق السياسات والإجراءات المتبعة والتأكد من التزام نشاطاتها بمعايير مراقبة الالتزام المعتمدة مصرفياً.

5. متابعة الالتزام بالتشريعات والضوابط الدولية الواجبة مراعاة بطلب من السلطات الرقابية المحلية، وخصوصاً بمجال مكافحة التهرب الضريبي، والالتزام بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية (FOREIGN ACCOUNT TAX COMPLIANCE ACT - FATCA)، وبمتابعة المخاطر المرتبطة ببرامج العقوبات الدولية.

5.3 وحدة المراقبين المصرفيين الداخليين

هي الوحدة المسؤولة عن مراقبة التقيد بالسياسة العامة للمصرف، ومراجعة البيانات المالية للمصرف وضوابط وتعليمات العمل والتحقق من انسجامها مع القرارات والأنظمة والقوانين النافذة الناطقة بالعمل المصرفي، والتحقق من كفاية التقيد بالعمل فيها، ومتابعة المخاطر المتنوعة التي يواجهها المصرف وتوجيهات مجلس الإدارة والإجراءات المتخذة للتقيد بالعمل فيها.

تقوم الوحدة بإنجاز مهام تدقيق سنوية وفق خطة موافق عليها من مفوضية الحكومة لدى المصارف ومعتمدة من قبل لجنة الالتزام ومجلس الإدارة بالإضافة إلى تنفيذ مهام تدقيق طارئاً بطلب من مصرف سورية المركزي.

من المهام الدورية السنوية التي تم إنجازها التدقيق في صحة البيانات المالية المعدة للنشر عن كل ربع من عام 2025، والافصاحات بشأنها ونماذج الاوضاع المصرفية عن كل شهر من أشهر السنة إضافة إلى مهمة تدقيق نماذج القرار 4/م ن المتعلق بتصنيف الديون وتكوين المخصصات عن كل ربع من عام 2025، وتدقيق كفاية الأموال الخاصة بشكل نصف سنوي.

وقد أنجزت الوحدة ضمن خطة عملها المعتمدة مهام نوعية شملت عدة مديريات كمديرية المخاطر ومديرية المالية ومديرية التسليف ووحدة الدفع الالكتروني بالإضافة لتدقيق أعمال فرع الغساني، لجهة تدقيق التزام المصرف بالقرارات والتعليمات الناطقة لعمليات الدفع الالكتروني وتقييم المخاطر التشغيلية المرتبطة بهذه العمليات- أثر صحة التصريح واحتساب الضمانات المأخوذة على التسهيلات الإئتمانية- آلية احتساب الفوائد وغرامات التأخير على أقساط التسهيلات غير المسددة.

وقد قام فريق عمل المراقبين المصرفيين الداخليين، برفع التقارير بشأن الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مهام التدقيق هذه إلى مفوضية الحكومة ولجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولحظت هذه اللجنة تنفيذ غالبية التوصيات الصادرة خلال العام 2025، و متابعة تنفيذ المتبقي منها.

6. التدقيق الداخلي

تعد مديرية التدقيق الداخلي في مصرف الشرق أحد الركائز الأساسية لضمان الامتثال والشفافية داخل المصرف، حيث تمارس دورها الاستشاري والرقابي وفق معايير مهنية متقدمة، ما يعزز من مصداقية العمليات المصرفية ويحمي المصرف من المخاطر المحتملة، وتعتبر هذه المديرية وحدة مستقلة وظيفياً، مما يكفل موضوعيتها في مراجعة وتقييم الأنظمة المالية والتشغيلية، ويساهم في تحسين أداء المصرف بشكل عام.

تتولى المديرية مسؤولية تقديم مجموعة من الخدمات التوكيدية والاستشارية والتي تهدف إلى فحص أنشطة وعمليات المصرف بهدف التحقق من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتعزيز الامتثال للسياسات والإجراءات، والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والحوكمة داخل المصرف.

تتبع مديرية التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مسؤولية متابعة نتائج أعمال المديرية وضمان استقلاليتها، مع تمكينها من أداء مهامها بكفاءة وبما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف، ويتحقق ذلك من خلال صلاحيات اللجنة في تعيين أو عزل مدير التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى تحديد تعويضاته ومكافآته، وكذلك قيام اللجنة باعتماد الموازنة التقديرية للمديرية وسياساتها وإجراءاتها وميثاقها وخطط عملها، قبل المصادقة عليها من مجلس الإدارة. علاوةً على ذلك تقوم مديرية التدقيق الداخلي برفع التقارير الدورية والخاصة والطارئة الناجمة عن مهام التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

يتم تحديد نطاق عمل مديرية التدقيق الداخلي من خلال ميثاق التدقيق الداخلي والذي تتم مراجعته واعتماده سنوياً من قبل لجنة التدقيق، ويتضمن هذا الميثاق تحديداً دقيقاً لأهداف ومسؤوليات المديرية والأنشطة التي تقوم بها، ويمكنها بشكل واضح من الوصول الكامل إلى جميع السجلات والبيانات والأنظمة والمستندات الخاصة بالمصرف والاتصال بجميع الموظفين العاملين فيه بمختلف مواقعهم الوظيفية لطلب أي معلومات أو توضيحات ضرورية لأداء مهام التدقيق بفعالية.

الخطة الاستراتيجية والسنوية

تقوم مديرية التدقيق الداخلي بمهامها ومسؤولياتها وفق خطة استراتيجية وسنوية يتم إعدادها وفق نهج استراتيجي مبني على المخاطر لضمان استغلال موارد التدقيق الداخلي بكفاءة وتوجيهها إلى المجالات الأكثر تأثيراً على أهداف المصرف واستراتيجياته، وتحقيق أعلى مستويات الحوكمة والشفافية وتعزيز قدرة

المصرف على مواجهة التحديات التشغيلية والرقابية بفعالية.

تتضمن مسؤوليات المديرية إجراء عمليات تدقيق شاملة تغطي مختلف الجوانب التشغيلية والإدارية للمصرف. وتشمل هذه العمليات مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات المعتمدة، والتأكد من فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك تقييم مدى الامتثال لهذه السياسات والإجراءات، واختبار كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التحقق من مدى التزام المصرف بالمتطلبات القانونية والتشريعات المصرفية. كما يتم إجراء عمليات تدقيق خاصة على الأنظمة التقنية وأمن المعلومات، لضمان حماية البيانات المصرفية وتقليل مخاطر الاختراقات الإلكترونية. وتعتمد المديرية في عملها على منهجية تدقيق قائمة على تقييم المخاطر، وتساعد هذه المنهجية في تحقيق فعالية أكبر في عمليات التدقيق، من خلال تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأداء العام للمصرف، وتقديم التوصيات المناسبة لمعالجتها.

فيما يخص عام 2025، وعلى مدار العام، قامت مديرية التدقيق الداخلي بتنفيذ 14 مهمة تدقيق توكيدية وفق خطة عملها المعتمدة، حيث قدرت نسبة إنجاز مهام التدقيق وفق الخطة المعتمدة بـ 67%، وقد تضمنت هذه المهام:

- جميع فروع المصرف، وعدد من مديرياته المدرجة ضمن الخطة والتي شملت مديريات العمليات المركزية والأمن المادي ونظام التسويات الإجمالية.
- تم إجراء مراجعة تفصيلية لممارسات الحوكمة المتبعة في المصرف للتحقق من مدى التزامها بالسياسات المعتمدة والقرارات والقوانين الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير العالمية.
- مراجعة الامتثال للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية وقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان تقليل أي مخاطر قانونية أو مخاطر التزام قد تؤثر على المصرف.
- تم القيام بعدد من المهام الدورية المستمرة التي هدفت لتدعيم الرقابة على العمليات الحساسة في المصرف والتحقق من سلامة الإجراءات المطبقة على هذه العمليات وتخفيض احتمالية وجود أي خطأ أو تلاعب يضر بمصلحة المصرف أو عملائه أو الجهات الأخرى ذات المصلحة، حيث تضمنت هذه المهام على سبيل المثال لا الحصر: الرقابة على حسابات الموظفين لضمان شرعية وقانونية العمليات المنفذة، مراقبة أي حركات على الحسابات الجامدة لضمان وجود مبررات سليمة لها، مراقبة الحوالات وعمليات القطع الأجنبي للتأكد من شرعيتها وسلامتها، وغيرها من العمليات.
- إضافة لما سبق، تم القيام بـ 12 مهمة تدقيق طارئة خارج نطاق الخطة المعتمدة سواء بموجب طلب من مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه، أو بتكليف من مصرف سورية المركزي، أو نتيجة ملاحظة حالات خلل طارئة تستدعي المعالجة السريعة وذلك بهدف التحقق من أي حالات خلل وضبط أي قصور يتم لحظه في بيئة الرقابة في المصرف دون أي تأخير.
- أظهرت نتائج تقييم العمليات التشغيلية ومدى التزامها بالسياسات والإجراءات المعتمدة مستوى مقبول من الأداء. وأسفرت هذه العمليات عن تحديد عدد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين. كافة هذه المهام، تمت مناقشة نتائجها مع المديرية المعنية وتقديم التوصيات بشأنها والاتفاق على خطط عمل لتصحيح وتحسين الملاحظات الناجمة وتعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المحتملة، ومن ثم القيام بتنفيذ متابعات دورية للتقدم المنجز في تنفيذ الخطط التصحيحية ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها والوقوف على أي انحرافات وتقييم مبرراتها، ورفع تقارير بالنتائج النهائية لهذه المهام والمتابعات إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- كما قامت مديرية التدقيق الداخلي بتقديم تقارير دورية ربع سنوية للجنة التدقيق، بينت فيها نسب إنجاز الخطة السنوية وبيان أي انحرافات مع مبرراتها، كما تضمنت ملخصاً للنتائج والملاحظات المنبثقة عن مهام التدقيق، إلى جانب التوصيات الهادفة إلى تحسين الأداء وتعزيز الامتثال، لاتخاذ القرارات وإعطاء التوجيهات اللازمة لتحسين أي جوانب قصور مسجلة.
- إضافة لما سبق، عملت مديرية التدقيق الداخلي على التنسيق والتعاون المستمر مع كافة الجهات الرقابية الأخرى الداخلية والخارجية كمديرية الالتزام ومديرية إدارة المخاطر والمدقق الخارجي والمراقبين المصرفيين الداخليين والهيئات التنظيمية والتشريعية والرقابية، وذلك لضمان رفع سوية العمل وتجنب الازدواجية وتوحيد الجهود الساعية لتحسين عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في المصرف.

الخدمات الاستشارية:

اضطلعت مديرية التدقيق الداخلي بدور استشاري هام في المصرف من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية التي تهدف إلى دعم المصرف في تعزيز أنظمتها الرقابية و قدرته على إدارة المخاطر بفعالية، من خلال تقديم مجموعة من التوصيات المبنية على تحليل دقيق للعمليات والممارسات المصرفية، مع الحرص على الحفاظ على الاستقلالية التامة للمديرية عبر الامتناع عن تولي أي مسؤوليات تنفيذية في الأنشطة التي تقدم خدمات استشارية بشأنها.

خلال العام 2025، شملت المهام الاستشارية المنفذة 12 مهمة، تركزت حول مجموعة من المحاور الرئيسية والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- مراجعة سياسات وإجراءات عمل المصرف للتأكد من أنها تراعي معايير الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومتوافقة مع استراتيجية وهيكلية المصرف العامة والقرارات والقوانين الرقابية والتشريعية ذات العلاقة.
- مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة في مجال الدفع الإلكتروني وخدمات الانترنت والموبايل المصرفي والتي يعمل المصرف بشكل مستمر على تطويرها وتحديثها بهدف ضمان توافي أي ضعف في الضوابط الرقابية ومستوى المخاطر التي قد تتجم عنها قبل إطلاقها.

- تقديم الدعم اللازم بالتنسيق مع المدقق الخارجي فيما يخص مهام تدقيق تقانة المعلومات للتحقق مدى كفاءة الضوابط الرقابية المرتبطة بالأنظمة المعلوماتية في الحماية من مخاطر الأمن السيبراني، وتعزيز قدرات الوحدات المتخصصة في الأمن من تنفيذ مهامها بكفاءة وبما يتوافق مع الضوابط الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.
- مراجعة الضوابط المطبقة والإجراءات المتخذة في مشروع تبديل العملة للتحقق من جاهزية الأنظمة التقنية والكوادر البشرية على حد سواء لإتمام دور البنك في هذا المشروع وتحقيق أهدافه بنجاح.
- المساهم في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية الهادفة إلى تأهيل وتطوير الكوادر البشرية في البنك من خلال ترسيخ فهمها العميق للضوابط الرقابية ومفاهيم إدارة المخاطر، بما يعزز قدرتها على أداء مهامها بكفاءة ويدعم توجيه مسارها المهني وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات العمل المصرفي وأفضل الممارسات المهنية.

الوضع التنظيمي:

- على الصعيد التنظيمي، تضم مديرية التدقيق الداخلي فريق عمل متفرغ لأداء مهام التدقيق الداخلي، مع ضمان عدم اضطلاح أي من أعضاء الفريق بأدوار تنفيذية تقع مسؤولياتها على عاتق الإدارة التنفيذية في المصرف، وتولي المديرية اهتماماً كبيراً بتطوير مهارات موظفيها من خلال الاستمرار بتنفيذ برامج تدريبية متخصصة، تهدف إلى تعزيز مهارات المدققين الداخليين وتمكينهم من استخدام أحدث الأدوات والمنهجيات في عمليات التدقيق.
- استمر التزام المديرية خلال عام 2025 بتطوير المسار المهني للعاملين فيها وتنمية مهاراتهم بما يضمن قدرة المديرية على الاستمرار بتقديم الخدمات والقيام بالمهام المطلوبة بشكل مستمر وفعال، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تضمنت على سبيل المثال:
- مراجعة هيكلية مديرية التدقيق الداخلي للتأكد من أنها تحقق أفضل أداء لكل من مواردها البشرية وفريق العمل ككل، بما يحقق أوسع نطاق عمل من جهة ويحد من التكاليف من جهة أخرى.
- مراجعة أدلة إجراءات عمل المديرية وميثاقها والتوصيف الوظيفي للعاملين فيها بما يحقق انسيابية وسلاسة في العمل ويتماشى مع التحديثات في أفضل الممارسات العالمية في مجال عمل التدقيق الداخلي والمتغيرات في المتطلبات التنظيمية والتشريعية والرقابية.
- تعزيز بنية الكوادر البشرية في المديرية عبر دعم واستقرار الكوادر القائمة لضمان استمرارية الأداء التشغيلي بفاعلية وكفاءة، كما تم استقطاب كفاءات جديدة ذات خبرات مصرفية ومهنية متقدمة، من خلال انضمام رؤساء لفرق التدقيق عدد (2)، ما يساهم في رفع مستوى الأداء، وتعزيز لقدرة على تنفيذ مهام رقابية ذات نطاق أوسع وجودة أعلى.
- الاستمرار بدعم وتعزيز الكوادر البشرية في المديرية، من خلال الاستمرار في دعم والحفاظ على الكوادر الكفوءة والجديرة وبما يضمن استمرارية العمل بالشكل الملائم.
- التركيز على التدريب المهني والتخصصي لموظفي المديرية وتشجيعهم على الحصول على شهادات مهنية متقدمة، مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، والشهادات المتخصصة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التحليلية والتقنية عبر استخدام أدوات تحليل البيانات المتقدمة مثل Excel و Power BI وغيرها، من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية الخاصة بها، مما ساهم في تعزيز كفاءة فريق التدقيق وتحقيق معايير عالية في جودة العمل.
- ويتم إعلام لجنة التدقيق بأي تطورات مستقبلية في مجال عمل المديرية أو أي تحديات محتملة، بالإضافة إلى تقديم تقارير حول كفاءة وفعالية عمل فريق التدقيق الداخلي وأي احتياجات للتدريب وتحسين الأداء.

توجهات المديرية لعام 2026:

في ظل المرحلة المقبلة وما يشهده القطاع المصرفي من تطورات متسارعة وتغيرات تنظيمية هامة، يستمر دعم المصرف لدور التدقيق الداخلي بوصفه ركيزة أساسية لضمان الامتثال لمتطلبات المرحلة الجديدة، ومع التوقعات التي تشهدها هذه المرحلة من انفتاح اقتصادي ناجم عن إزالة العقوبات الدولية وما يتبع ذلك من الزوال التدريجي للقيود المصرفية والمالية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الأطر الرقابية من خلال تبني آليات رقابية حديثة، وتوسيع نطاق التدقيق الاستباقي وتعزيز توظيف التكنولوجيا في أعمال التدقيق الداخلي، وذلك بهدف رفع مستوى الامتثال، وتعزيز الشفافية، والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، بما يساهم في إعادة بناء الثقة في النظام المالي على المستويين المحلي والدولي.

في هذا الإطار، ستستمر مديرية التدقيق الداخلي ضمن خططها المستقبلية في تعزيز دورها لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك من خلال استخدام أدوات التحليل المتقدم، تعزيز ثقافة الامتثال داخل البنك من خلال تنظيم ورش عمل وتدريب للموظفين حول أفضل ممارسات التدقيق والامتثال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للمعايير المصرفية المعتمدة ومواكبة تغيراتها بشكل دائم، مع التركيز على مخاطر الأمن السيبراني في ظل تطور وتعقيد الخدمات المالية والتوسع في العمليات الرقمية.

7. كفاية سياسات المصرف وإجراءات العمل

7.1 لجهة السياسات:

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية السياسات المعتمدة والتي أقرها مجلس الإدارة خلال عام 2025 بناءً على توصيات اللجان المنبثقة عنه ومقترحات الإدارة علماً أن هذه السياسات تعتمد على أحكام ومقررات ومتطلبات السلطات الرقابية والوصائية على المصارف وقد شملت هذه السياسات مايلي:

- دليل حوكمة المصرف.
- ميثاق الأخلاق.
- سياسة الإفصاح.
- شروط صحة التوافق.
- سياسة الإبلاغ المهني عن المخالفات.
- سياسة وبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- سياسة تدريب الموظفين.
- سياسة وأجور ومكافآت وتعويضات ومنافع العاملين لعام 2025.
- معايير الأهلية والتعيين للمدير العام التنفيذي والمدراء التنفيذيين وموظفي المصرف.
- سياسة ومعايير تقييم أداء المدير العام التنفيذي وسائر المدراء وموظفي المصرف.
- سياسة تدريب الموظفين.
- سياسة تحصيل الديون.
- سياسة الإحلال في المصرف.
- سياسة واستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر التشغيلية.

كما يؤكد مجلس الإدارة متابعته من خلال التقارير الدورية الرقابية لنتائج تنفيذ هذه السياسات واتخاذ القرارات التعديلية عند الضرورة و/أو التعديلات المتعلقة بتوجيهات السلطات الرقابية الطارئة.

7.2 لجهة إجراءات العمل:

يؤكد مجلس الإدارة على كفاية إجراءات العمل التي تمت مراجعتها وأقرها خلال عام 2025 وقد شملت بناءً لتوصيات لجنة الحوكمة ومقترحات الإدارة إجراءات العمل التالية:

- إجراءات مديرية إدارة المخاطر.
- إجراءات مديرية التدقيق الداخلي.
- إجراءات مديرية المالية.
- إجراءات مديرية الموارد البشرية.
- إجراءات وحدة التجارة الخارجية (كفالات).

8. نشاط المؤسسات المالية

تم إنشاء إدارة المؤسسات المالية في بنك الشرق في 1 أغسطس 2025، كخطوة استراتيجية هامة لدعم الأهداف طويلة الأمد للبنك، التي تهدف إلى تعزيز الربط المالي الدولي وتتنوع مصادر الإيرادات، وعلى الرغم من حداثة تأسيس الإدارة، فقد أظهرت تقدماً ملموساً خلال فترة زمنية قصيرة وأسهمت بشكل فعال في تعزيز العمليات المصرفية الدولية والمحلية، نذكر منها:

- إنشاء علاقات مراسلة مع مؤسسات مالية في دول مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن، مما ساعد في تعزيز قدرة البنك على تنفيذ العمليات العابرة للحدود ودعم الأنشطة التجارية الدولية. إضافة إلى ذلك، تم فتح خطوط اتصال مع مؤسسات مالية في تركيا ودول أخرى لتعزيز التوسع الإقليمي والدولي للمصرف.
- على الصعيد الدولي: التواصل مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية في أسواق رئيسية مثل إيطاليا، السويد، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تركيا، النرويج، الدنمارك، إسبانيا، بلجيكا، وفنلندا، وغيرها من الدول، بهدف توسيع شبكة البنك وتعزيز

قدرته على تقديم خدمات مالية مبتكرة ودعم حضوره الدولي.

- أما على الصعيد المحلي: فقد تم تعزيز التعاون مع المصارف المحلية من خلال ترتيب تسهيلات نقدية ودعم إدارة السيولة، مما أسهم في تحسين الأداء المالي للبنك. كما تم العمل على تعزيز شبكة العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية لتسهيل المعاملات المصرفية اليومية وتوسيع شبكة الخدمات المحلية، مما يعزز مكانة البنك في السوق المحلي.
- حرصت الإدارة على بناء إطار تشغيلي وحكومي قوي. تم إعداد وثائق شاملة لتوحيد إجراءات المصارف المراسلة، وتعزيز الشفافية، وضمان الامتثال للمعايير الدولية. كما تم تنفيذ برامج تدريبية متخصصة على نظام SWIFT، مما يضمن معالجة المدفوعات الدولية بشكل آمن ودقيق وفعال.
- في إطار استراتيجيات البنك المستقبلية، أجريت مناقشات متقدمة مع إحدى الشبكات العالمية الكبرى لبطاقات الائتمان وخدمات الدفع، بهدف تعزيز قدرات البنك في مجال المدفوعات الدولية وتوسيع نطاق خدماته المالية الحديثة.

9. إدارة المعلوماتية

عملت مديرية المعلوماتية خلال عام 2025 على محورين أساسيين:

1. المحور الأول تحديث البنية التحتية التقنية:

- a. تعمل كل من مديرية المعلوماتية ومديرية الشؤون الإدارية بإستدراج عروض لتحديث المكيفات و وحدات التخزين الكهربائي للتقليل من استهلاك الطاقة الكهربائية و زيادة القدرة الإستيعابية للبطاريات , وتنفيذ التعديل على تموضع الكبلات لتصبح ملائمة لتوزيع هواء المكيفات.
- b. تم تطوير البنية التحتية الخاصة بهواتف البنك. حيث تم تركيب نسخة جديدة من النظام وتركيب هواتف جديدة لمواكبة زيادة القدرة الإستيعابية للبنك.
- c. تم التعاقد بنهاية عام 2025 مع شركة مختصة بتوريد مخدمات و وحدات طرفية للموظفين. تنفيذ المشروع ضمن عام 2026 يسهم في تحديث الأنظمة العاملة ببنك الشرق والرقي بالخدمات المصرفية.
- d. ضمن مسؤوليات مديرية المعلوماتية متابعة وصيانة العتاد المادي التقني لإستمرارية العمل بشكل فعال.

2. المحور الثاني النظام البنكي والبرمجيات:

- a. بناء على توجيهات المرسوم الرئاسي وقرارات البنك المركزي الخاص بإستبدال العملة السورية , قامت مديرية المعلوماتية ذاتيا بتحديث النظام البنكي وتعديل أرصدة الحسابات الخاصة بالبنك. كم تم تنفيذ القرارات الخاصة بعملية الإستبدال. من نتائج الإختبارات المنفذة من قبل مديرية المعلوماتية وأقسام البنك كافة تبين أن البنك لم يتعرض لأي مشكلة تقنية في تنفيذ القرار .
- b. تم التعاقد مع شركة تقنية لتنفيذ وتحديث برنامج النظام البنكي الإلكتروني ليشمل تطوير للخدمات والدفع الإلكتروني. كما تقوم الشركة أيضا بتنفيذ مشروع وكلاء المصرف المعتمدين إلكترونيا لتنفيذ العمليات الإلكترونية لعملاءه بغية توسيع خدمات المصرف في مناطق جغرافية لايتوفر فروع لدى المصرف.
- c. تقوم المديرية دوريا بمعالجة التوصيات الصادرة عن المدقق المعلوماتي الداخلي والخارجي لضبط أنظمة الأمن المادي والتقني للبيانات المصرف.
- d. تم ربط النظام البنكي مع شركة E-Cash للدفع الإلكتروني. حيث مكن ذلك عملاء المصرف من الدفع بواسطة بطاقات الصراف الآلي للدفع الإلكتروني بواسطة الإنترنت.
- e. تطبيق برنامج أتمتة التقارير الدورية المطلوبة من البنك المركزي.
- f. تم الربط مع شركة الهرم وهو قيد الإختبار.

لوحة زواج بيلوبس وهييوداميا منتصف القرن الثالث الميلادي فسيفساء من شهباء في متحف دمشق الوطني

تعد من أهم لوحات الفسيفساء المكتشفة في شهباء، وتؤرخ على منتصف القرن الثالث الميلادي، وتمثل مشاهدتها زواج الشاب بيلوبس من ابنة الملك أونوماؤوس ملك بيزيه الذي كرس جل اهتمامه في إدارة أعباء الحكم ومسؤولياته، تمثل أهم فصول الأسطورة قصة الملك أونوماؤوس وابنته هييوداميا، الذي تنبأ العرافون للملك بهلاكه عند زواج ابنته، فكان الملك يشترط على المتقدمين لخطبتها الفوز عليه بسباق العربات، وفي حال خسر المتقدم السباق يكون الموت عقوبته، لكن الشاب بيلوبس تمكن من الفوز بفضل الخيول التي أهداها إليه أبوه أريس، وحظى بالزواج من هييوداميا. وتعتبر اللوحة عن الحدث عبر حركات الأيدي وملامح الوجوه ونظرات العيون، وتتألف اللوحة من عدة مشاهد، في الأسفل منها مشهد الملك جالساً على العرش وابنته تقف بجانبه وأمامهما بيلوبس معتمراً قلنسوة، ومشهد العربات في أعلى الصورة.

الأداء المالي

توضح بيانات المصرف بنهاية العام 2025 انخفاضاً في هيكلية موجوداته مقارنةً بنهاية عام 2024، نتيجة تأثير أداء المصرف المالي في عام 2025 بعدد من العوامل الخارجية والداخلية المرتبطة بـ:

1. تحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مما أثر على موجودات كافة المصارف بالعملات الأجنبية.
2. تراجع الطلب على التسليفات بالليرة السورية، والسداد المسبق للتسليفات المستعملة بسبب ارتفاع الفائدة الدائنة على هذه التسليفات من جهة، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية من جهة ثانية.
3. التحديات المتعلقة بالسيولة، حيث فرض مصرف سوريا المركزي قيوداً على عمليات السحب نقداً، الأمر الذي أدى إلى الحد من حجم العرض النقدي بالليرات السورية.
4. استمرار حزمة العقوبات الدولية المفروضة على البلاد والتي لم يتم تخفيفها إلا مع نهاية العام 2025.

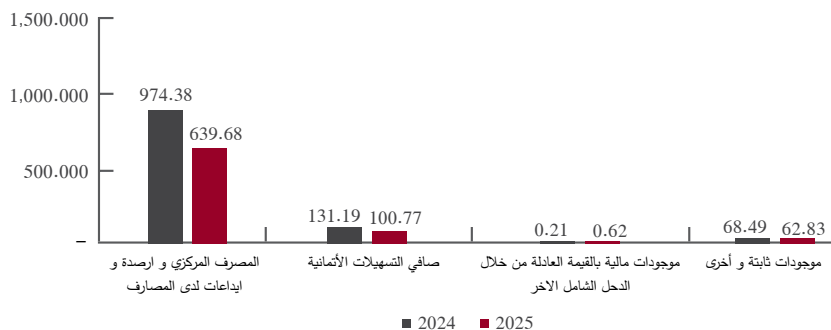
وأمام هذه الأوضاع بذلت إدارة المصرف خلال العام 2025 جهوداً لزيادة النمو بالإيرادات تركزت على ما يلي:

1. الاستمرار بثبات في منح تسهيلات جديدة وفق الضوابط الرقابية للحد من تراجع إيرادات الفوائد على هذه التسليفات.
2. التركيز على زيادة العمولات وخاصةً لجهة:
 - أ. توفير مصادر جديدة للقطع الأجنبي نقداً لاستخدامه بتوفير الخدمات المصرفية المتعلقة بنشاط المنظمات الدولية من جهة، ولتلبية طلبات التسليف بالدولار الأمريكي ضمن الضوابط الرقابية، مما يوفر مزيداً من العمولات.
 - ب. العمل على زيادة حصة المصرف من الحوالات الخارجية الواردة لتمويل نشاط المنظمات الدولية.
3. ترشيد إدارة التكاليف والأعباء، وخاصةً لجهة المصاريف التشغيلية قدر المستطاع، وبالفعل فإنّ هذه التكاليف بما فيها المخصصات المقطوعة مقابل تعرضات المصرف لا تتعدى زيادة بنسبة 1%.

بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 2025/12/31 حوالي 804 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 1,174 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024 أي بنسبة انخفاض بلغت 31.54%، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 54.61% فبلغت في نهاية عام 2025 حوالي 286 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 631 مليار ل.س.ق. نهاية عام 2024، نتج بشكل أساسي عن تحسن الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض القيمة المحتسبة بالليرات السورية لهذه الأرصدة، بالإضافة إلى إلغاء العمل بالقرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات خلال عام 2025، كما يعود جزء من الانخفاض في مجموع موجودات المصرف إلى الانخفاض في صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة 23.19% فبلغ في نهاية العام 2025 حوالي 101 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 131 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

وتبين المخططات البيانية أدناه التغير في حجم موجودات المصرف بين العامين 2024-2025:

التغير في حجم الموجودات بين 2024 و 2025 (مليار ل.س.ق.)

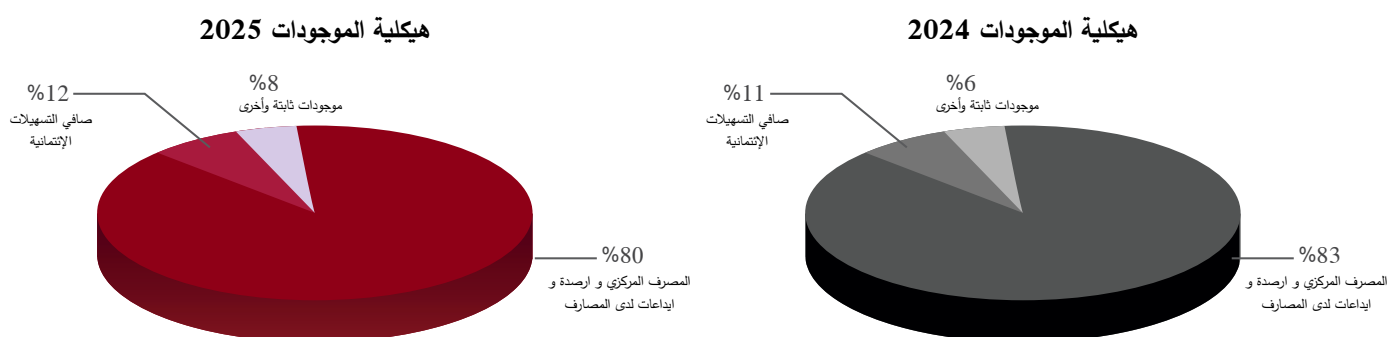


1. الموجودات

سجل المصرف انخفاضاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2025 مقارنةً بنهاية العام 2024، حيث شكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 79.57% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 83% نهاية العام السابق، في حين أن نسبة صافي التسهيلات الائتمانية أصبحت 12.54% من إجمالي الموجودات مقابل 11.17% نهاية العام السابق، وسجل المصرف ارتفاعاً في نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد إلى إجمالي الأصول في نهاية العام 2025 حيث بلغت حوالي 52.39% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 43.35% نهاية العام 2024. وبلغت نسبة صافي هامش الفائدة في نهاية العام 2025 3.63% مقابل 4.58% في نهاية العام 2024.

تبين بيانات المصرف نهاية العام 2025، انخفاض بحجم الموجودات الثابتة والأخرى حيث شكلت 7.82% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 5.83% نهاية العام السابق.

تبين المخططات البيانية أدناه التغير في هيكلية موجودات المصرف بين العامين 2024-2025 :



وبين الجدول التالي التغير في حجم كل من مكونات الموجودات المالية المنتجة للفوائد بين العامين 2024 - 2025 ونسبتها من إجمالي الموجودات:

تطور حجم الموجودات المنتجة للفوائد بين عامي 2024 و 2025

كما في 31 كانون الأول

2025		2024		(آلاف ل.س.ق.) (الأرصدة بالصافي)
الحجم	%	الحجم	%	
348,748,628	%43.38	330,588,329	%28.15	توظيفات لدى المصارف المعتمدة
0	%0.00	48,397,471	%5.9	إيداعات لدى مصرف سورية المركزي
97,431,453	%12.12	131,072,861	%11.16	صافي التسهيلات الائتمانية المنتجة
446,180,081	%55.50	509,078,613	%43.35	* إجمالي الموجودات المنتجة للفوائد
803,909,199	%100	1,174,271,408	%100	* إجمالي الموجودات

* الفروقات تمثل الموجودات الغير منتجة للفوائد

• السيولة الأولية

حافظ المصرف خلال عام 2025 على سياسته في إدارة السيولة، حيث عمل على منح تسهيلات جديدة وتوظيف غالبية فائض سيولته بكافة العملات على شكل ودائع قصيرة الأجل مما وفر نوع من المرونة في القدرة على الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة المخاطر وقابلية توفير عائد مجدي من هذا الفائض، والذي تم توظيفه لدى المصارف المعتمدة في كل من سورية والخارج، ولم يتم تجديد التوظيفات مع مصرف سورية المركزي فبلغ حجم الأموال الجاهزة ليتصرف بها المصرف عند أي طارئ، بنهاية العام 2025 حوالي 663.29 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 1,005.39 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

التغير في قيمة الأموال الجاهزة نتج بشكل أساسي كمحصلة عن ما يلي:

1. انخفاض في حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 54.61% حيث بلغ حجم النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ما يقارب 286.35 مليار ل.س.ق. نهاية عام 2025 مقابل ما يقارب 630.92 مليار ل.س.ق. نهاية عام 2024.
 2. زيادة في حجم الأرصدة والإيداعات لدى المصارف المعتمدة المحلية والخارجية بنسبة 2.87% لتبلغ 353.32 مليار ل.س.ق. في نهاية العام 2025 مقابل حوالي 343.45 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024. وقد نتجت هذه الزيادة بسبب زيادة حجم الإيداعات بالدرهم الاماراتي والودائع الجديدة باليورو لدى المصارف المعتمدة الخارجية.
- بالنسبة للودائع في الخارج، فتشكل غالبية السيولة الأولية لبنك الشرق لدى المصارف المعتمدة، وتتحصر لدى مصارف مجموعة الشريك الحليف في كل من لبنان والخارج، وتتوزع هذه السيولة بين أرصدة في حسابات جارية تحت الطلب تسمح بتأمين خدمة التحويل المصرفي إلى الخارج لعملاء المصرف وفقاً لمتطلبات الالتزام حصراً، بالإضافة إلى إيداعات في حسابات لأجل بنسب فوائد تتناسب مع معدلات الفائدة العالمية.
- حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 177.08% في نهاية عام 2025 مقابل 140.34% نهاية العام 2024، وارتفعت نسبة السيولة بالليرة السورية إلى 65.92% في نهاية عام 2025 مقابل 74.70% في نهاية عام 2024، كما ارتفعت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية إلى 264.38% نهاية عام 2025 مقابل 256.75% نهاية عام 2024.

ويخلص الجدول أدناه تطور حجم الاموال الجاهزة بين العامين 2024 و 2025 وهيكلتها.

تطور الأموال الجاهزة بين الاعوام 2025 - 2024

2025		2024	
%	المبالغ بالآلاف ل.س.ق.	%	المبالغ بالآلاف ل.س.ق.
4.29%	28,470,334	3.12%	32,310,633
38.90%	258,032,923	59.66%	599,796,521
0.08%	501,724	0.19%	1,899,749
5.44%	36,055,000	0.00%	0
3.31%	21,962,566	3.54%	35,565,860
47.98%	318,265,752	33.40%	335,815,275
100%	663,288,299	100%	1,005,388,038
			مجموع السيولة الأولية

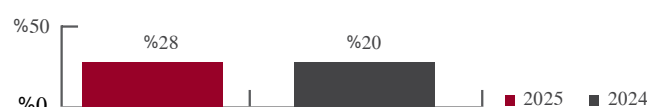
• محفظة الاستثمارات المالية

لم يسجل المصرف خلال عام 2025 أي توظيفات مالية في استثمارات مالية جديدة.

• محفظة التسهيلات الائتمانية

شهد عام 2025 انخفاضاً بحجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 100.77 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2025 مقابل حوالي 131.19 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع

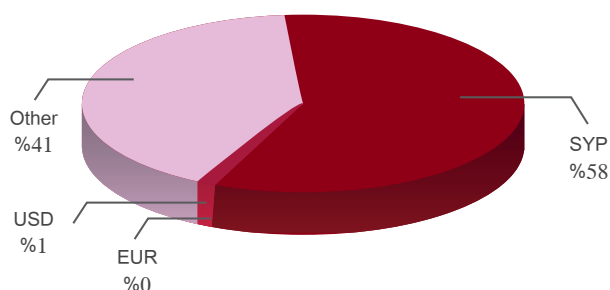


سجل المصرف زيادة في نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع بكافة العملات حيث بلغت 28% نهاية العام 2025 مقابل 20% نهاية العام 2024، وينسب الانخفاض في ودائع الزبائن إلى إلغاء القرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات، حيث سجلت أرصدة الودائع بالليرة السورية انخفاض مقداره 64% في حين سجلت الودائع بالعملات الأجنبية انخفاض مقداره 6.12%.

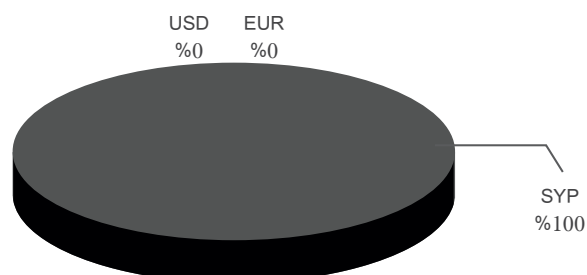
إن سياسة المصرف بشكل عام تهدف لزيادة عملية منح التسهيلات لكن وفق ضوابط التسليف المستحدثة، حيث تنوعت محفظة تسليف المصرف (الممنوحة خلال العام 2025) بالليرة السورية والعملات الأجنبية.

تبيّن المخططات البيانية أدناه هيكلية محفظة التسليف الممنوحة وفق العملات بين العامين 2024 و2025.

هيكلية تسليف الزبائن وفق العملات لعام 2025

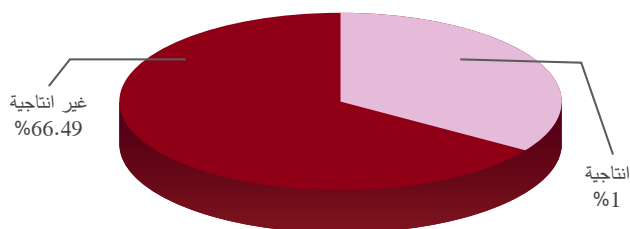


هيكلية تسليف الزبائن وفق العملات لعام 2024

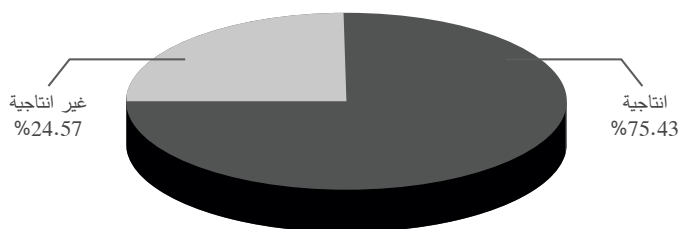


من ناحية توزيع التسهيلات الائتمانية وفق تصنيف القطاعات (بناءً على القرار رقم 204/م ن لعام 2023)، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الانتاجية فشكّلت 33.51% نهاية العام 2025 من إجمالي محفظة التسليف بالمقارنة مع نسبة 75.43% في نهاية العام 2024، في حين شكّلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاعات غير الانتاجية 66.49% من التسهيلات الممنوحة مقابل 24.57% في نهاية العام 2024.

هيكلية تسليف الزبائن وفق تصنيف القطاعات لعام 2025

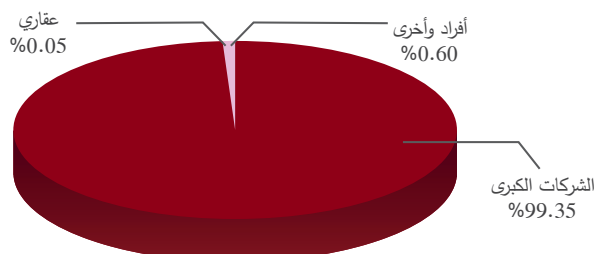


هيكلية تسليف الزبائن وفق تصنيف القطاعات لعام 2024

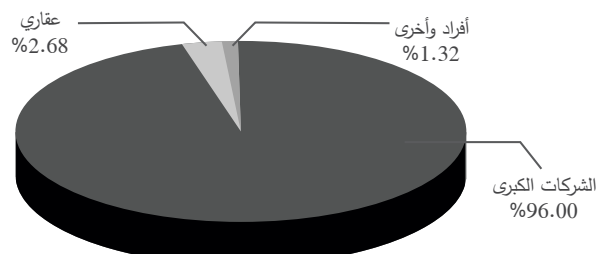


وقد استحوذت الشركات الكبرى على النسبة الأعلى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 2025 فبلغت 99.35% نتيجة سياسة المصرف بتقديم التسهيلات إلى القطاعات الإنتاجية بحدود مخاطر مقبولة والتزيت في تسويق قروض تجزئة للأفراد لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم.

هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العميل لعام 2025



هيكلية تسليف الزبائن وفق طبيعة العميل لعام 2024



جودة محفظة التسليف

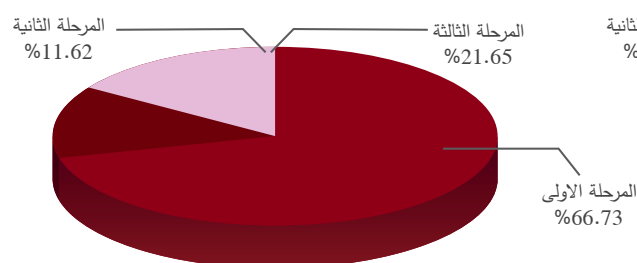
صنّف المصرف محفظة توظيفاته الائتمانية وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها المعيار رقم 9 ضمن ثلاث مراحل أساسية وهي، المرحلة الأولى التي تضم الديون الجيدة، والمرحلة الثانية التي تضم الديون التي ازدادت مخاطرها الائتمانية وتتطلب اهتمام الإدارة المصرفية تحوطاً لأي مخاطر تعثر، والمرحلة الثالثة التي تضم العملاء المتعثرين، وتم اعتماد تعاريف ومعايير التعثر حسب قرار مصرف سورية المركزي رقم 4/م ن بتاريخ 14 شباط 2019.

ويعتمد المصرف إدارة متحفظة جداً لمحفظة التسليف، تنص بالحصول على ضمانات عينية و/أو غيرها عند الضرورة تكون كافية بشكل يغطي كامل سقوف الائتمان الممنوحة، فضلاً عن القيام بمتابعة ربعية لحجم الاستعمال الائتماني والتأكد من صحة التصنيف الائتماني وكفاية المخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة لكل منها.

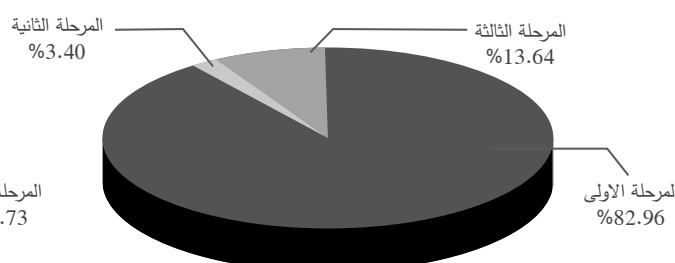
بنهاية عام 2025، سجل المصرف تغيراً في نوعية محفظة تسهيلات الائتمانية المباشرة، حيث انخفضت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 83% نهاية عام 2024 إلى 66.73% نهاية عام 2025 من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة فبلغت حوالي 82.97 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2025 مقابل 126.39 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2024، قابلها ارتفاع في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت حوالي 14.45 مليار ل.س.ق. مانسبته 11.62% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية عام 2025 مقابل 5.17 مليار ل.س.ق. مانسبته 3.4% في نهاية العام 2024. هذا الارتفاع جاء نتيجة ازدياد المخاطر الائتمانية لهذه الفئة من العملاء.

كما سجل المصرف نهاية العام 2025 زيادة في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 26.92 مليار ل.س.ق. أي ما نسبته 21.65% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 20.78 مليار ل.س.ق. مانسبته 13.64% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2024، علماً أنّ ارتفاع هذه النسبة لعام 2025 يعود من جهة لقرض واحد باليورو لم تتغير قيمته بين عامي 2024 و 2025، ومن جهة ثانية لتراجع إجمالي التسهيلات بنهاية عام 2025.

توزع المحفظة الائتمانية المباشرة حسب المراحل 2025



توزع المحفظة الائتمانية المباشرة حسب المراحل 2024



ويخلص الجدول أدناه تطور محفظة بنك الشرق الائتمانية بين العامين 2024 - 2025.

توزع إجمالي المحفظة الائتمانية المباشرة حسب مراحل التصنيف

				(آلاف ل.س.ق.)
%	2025	%	2024	
66.73%	82,976,138	82.96%	126,391,128	المرحلة الأولى - Stage 1
11.62%	14,455,315	3.40%	5,178,619	المرحلة الثانية - Stage 2
21.65%	26,920,664	13.64%	20,789,594	المرحلة الثالثة - Stage 3
100%	124,352,117	100%	152,359,341	المجموع

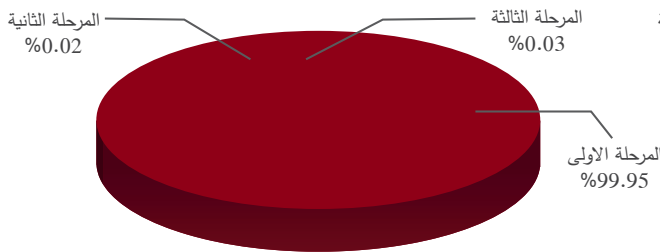
بلغ حجم الخسائر الائتمانية لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2025 حوالي 8.739 مليار ل.س.ق. (منها 8.737 مليار ل.س.ق. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 1.51 مليون ل.س.ق. لقاء تسهيلات غير مباشرة) مقابل حوالي 7.748 مليار ل.س.ق. بنهاية 2024 (منها 7.74 مليار ل.س.ق. لقاء التسهيلات المباشرة وحوالي 7.57 مليون ل.س.ق. لقاء التسهيلات غير المباشرة)، أي بزيادة سنوية بنسبة 12.79%، وقد نتجت هذه الزيادة بسبب تراجع تصنيف بعض التسهيلات في المرحلة الأولى والثانية.

وتحرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الائتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يلتزم مع متطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4 المذكور أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب

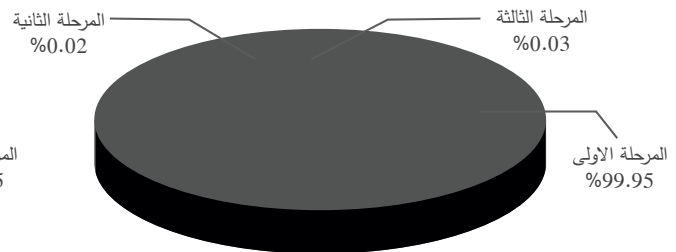
على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم. وعليه فقد كُفِّت إدارة المصرف خلال العام 2025 منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة عن فئة ديون المرحلة الأولى لتكون أكثر تحفظاً انطلاقاً من ترقب استمرار الانكماش الاقتصادي وأثره السلبي على نشاط العملاء التجاري. وبالتالي سجل المصرف نسبة تغطية ديون المرحلة الأولى بنهاية العام 2025 فبلغت 0.33%، في حين بلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثانية 2.44%، وبلغت نسبة تغطية ديون المرحلة الثالثة 30.11% وذلك دون احتساب الضمانات العينية المتخذة لقاء هذه الديون. وهي نسب جيدة مقارنة بالنسب القائمة بهذا الخصوص في السوق المصرفي السوري.

تسهيلات غير مباشرة

توزع المحفظة الائتمانية غير المباشرة حسب المراحل 2025



توزع المحفظة الائتمانية غير المباشرة حسب المراحل 2024



• تسهيلات غير مباشرة لعمليات الاستيراد والتصدير

بلغ حجم التسهيلات غير المباشرة الممنوحة للزبائن حوالي 17.67 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2025 مقابل حوالي 22.67 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

ونشير إلى أن غالبية هذه التسهيلات هي ضمن فئة ديون المرحلة الأولى، وقد تم تكوين مخصصات إجمالية لقاء هذه التسهيلات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.51 مليون ل.س.ق. بنهاية العام 2025 مقابل 7.57 مليون ل.س.ق. عام 2024.

• كفالات مصارف مالية

يسجل المصرف مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية صادرة في غالبيتها بالعملة الأجنبية بقيمة تعادل حوالي 136.94 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2025، مقابل حوالي 148.74 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024.

تم تصنيفها بالكامل ضمن المرحلة الأولى، وبلغت المخصصات لقاء مخاطر هذه الكفالات نهاية عام 2025 حوالي 1.79 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 2.747 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024.

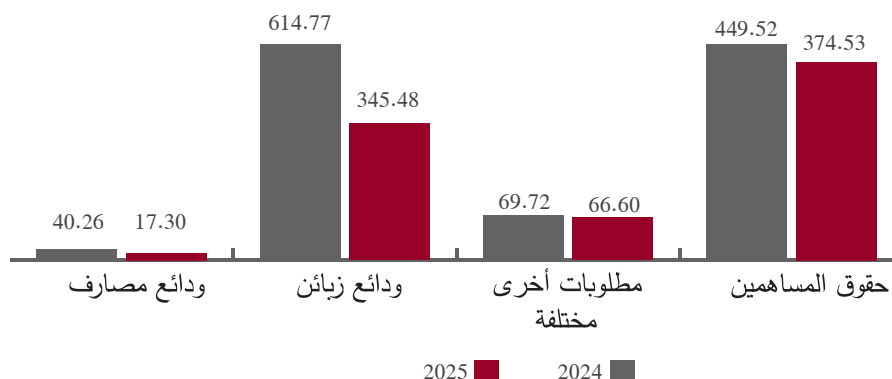
2. إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل ودائع الزبائن وحقوق الملكية المصادر الرئيسية لتمويل المصرف، يعتمد بنك الشرق لتطوير حجم نشاطه التجاري على بناء قاعدة من العملاء المودعين توفر مصادر تمويل مستقرة.

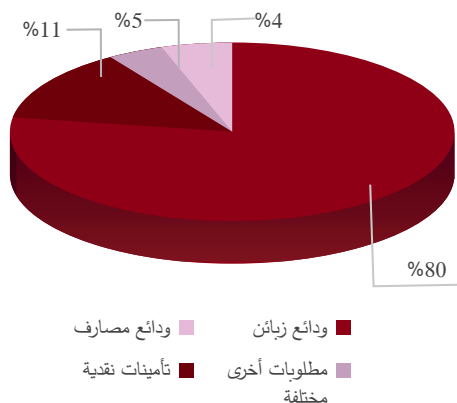
وقد شكلت بنهاية العام 2025 ودائع زبائن المصرف 42.98% من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقابل 52.35% بنهاية العام 2024، قابله ارتفاع في نسبة حقوق الملكية التي شكلت 46.59% نهاية 2025 مقابل 38.28% نهاية عام 2024، كما سجل انخفاض في نسبة ودائع المصارف حيث شكلت 2.15% من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقابل 3.43% للعام السابق.

تتبع المخططات البيانية أدناه تطور هيكلية إجمالي مطلوبات المصرف بين العامين 2024 و 2025:

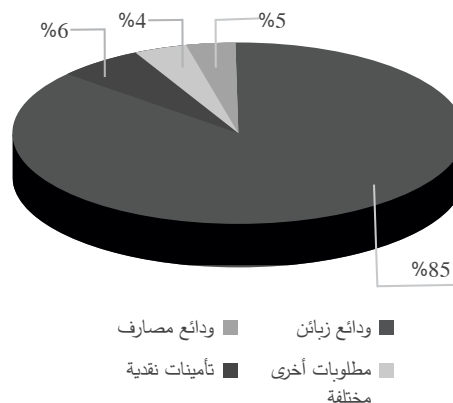
تطور حجم المطلوبات و حقوق الملكية بين 2024 و 2025 (مليارات ل.س.ق.)



هيكلية المطلوبات لعام 2025



هيكلية المطلوبات لعام 2024



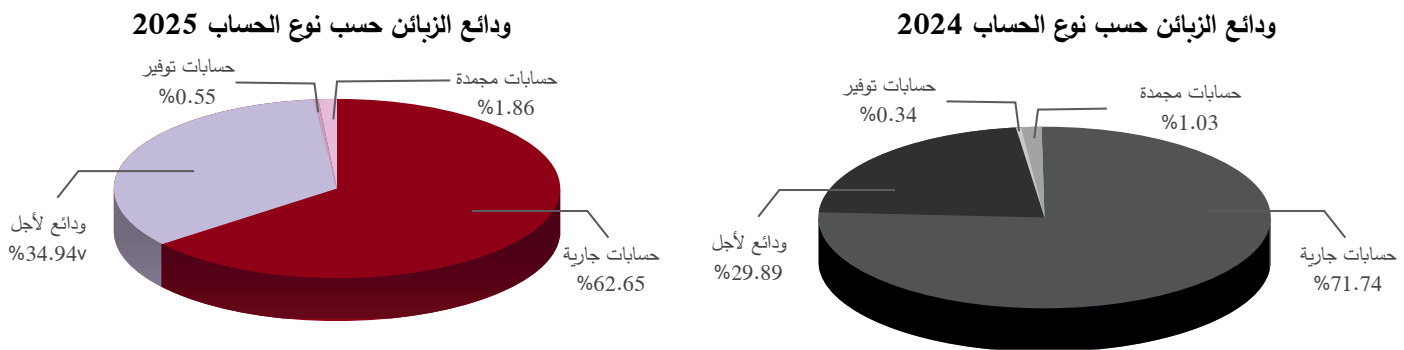
• ودائع الزبائن

انخفض حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في نهاية العام 2025 مسجلاً حوالي 345.48 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 614.76 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024، أي انخفاض بنسبة 43.80% وذلك بسبب تحرير المبالغ العائدة للقرار 1130 الخاص بتمويل المستوردات، وتحسن سعر العملة الوطنية.

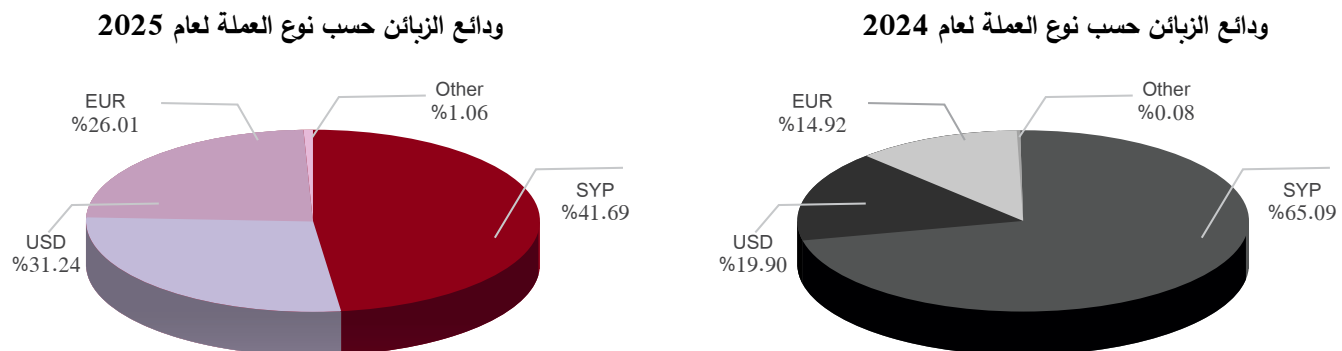
بالنسبة لهيكلية الودائع فإن نسبة الحسابات الجارية شكلت 62.65% من إجمالي ودائع العملاء بنهاية عام 2025 مقابل 71.74% نهاية العام 2024، في حين بلغت نسبة الودائع لأجل المكلفة للفوائد 34.94% مقابل 26.89% في العام السابق، وبلغت حسابات التوفير المكلفة للفوائد 0.55% مقابل 0.34% في سنة 2024.

وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية ودائع المصرف بين العامين 2024 و 2025 حسب نوع الحساب:

تطور هيكلية ودائع الزبائن حسب نوع الحساب بين العام 2024 - 2025



هيكلية ودائع الزبائن حسب العملة بين العام 2024 - 2025



• ودائع المصارف

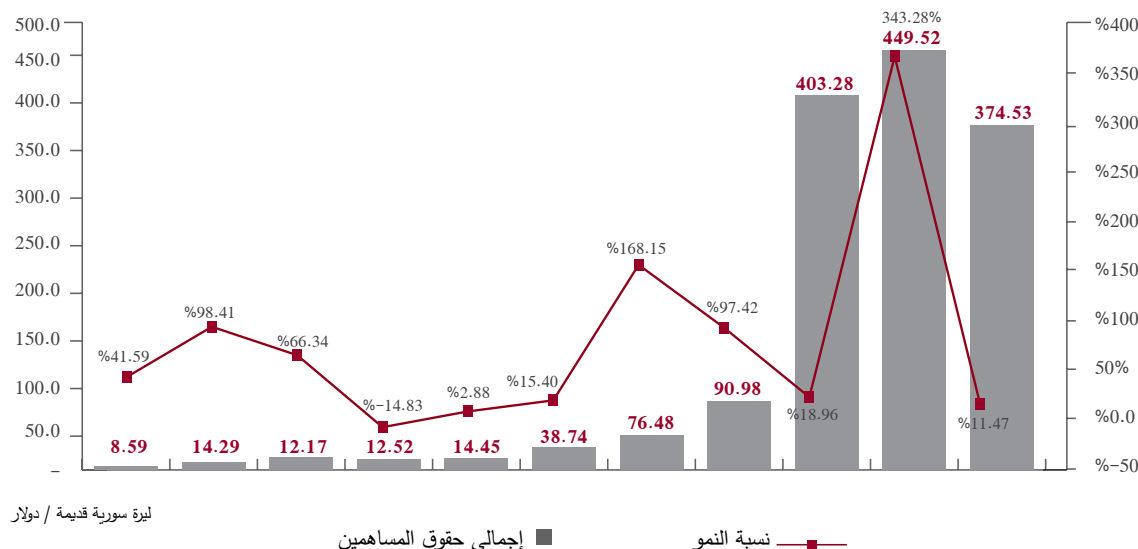
بلغ حجم ودائع المصارف في نهاية سنة 2025 لدى المصرف ما يقارب 17.3 مليار ل.س.ق. مقابل 40.25 مليار ل.س.ق. في العام السابق، كان منها 85.76% بالليرات السورية، تم استخدام جزء من هذه الودائع بشكل مباشر لدعم عملية زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في عام 2025، فاستقطاب الودائع من المصارف الأخرى هي وسيلة سريعة وذات تكلفة منخفضة نسبياً لدعم سيولة المصرف، أما بالنسبة لودائع المصارف بالعملة الأجنبية كانت نسبتها 14.24% من إجمالي ودائع المصارف وهي تشكل في مجملها أرصدة في الحسابات الجارية خدمة لتقاص عمليات عملاء المصارف.

• حقوق المساهمين

انخفضت حقوق المساهمين نهاية العام 2025 بنسبة 16.68% حيث بلغت حوالي 374.53 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 449.52 مليار ل.س.ق. نهاية 2024. نتج بشكل أساسي عن تسجيل أرباح محققة بنهاية العام بقيمة 2.2 مليار ل.س.ق. وتسجيل خسائر غير محققة بقيمة 77.2 مليار ل.س.ق.، نتيجة فروقات إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف.

في ما يلي مخطط يبين تطور إجمالي حقوق المساهمين بين الأعوام 2015 - 2025 والعلاقة الترابطية الإيجابية مع تطور سعر الصرف:

تطور إجمالي حقوق المساهمين من عام 2015-2025 (القيم ب مليار ل.س.ق.)



الملاءة المالية

تعتبر الملاءة عن قدرة المصرف على مواجهة مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية)، ويتم التعبير عن هذه الملاءة من خلال مفهوم كفاية رأس المال (الأموال الخاصة) والذي يمثل العلاقة بين رأسمال المصرف وهذه المخاطر. وقد حدد مصرف سورية المركزي نسبة 8% كحد أدنى لنسبة كفاية رأس المال في مواجهة كافة المخاطر المحتسبة والمرجحة بما يتوافق مع معايير بازل 2.

حافظ بنك الشرق خلال العام 2025 على نسبة ملاءة بلغت 120.15% مقارنةً مع 132.45% للعام السابق، وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع في قيمة الأرباح / الخسائر غير المحققة بسبب تحسن سعر الليرة السورية مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي.

3. الإيرادات

بنهاية عام 2025 نلاحظ اختلاف تأثير إجمالي إيرادات المصرف حسب كل بند من البنود المكون لها (مقارنةً بالعام الماضي):

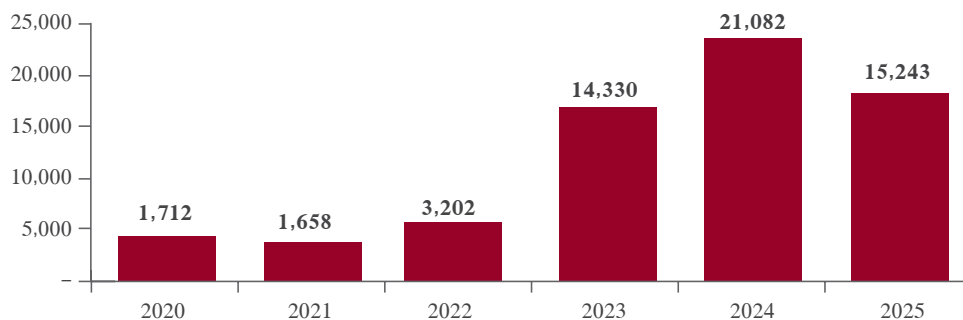
فمن ناحية إيرادات الفوائد كان تأثيرها سلبي فقد شهدت إيرادات الفوائد انخفاض عن المحقق العام السابق، بالنسبة للعمولات كان التأثير سلبي أيضاً ناتج بشكل أساسي عن انخفاض العمولات من الشيكات والحوالات الخارجية.

3.1. صافي الإيرادات من الفوائد

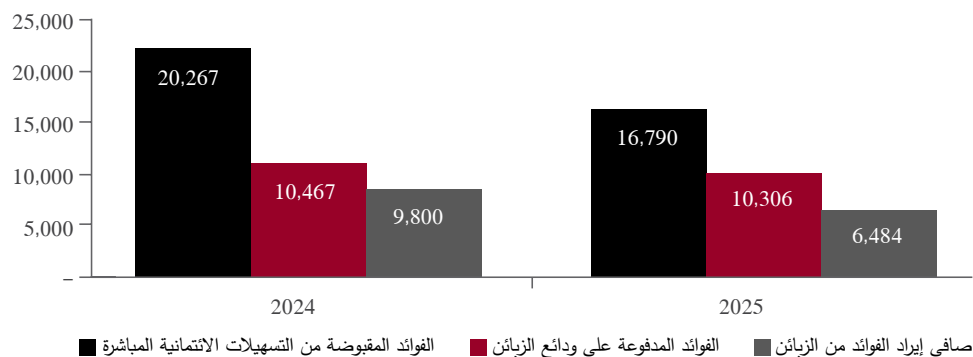
سجل المصرف بنهاية العام 2025 انخفاضاً في حجم صافي الإيرادات من الفوائد حيث بلغ نهاية عام 2025 حوالي 15.2 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 21 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024، أي انخفاض 27.6%، ناتج بشكل أساسي عن انخفاض فوائد ودائع المصارف بنسبة 21.28% حيث بلغت الفوائد المحققة من المصارف في نهاية عام 2025 11.9 مليار ل.س.ق. مقابل 15.2 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024. بالإضافة إلى انخفاض الفوائد المقبوضة من الزبائن بنسبة 15.05% ناتج بشكل أساسي عن انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبائن حيث بلغت الفوائد المحققة من الزبائن 16.7 مليار ل.س.ق. مقابل 20.26 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

تبين المخططات البيانية أدناه تطور حجم إيرادات المصرف بين الأعوام 2020 - 2025.

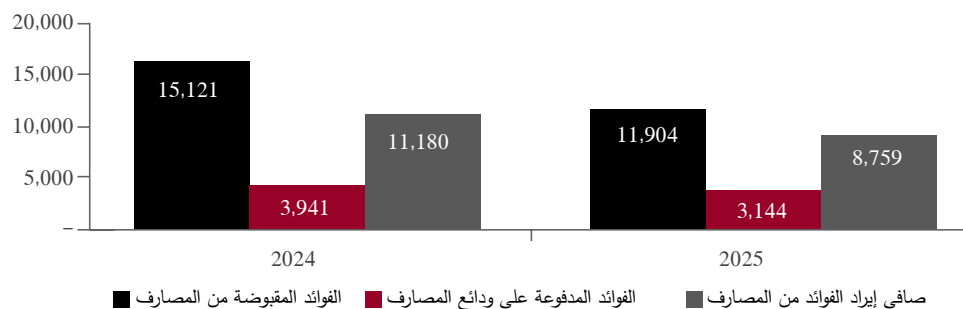
صافي إيراد الفوائد بين عام 2020 لغاية 2025 (ملايين الليرات السورية القديمة)



تطور صافي إيراد الفوائد من الزبائن بين 2024 و 2025 (القيم بملايين الليرات السورية القديمة)



تطور صافي إيراد الفوائد من المصارف بين 2024 و 2025 (القيم بملايين الليرات السورية القديمة)

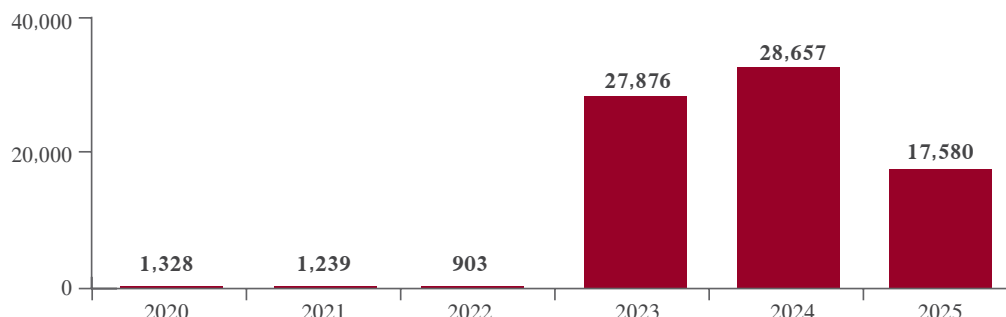


3.2. صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات

سجل المصرف بنهاية العام 2025 انخفاضاً بنسبة 38.6% في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات فبلغ حوالي 17.58 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 28.66 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

ويبين المخطط البياني أدناه تطور صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات.

صافي إيرادات العمولات من عام 2020 حتى 2025 (ملايين الليرات السورية القديمة)

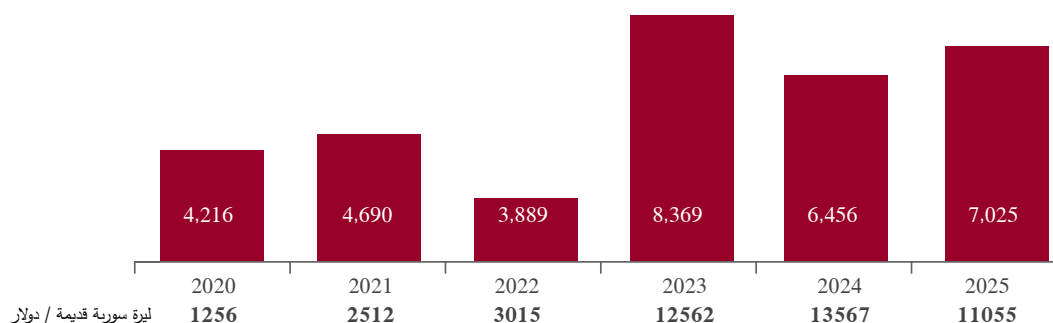


3.3. صافي الأرباح الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية

أسفرت جهود إدارة المصرف في إيجاد قنوات مصرفية جيدة لتنفيذ الحوالات الواردة من الخارج وبشكل خاص تلك التي سمحت باستقبال تحويلات المنظمات الدولية بتأمين مصادر القطع الخارجي المطلوب، وتسهيل تمويل جزء من طلبات تمويل عمليات التجارة الخارجية المسجلة لدى المصرف. ما نتج عنه تسجيل بنهاية العام 2025 صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية فبلغت حوالي 7.02 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 6.45 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2024 أي ازدادت بنسبة 8.8% مما أثرت إيجاباً على الإيرادات التشغيلية المحققة بنهاية عام 2025.

ويبين المخطط البياني أدناه التطور الملحوظ للأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية في العام 2025 مقارنةً بالأعوام السابقة:

صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية من عام 2020 حتى 2025 (مليون ل.س.ق.)



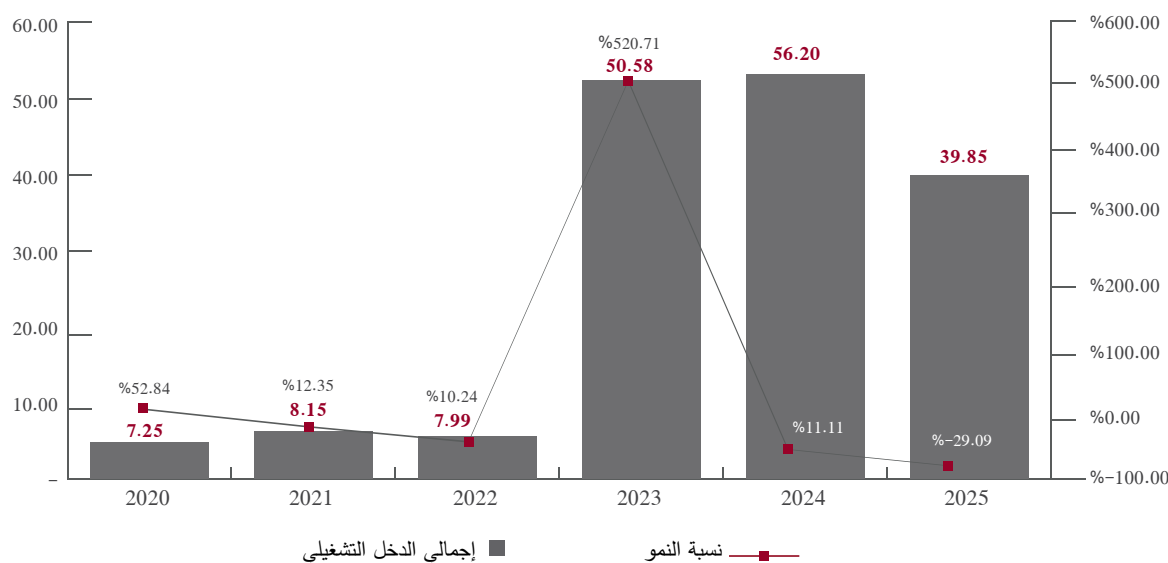
ونشير إلى أن بنك الشرق قد سجل أيضاً بنهاية العام 2025 خسائر غير محققة بلغت حوالي 77.26 مليار ل.س.ق. بنهاية عام 2025 مقابل أرباح غير محققة بلغت 29.79 مليار ل.س.ق. نهاية عام 2024، نتجت عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي للمصرف المكوّن بالدولار الأميركي والدرهم الإماراتي على أثر تقلب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال العام 2025، حيث تحسن سعر الصرف الرسمي المعتمد من 13,567 ل.س.ق. للدولار الواحد بنهاية العام 2024 إلى 11,055 ل.س.ق. للدولار الواحد في نهاية عام 2025.

3.4. إجمالي الدخل التشغيلي

نتيجة لما تقدم، سجل بنك الشرق إجمالي دخلًا تشغيليًا سالبًا (بما فيه الخسائر غير المحققة) بنهاية العام 2025 بلغ حوالي 37.42 مليار ل.س.ق. مقابل دخلًا إيجابيًا (بما فيه الأرباح غير المحققة) حوالي 85.98 مليار ل.س.ق. بنهاية عام 2024، وفي حال تم استبعاد الخسائر والأرباح غير المحققة، يسجل المصرف إجمالي دخل تشغيلي محقق بنهاية العام 2025 بقيمة حوالي 39.8 مليار ل.س.ق. مقابل 56.2 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.

وبيّن المخطط البياني أدناه تطور إجمالي الدخل التشغيلي المحقق ونسبة نموه السنوية بين الأعوام 2020 - 2025.

إجمالي الدخل التشغيلي المحقق بين الأعوام 2020 - 2025 (مليارات ل.س.ق.)



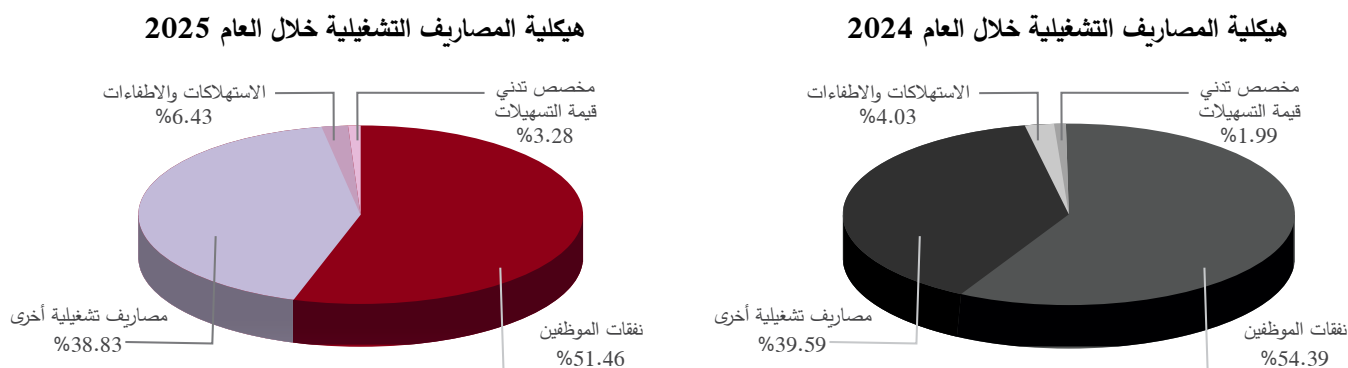
4. المصاريف والتكاليف التشغيلية

بلغت المصاريف التشغيلية نهاية العام 2025 حوالي 36.11 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 35.89 مليار ل.س.ق. في نهاية العام 2024، أي بزيادة سنوية بنسبة 0.6%.

العوامل الأساسية المؤثرة في إجمالي المصاريف التشغيلية بشكل أساسي هي كالتالي:

- نفقات وأجور الموظفين، التي شكلت 51.4% من إجمالي المصاريف التشغيلية، حيث بلغت في نهاية عام 2025 حوالي 18.58 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 19.52 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.
- المصاريف التشغيلية الأخرى التي شكلت 38.82% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة، فبلغت في نهاية عام 2025 حوالي 14.02 مليار ل.س.ق. مقابل 14.2 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.
- الاستهلاكات والاطفاءات التي شكلت 6.4% من إجمالي المصاريف التشغيلية المسجلة، وقد شهد المصرف بنهاية العام 2024 ارتفاع سنوي في حجم هذه المصاريف بنسبة 60.5% فبلغت حوالي 2.32 مليار ل.س.ق. نهاية عام 2025 مقابل 1.44 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024.
- سجل المصرف بنهاية عام 2025، تكوين مخصصات بقيمة صافية حوالي 1.13 مليار ل.س.ق. مقابل تعرضات المخاطر الائتمانية. بالإضافة إلى تكوين مخصصات متنوعة بقيمة صافية حوالي 54 مليون ل.س.ق. لمواجهة أعباء محتملة وتقلبات أسعار الصرف.

وتظهر المخططات البيانية التالية تطور هيكلية المصاريف التشغيلية بين العامين 2024-2025:

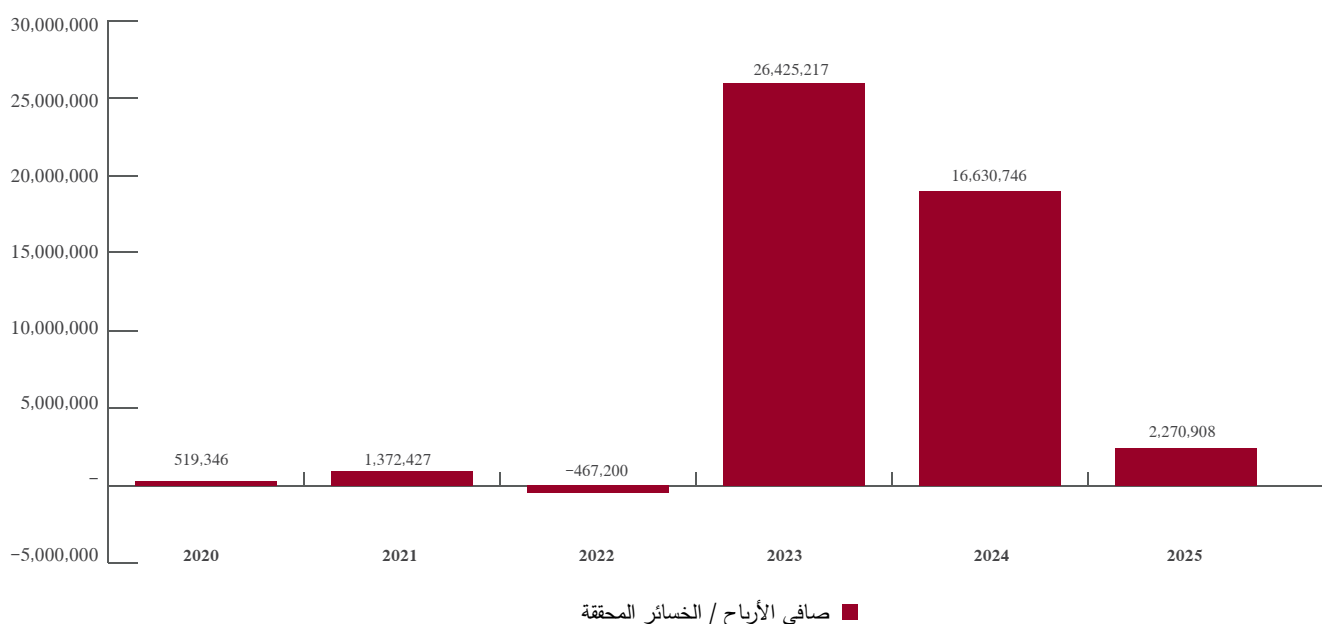


5. صافي الأرباح بنهاية السنة

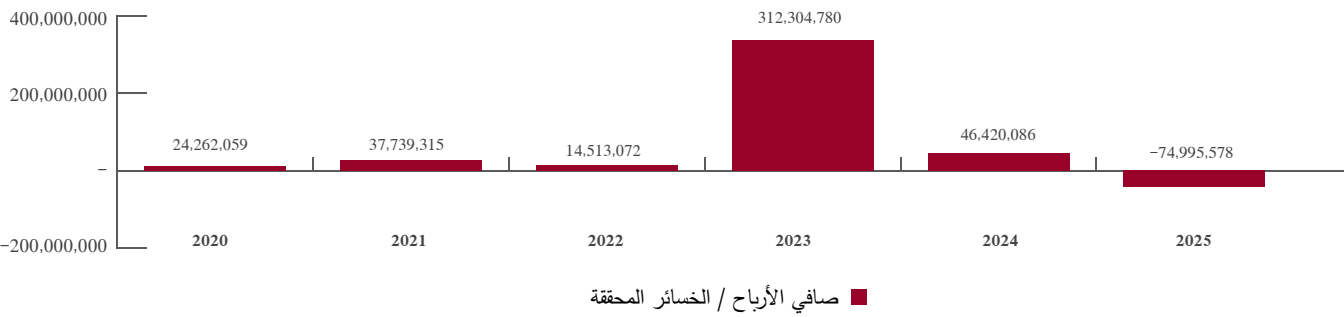
نتيجةً لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في نهاية عام 2025 خسائر صافية بعد الضريبة بما فيها الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركزي القطع البنوي بحوالي 74.99 مليار ل.س.ق. مقابل أرباح صافية بعد الضريبة بما فيها الأرباح المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي حوالي 46.42 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024. وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة، يسجل بنك الشرق في نهاية عام 2025 أرباح محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 2.27 مليار ل.س.ق. مقابل أرباح محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 16.63 مليار ل.س.ق. نهاية العام 2024، أي بتراجع بنسبة 86.3%.

وتبين المخططات البيانية التالية تطور صافي أرباح المصرف بين الأعوام 2020-2025 نتيجة احتساب الأرباح غير المحققة واستبعادها.

صافي الأرباح المحققة من عام 2020 - 2025
(غير متضمنة الأرباح غير محققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي بآلاف الليرات السورية)



صافي الأرباح من عام 2020 - 2025
(متضمنة الأرباح غير محققة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي بآلاف الليرات السورية)



يبين الجدول أدناه تطور بنود بيان دخل المصرف بين العامين 2024 - 2025:

2025	2024	(المبالغ بآلاف الليرات السورية)
28,694,122	35,490,809	الفوائد الدائنة
-13,450,813	-14,408,596	الفوائد المدينة
15,243,309	21,082,213	صافي إيرادات الفوائد
24,333,777	37,643,848	العمولات والرسوم الدائنة
-6,753,449	-8,986,984	العمولات والرسوم المدينة
17,580,328	28,656,864	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
32,823,637	49,739,077	صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
6,653,064	6,292,190	صافي أرباح / (خسائر) تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
-77,266,486	29,789,340	صافي أرباح / (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
372,369	164,109	إيرادات تشغيلية أخرى
-37,417,416	85,984,716	إجمالي الدخل التشغيلي
-18,584,512	-19,520,436	نفقات الموظفين
-1,248,604	-1,006,336	استهلاكات الموجودات الثابتة
-297,104	-213,852	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
-776,276	-226,276	استهلاكات حقوق استخدام أصول المستأجرة
-1,135,818	-584,691	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
-54,000	-130,003	مصروف مخصصات متنوعة
-14,015,345	-14,208,508	مصاريف تشغيلية أخرى
-36,111,659	-35,890,102	إجمالي المصروفات التشغيلية
-73,529,075	50,094,614	الربح / (الخسارة) قبل الضريبة
-183,179	-2,014,967	ضريبة الدخل
-1,283,324	-1,659,561	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة
-74,995,578	46,420,086	ربح / (خسارة) السنة
-77,266,486	29,789,340	(استبعاد) صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
2,270,908	16,630,746	ربح / (خسارة) السنة المحققة

خطة بنك الشرق المستقبلية لعام 2026

تهدف خطة بنك الشرق لعام 2026 إلى تعزيز الربحية المستدامة والقابلة للنمو، مع دعم استراتيجية المصرف في تعزيز متانة رأس المال وضمان النمو المتوازن، والتوسع الجغرافي وفتح فروع جديدة، والاستثمار المستمر في التكنولوجيا المالية لتعزيز الكفاءة وتقديم خدمات مبتكرة للعملاء، ودعم الموظفين ببرامج تدريب وتأهيل من أجل تعزيز الجدارة المهنية، بحيث تتسجم هذه الخطة مع استراتيجية المصرف ذات الصلة بالأهداف والأولويات المحددة من مجلس الإدارة. ونبين فيما يلي المرتكزات التي تستند إليها الخطة وفق ما يلي:

1. استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.
2. زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية بما يتماشى مع تطور السيولة المتوفرة ونمو القطاعات المختلفة في الاقتصاد السوري، آخذين بالاعتبار توجيهات ومتطلبات القرارات والتعاميم الصادرة عن السلطات الرقابية.
3. متابعة العلاقات مع المنظمات الدولية لتلبية أغراض دورها في البلاد، من خلال توفير خدمات مختلفة لها منها البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية.
4. تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة، كما ونشر الوعي لتخفيف الاعتماد على المعاملات الورقية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها بما يسهم في تعزيز دور المصرف نحو استخدام أكثر كفاءة للموارد البيئية .
5. المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز جدارتها المهنية، وبذل الجهود لتخفيف نسبة دوران الموظفين.
6. تعزيز إدارة المخاطر لمواجهة التحديات التمويلية من جهة أولى، ومن جهة ثانية التركيز على تنويع مصادر الدخل الإجمالي واستكشاف فرص استثمارية بديلة، لضمان تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية، وتعزيز ثقة العملاء في المصرف.
7. لجهة الإعلام والإعلان: تعزيز حضور المصرف الإعلامي وتعزيز التواصل المؤسسي والإعلامي للمصرف، وقيام المصرف بدوره في المسؤولية المجتمعية.
8. لجهة شبكة الفروع:
 - متابعة ودعم أداء إدارة شبكة الفروع بما يساهم بتحقيق أهداف المصرف المرتقبة.
 - تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة رقمية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
 - افتتاح فرع جديد في محافظة حلب.
 - استكمال تجهيز موقع عدرا الصناعية وفقاً للخطة المعد من أجلها.
 - توسيع شبكة فروع المصرف ومتابعة الجهود لشراء فرع في حمص و/أو ماروتا سيتي.
9. لجهة المؤسسات المالية والتجارة الخارجية:
 - دعم كادر وحدة المؤسسات المالية المتخصصة في شؤون المصارف المراسلة في الخارج، وتوفير الدعم المطلوب لهذا الفريق، وبما يسهم في تفعيل العلاقات وفتح حسابات للمصرف لدى المصارف الخارجية، وتنشيط التعاملات المصرفية الخارجية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد التي تدعم الإيرادات الكلية للمصرف.
 - توسيع شبكة المصارف المراسلة الخارجية.
10. السعي لتطوير البنية التكنولوجية في المصرف، والعمل على مواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير المحلية والعالمية.



نشوء الحضارة في محافظة حماة فسيفساء عقيربات – القرن الخامس الميلادي

تميزت اللوحة التي قدرت مساحتها بـ ٢٥٠ م^٢ والتي تم الكشف عنها في أرضية احد الكنائس في قرية عقيربات بحماه، بألوانها الزاهية ورسوماتها المتنوعة الهندسية والنباتية وتحتوي على عدد كبير من الحيوانات والطيور المختلفة الأنواع بألوانها الجميلة والأسماك من بينها طيور الطاووس والحجل والحمائم البري والخراف والغزلان، إضافة إلى مشاهد شجرة الحياة التي تدل على الخصوبة والاستدامة، وبدلالاتها الدينية الرمزية والمنفذة بإتقان، وبعدد النصوص الكتابية التي بلغ عددها أربعة عشر نصاً كتابياً مدوناً باللغة اللاتينية وضعت ضمن أطر هندسية، ورد فيها ذكر أسماء الأشخاص الممولين والمتبرعين والعاملين على تشييد البازيليكا* ورصف أرضياتها بالفسيفساء، ويؤكد وجود التشابه بين رصف لوحة عقيربات ولوحة فسيفساء طيبة الإمام واللوحات الموجودة في أفاميا على أنها تعود لنفس المدرسة الفنية السورية التي سادت في تلك المرحلة.

* البازيليكا، البازيليكا: أحد إنجازات هندسة العمارة الرومانية الرئيسية، وهي قاعة مستطيلة واسعة تحوي بهواً مركزياً كبيراً محاطاً ببهو ضيق على كل طرف. كان البهو الأوسط أعلى كي تنير النوافذ في قمته داخل المبنى. وتستند الجدران إلى صفوف من الأعمدة.

تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية 2025/12/31

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق - سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الشرق ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وكل من بيان الدخل، بيان الدخل الشامل الآخر، بيان التعيزات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصارف في سورية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.



إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
دمشق - سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لبنك الشرق ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2025، وكل من بيان الدخل، بيان الدخل الشامل الآخر، بيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المصرف وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصارف في سورية. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأيها حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو تقدير جوهري ومعقد يتطلب من الإدارة تقديرات جوهريّة في تقييم جودة الائتمان وتقدير الخسائر الكامنة في المحفظة. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة تنشأ من عدة جوانب وتتطلب حكماً جوهرياً من جانب الإدارة، مثل تقدير احتمالية التخلف عن السداد والخسارة عند التعثر للمراحل المختلفة، وتحديد الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان وحالة انخفاض قيمة الائتمان (التعثر) واستخدام تقنيات النماذج المختلفة والأخذ بالاعتبار التعديلات اليدوية. عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، أخذ المصرف في الاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل من القروض والمحافظ، ويقوم بتقسيم القروض والسلف حسب درجات المخاطر وتقديرات الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعتها وملف المخاطر الخاص بها. تتضمن مراجعة هذه الأحكام والافتراضات المعقدة تحدياً لحكم مدقق الحسابات نظراً لطبيعية ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف على التعرضات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" كما تم اعتمادها من قبل مصرف سورية المركزي. يتم استثناء التعرضات الائتمانية بالليرة السورية الممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها من احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدّة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص. كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الاطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

فروقات أسعار صرف

- تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:
- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
 - القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
 - اعتماد أسعار الصرف المناسبة
 - دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالية
 - قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة إعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف غير متوافقة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها. تتحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كشركة مستمرة والإفصاح، متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، إن وجدت حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر أمثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية ومدى التزام المصرف بالضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

المحاسب القانوني

أحمد رضوان الشرايبي

دمشق - سورية

٢٧ / نيسان / ٢٠٢٦

بيان الوضع المالي

كما في 31 كانون الأول

2025	2024	إيضاح	الموجودات
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.		
286,354,253	630,920,928	5	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
128,221,062	334,709,540	6	أرصدة لدى مصارف
225,101,884	8,748,069	7	إيداعات لدى مصارف
100,773,049	131,192,918	8	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
624,214	209,592	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,496,621	2,272,897	10	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
19,046,376	17,768,197	11	موجودات ثابتة
877,868	785,192	12	موجودات غير ملموسة
6,130,611	4,630,172	13	موجودات أخرى
35,283,261	43,033,902	14	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
803,909,199	1,174,271,407		مجموع الموجودات
المطلوبات			
17,297,998	40,255,438	15	ودائع مصارف
345,484,636	614,768,343	16	ودائع الزبائن
47,223,991	40,616,556	17	تأمينات نقدية
7,873,420	3,057,150	18	مخصصات متنوعة
65,820	96,619	10	التزامات عقود التأجير
531,458	2,488,616	19	مخصص ضريبة الدخل
10,904,135	23,465,366	20	مطلوبات أخرى
429,381,458	724,748,088		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
25,781,250	25,781,250	21	رأس المال المكتتب به والمدفوع
3,693,330	3,319,589	22	الاحتياطي القانوني
6,710,037	6,336,296	22	الاحتياطي الخاص
15,962,000	14,438,574	23	أرباح متراكمة محققة
322,381,124	399,647,610	23	أرباح متراكمة غير محققة
374,527,741	449,523,319		مجموع حقوق الملكية
803,909,199	1,174,271,407		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

المدير المالي





إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2025	2024	إيضاح	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.		
28,694,122	35,490,809	24	الفوائد الدائنة
(13,450,813)	(14,408,596)	25	الفوائد المدينة
15,243,309	21,082,213		صافي إيرادات الفوائد
24,333,777	37,643,848	26	الرسوم والعمولات الدائنة
(6,753,449)	(8,986,984)	27	الرسوم والعمولات المدينة
17,580,328	28,656,864		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
32,823,637	49,739,077		صافي الربح من الفوائد والرسوم والعمولات
6,653,064	6,292,190		صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم وبيع العملات الأجنبية
(77,266,486)	29,789,340	23	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
372,369	164,109	28	إيرادات تشغيلية أخرى
(37,417,416)	85,984,716		إجمالي الدخل التشغيلي
(18,584,512)	(19,520,436)	29	نفقات موظفين
(1,248,604)	(1,006,336)	11	استهلاكات الموجودات الثابتة
(297,104)	(213,852)	12	إطفاءات الموجودات غير الملموسة
(776,276)	(226,276)	10	استهلاكات حقوق استخدام أصول مستأجرة
(1,135,818)	(584,691)	30	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(54,000)	(130,003)	18	مصروف مخصصات متنوعة
(14,015,345)	(14,208,508)	31	مصاريف تشغيلية أخرى
(36,111,659)	(35,890,102)		إجمالي المصروفات التشغيلية
(73,529,075)	50,094,614		(الخسارة) / الربح قبل الضريبة
(183,179)	(2,014,967)	19	ضريبة الدخل
(1,283,324)	(1,659,561)	19	ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة
(74,995,578)	46,420,086		(خسارة) / ربح السنة
(290.89)	180.05	32	حصة السهم الأساسية والمخفضة من (خسارة) / ربح السنة (ل.س.ق.)

بيان الدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2025	2024	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
(74,995,578)	46,420,086	(خسارة) / ربح السنة
-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
(74,995,578)	46,420,086	الدخل الشامل

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام

المدير المالي





إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	رأس المال المكتتب به والمدفوع
أرباح السنة (خسائر) /	الاحتياطي الخاص	الاحتياطي القانوني	أرباح السنة	
–	6,336,296	3,319,589	25,781,250	الرصيد في 1 كانون الثاني 2025
(74,995,578)	–	–	–	الدخل الشامل للسنة
74,995,578	373,741	373,741	–	تخصيص أرباح السنة
<u>–</u>	<u>6,710,037</u>	<u>3,693,330</u>	<u>25,781,250</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025
–	4,305,769	1,289,062	5,156,250	الرصيد في 1 كانون الثاني 2024
–	–	–	20,625,000	زيادة رأس المال
–	–	–	–	مصاريف زيادة رأس المال
46,420,086	–	–	–	الدخل الشامل للسنة
<u>(46,420,086)</u>	<u>2,030,527</u>	<u>2,030,527</u>	–	تخصيص أرباح السنة
<u>–</u>	<u>6,336,296</u>	<u>3,319,589</u>	<u>25,781,250</u>	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

أرباح متراكمة محققة	أرباح متراكمة غير محققة	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
14,438,574	399,647,610	449,523,319
-	-	(74,995,578)
1,523,426	(77,266,486)	-
<u>15,962,000</u>	<u>322,381,124</u>	<u>374,527,741</u>
22,673,070	369,858,270	403,282,421
(20,625,000)	-	-
(179,188)	-	(179,188)
-	-	46,420,086
<u>12,569,692</u>	<u>29,789,340</u>	<u>-</u>
<u>14,438,574</u>	<u>399,647,610</u>	<u>449,523,319</u>

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2025	2024	إيضاح
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:		
(73,529,075)	50,094,614	(الخسارة) / الربح قبل الضريبة
تعديل لمطابقة الأرباح قبل الضريبة مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية:		
77,266,486	(29,789,340)	23 خسائر / (أرباح) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
2,321,984	1,446,464	12،11،10 الاستهلاكات والإطفاءات
1,135,818	584,691	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
54,000	130,003	18 مصروف مخصصات متنوعة
3,201	4,526	فوائد على التزامات عقود التأجير
7,252,414	22,470,958	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
50,928,701	(10,706,038)	النقص / (الزيادة) في الإيداعات لدى المصرف المركزي
1,363,115	25,090,515	(الزيادة) / النقص في الإيداعات لدى المصارف (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
(32,076,654)	(48,570,434)	النقص / (الزيادة) في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(1,651,669)	460,224	(الزيادة) / النقص في موجودات أخرى
246,935,596	16,225,000	(النقص) / (الزيادة) في ودائع المصارف (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
(269,283,707)	260,779,080	(النقص) / (الزيادة) في ودائع الزبائن
6,607,435	23,959,276	الزيادة في التأمينات النقدية
(30,000)	(14,003)	النقص في المخصصات المتنوعة
(12,561,231)	(98,233,983)	النقص في مطلوبات أخرى
(448,238,708)	191,460,595	صافي الأموال (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات التشغيلية قبل الضريبة
(3,423,661)	(8,488,736)	19 ضريبة مدفوعة
(451,662,369)	182,971,859	صافي الأموال (المستخدمة في) / الناتجة عن النشاطات التشغيلية

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية / تابع

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2025	2024	إيضاح
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية:		
(1,271,162)	(2,384,280)	11 شراء موجودات ثابتة
(1,255,621)	(8,028,982)	الزيادة في مشاريع قيد التنفيذ
(389,780)	(702,873)	12 شراء موجودات غير ملموسة
(414,622)	2,106,736	(شراء) / استحقاق موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(966,466)	-	الزيادة في الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
(4,297,651)	(9,009,399)	صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية:		
-	(179,188)	مصاريف زيادة رأس المال
(34,000)	(2,284,000)	10 مدفوعات التزامات عقود التأجير
(34,000)	(2,463,188)	صافي الأموال المستخدمة في النشاطات التمويلية
(74,100,250)	2,904,716	تأثير تغيرات أسعار الصرف
(530,094,270)	174,403,988	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يوازي النقد
945,320,099	770,916,111	33 النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
415,225,829	945,320,099	33 النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد:		
27,225,334	33,973,693	فوائد مقبوضة
(12,749,859)	(10,358,789)	فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

بنك الشرق
شركة مساهمة مغفلة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

1- معلومات عامة

بنك الشرق (المصرف) هو شركة مساهمة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من قبل البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. تم تأسيس المصرف في 10 نيسان 2008 بموجب القرار رقم 26/م.و. وبموجب قانون المصارف رقم 28 لعام 2001 سجل المصرف في السجل التجاري تحت الرقم 15616 بتاريخ 22 كانون الأول 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم 19 بوصفه مصرفاً خاصاً.

وقد تأسس المصرف برأس مال مقداره 2.500.000.000 ليرة سورية قديمة موزع على 2.500.000 سهم بقيمة اسمية 1.000 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد. بتاريخ 4 أيلول 2012 وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على تعديل القيمة الاسمية لسهم بنك الشرق لتصبح مائة ليرة سورية قديمة للسهم الواحد وبتاريخ 30 نيسان 2018، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف وقررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ إجمالي وقدره 250.000.000 ليرة سورية قديمة موزع على 2.500.000 سهم وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم المصرف 27.500.000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد.

بتاريخ 8 تموز 2020، عقدت الهيئة العامة غير العادية لبنك الشرق والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المتراكمة بمبلغ وقدره 1.375.000.000 ألف ل.س.ق. إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ وقدره 4.125.000.000 ألف ليرة سورية قديمة موزع على 41.250.000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد.

بتاريخ 13 حزيران 2022، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من رصيد الأرباح المتراكمة بمبلغ وقدره 1.031.250.000 ليرة سورية قديمة إلى رأس المال، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة مبلغ 5.156.250.000 ليرة سورية قديمة موزع على 51.562.500 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد.

بتاريخ 8 أيار 2024، عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وقررت زيادة رأس مال المصرف بنسبة 400% عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة بمبلغ وقدره 20.625.000 ألف ليرة سورية قديمة، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة 25.781.250 ألف ليرة سورية قديمة موزع على 257.812.500 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد.

اتخذ المصرف مركزاً رئيساً له في دمشق-سورية.

يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مقر إدارته الرئيسي الكائن في دمشق - الشعلان شارع حافظ إبراهيم وفروعه التسعة المنتشرة داخل الجمهورية العربية السورية في دمشق (الشعلان، المالكي، الحريقة، والغساني)، ريف دمشق (جرمانا) وحلب، وحمص، واللاذقية وطرطوس، إضافة إلى مكتبه الكائن في مرفأ اللاذقية. مع الإشارة إلى أنه وفي ظل الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية، تم إيقاف العمل في فرع حمص بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي رقم (16/3153) تاريخ 30 آب 2012.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 19 كانون الأول 2010 وقد بلغ سعر الإغلاق للسهم في السوق 2.316.67 ليرة سورية قديمة بتاريخ 31 كانون الأول 2025.

وافق مجلس الإدارة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 في اجتماع الجلسة الأولى للعام 2026 المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2026، وفوض رئيس مجلس الإدارة بالموافقة والتوقيع على البيانات المالية للمصرف والذي وافق على البيانات المالية بتاريخ 8 نيسان 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2- اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الجديدة والمعدلة

أ. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية خلال السنة الحالية

في السنة الحالية، قام المصرف بتطبيق التعديل التالي على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والذي يصبح ساري المفعول إلزامياً للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025. ولم يترتب على اعتماد هذا التعديل أي أثر جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المعروضة في هذه القوائم المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21)

قام المصرف بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لأول مرة خلال السنة الحالية. وتحدد هذه التعديلات كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل، وكذلك كيفية تحديد سعر الصرف في الحالات التي لا تكون فيها العملة قابلة للتحويل. وتحمل هذه التعديلات عنوان "نقص قابلية التحويل".

ب. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير السارية بعد

في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم يقر المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الجديدة والمعدلة التالية، والتي تم إصدارها ولكن لم تصبح سارية بعد. ويتوقع أعضاء مجلس الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على القوائم المالية للمصرف عند دخولها حيز التنفيذ. كما أنه من غير المتوقع أن يكون لتبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على القوائم المالية للمصرف في الفترات المالية المستقبلية، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك أدناه.

سارية المفعول للفترة السنوية التي

تبدأ في أو بعد

تسري هذه التعديلات على الفترات

المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر

المعايير الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيارين IFRS 9 و IFRS 7 - تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية

تتمثل التعديلات الواردة في "تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية" (تعديلات على المعيارين IFRS 9 و IFRS 7 فيما يلي:

إلغاء الاعتراف بالتزام مالي تمت تسويته من خلال التحويل الإلكتروني

تجيز التعديلات للمنشأة اعتبار الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) الذي تتم تسويته باستخدام نظام دفع إلكتروني على أنه قد تمت تسويته (وإلغاء الاعتراف به) قبل تاريخ التسوية، وذلك في حال استيفاء معايير محددة. وفي حال اختارت المنشأة تطبيق هذه السياسة المحاسبية، فيجب عليها تطبيقها على جميع التسويات التي تتم من خلال نظام الدفع الإلكتروني نفسه.

تصنيف الأصول المالية

- الشروط التعاقدية المتوافقة مع ترتيب إقراض أساسي توفر التعديلات إرشادات حول كيفية تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي متوافقة مع ترتيب إقراض أساسي. ويهدف ذلك إلى مساعدة المنشأة على تطبيق متطلبات تقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية على الأصول المالية التي تتضمن خصائص مرتبطة بعوامل البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

الأصول ذات خصائص عدم الرجوع (Non-recourse)

تعزز التعديلات وصف مصطلح "عدم الرجوع"، وبوجه خاص من خلال النص على أن الأصل المالي يُعد ذا خصائص عدم رجوع إذا كان الحق النهائي للمنشأة في استلام التدفقات النقدية مقيداً تعاقدياً بالتدفقات النقدية المولدة من أصول محددة.

الأدوات المرتبطة تعاقدياً

توضح التعديلات خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً التي تميزها عن المعاملات الأخرى. وبوجه خاص، تُبرز التعديلات أن هذه الأدوات تتضمن ترتيباً لأولوية المدفوعات لحملة الأصول المالية باستخدام عدة أدوات مرتبطة تعاقدياً (شرائح)، وذلك من خلال هيكل مدفوعات شلالي، مما يؤدي إلى تركيز مخاطر الائتمان وتوزيع غير متناسب للخسائر بين حاملي الشرائح المختلفة. كما تشير التعديلات إلى أن ليست جميع المعاملات التي تتضمن عدة أدوات دين تستوفي معايير المعاملات التي تتضمن عدة أدوات مرتبطة تعاقدياً. بالإضافة إلى ذلك، توضح التعديلات أن الإشارة إلى الأدوات في المحفظة الأساسية يمكن أن تشمل أدوات مالية لا تتدرج ضمن نطاق متطلبات التصنيف.

الإفصاحات

- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) تم تعديل متطلبات معيار IFRS 7 لتلزم المنشأة بالإفصاح عن مكاسب أو خسائر القيمة العادلة المعروضة ضمن الدخل الشامل الآخر خلال الفترة، مع إظهار مكاسب أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات التي تم إلغاء الاعتراف بها خلال الفترة بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية الفترة.
- الشروط التعاقدية التي قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية تتطلب التعديلات من المنشأة الإفصاح عن الشروط التعاقدية التي قد تؤدي إلى تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند حدوث (أو عدم حدوث) حدث احتمالي لا يرتبط مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية. وتسري هذه المتطلبات على كل فئة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، وعلى كل فئة من الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

في حال اختارت المنشأة تطبيق هذه التعديلات لفترة سابقة، فيتعين عليها إما:

- تطبيق جميع التعديلات في الوقت نفسه والإفصاح عن ذلك، أو
 - تطبيق التعديلات المتعلقة بتصنيف الأصول المالية فقط لتلك الفترة السابقة والإفصاح عن ذلك.
- يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وفقاً للمعيار IAS 8، مع وجود استثناءات محددة.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - المجلد 11

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب على المنشأة تطبيق التعديلات على 2.1(b)(ii) من المعيار IFRS 9 لأصول الإيجار التي تم إنهاؤها في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية التي يتم فيها تطبيق التعديل لأول مرة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تعديلات على خمسة معايير دولية لإعداد التقارير المالية في إطار عملية التحسينات السنوية. وتفاصيل هذه التعديلات كما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 (IFRS 1) التطبيق لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - محاسبة التحوط من قبل المُنطِق لأول مرة

لضمان التوافق مع متطلبات معيار IFRS 9، تم تعديل الفقرتين B5-B6 من المعيار IFRS 1 للإشارة إلى "المعايير المؤهلة" لمحاسبة التحوط (بدلاً من "الشروط") وإضافة إشارات مرجعية إلى IFRS 9:6.4.1 لتحسين قابلية فهم IFRS 1.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) الأدوات المالية: الإفصاحات - المكاسب أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف

أزيلت التعديلات إشارة مرجعية قديمة في الفقرة B38 من المعيار IFRS 7 إلى فقرة تم حذفها عند إصدار IFRS 13، كما تم تعديل صياغة الفقرة لتتوافق مع المصطلحات المستخدمة في IFRS 13.

إرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) - الإفصاح عن الفرق المؤجل بين القيمة العادلة وسعر المعاملة

تم تحديث الفقرة IG14 من المعيار IFRS 7 لتكون صياغتها متوافقة مع الفقرة 28 من المعيار IFRS 7، وتحسين التناسق الداخلي في صياغة المثال الوارد في الفقرة IG14 من المعيار IFRS 7.

إرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) - المقدمة والإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان أضافت التعديلات بياناً في الفقرة IG1 من المعيار IFRS 7 لتوضيح أن الإرشادات لا توضح بالضرورة جميع المتطلبات الواردة في الفقرات المشار إليها من المعيار IFRS 7. كما قامت التعديلات بتبسيط شرح جوانب المتطلبات التي لم يتم توضيحها في الفقرة IG20B من المعيار IFRS 7.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الأدوات المالية - إلغاء الاعتراف بالالتزامات الإيجار أضافت التعديلات إشارة مرجعية إلى IFRS 9:3.3.3 في IFRS 9.2.1(b)(ii) لتوضيح أنه عند تحديد المستأجر أن التزام الإيجار قد تم إنهاؤه وفقاً للمعيار IFRS 9، يجب على المستأجر تطبيق IFRS 9:3.3.3 وبالتالي الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناتجة في قائمة الدخل.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الأدوات المالية - سعر المعاملة تم استبدال عبارة ("سعر المعاملة الخاص بهم" كما هو معرف في المعيار IFRS 15) في IFRS 9.5.1.3 بعبارة "المبلغ المحدد بتطبيق المعيار IFRS 15" لمعالجة التباين بين IFRS 9.5.1.3 ومتطلبات المعيار IFRS 15، الذي قد يتطلب قياس

المستحق بمبلغ يختلف عن مبلغ سعر المعاملة المعترف به كإيراد. كما تم حذف الإشارة إلى "سعر المعاملة" (كما هو معرف في المعيار IFRS 15) من الملحق A للمعيار IFRS 9.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 (IFRS 10) القوائم المالية الموحدة - تحديد "الوكيل الفعلي"
تتعامل التعديلات مع الفلق من أن متطلبات الفقرات B73-B74 من المعيار IFRS 10 قد تكون متناقضة في بعض الحالات. تشير الفقرة B73 من المعيار IFRS 10 إلى "الوكلاء الفعليين" كأطراف تعمل نيابة عن المستثمر، وتوضح أن تحديد ما إذا كانت أطراف أخرى تعمل كالوكلاء الفعليين يتطلب حكماً. ومع ذلك، تتضمن الجملة الثانية من الفقرة B74 من المعيار IFRS 10 لغة أكثر حسماً، وتتص على أن الطرف يعد وكيلاً فعلياً إذا كان لأولئك الذين يوجهون أنشطة المستثمر القدرة على توجيه ذلك الطرف للعمل نيابة عن المستثمر. قامت التعديلات بتحديث الفقرة B74 من المعيار IFRS 10 لاستخدام لغة أقل حسماً، ولتوضيح أن العلاقة الموصوفة في الفقرة هي مجرد مثال على حالة يتطلب فيها الحكم لتحديد ما إذا كان الطرف يعمل كوكيل فعلي.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) قائمة التدفقات النقدية - طريقة التكلفة
استبدلت التعديلات مصطلح "طريقة التكلفة" بالمصطلح "بالكلفة" في الفقرة 37 من المعيار IAS 7، تماشياً مع إزالة تعريف "طريقة التكلفة" من معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر

تعديلات على المعيارين IFRS 9 و IFRS 7 - العقود المرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) الأدوات المالية
تتأثر المتطلبات التالية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) بهذه التعديلات:

- تم تعديل متطلبات «الاستخدام الخاص» الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لتشمل العوامل التي يتعين على المنشأة أخذها في الاعتبار عند تطبيق 2.4 من المعيار على عقود شراء واستلام الكهرباء المتجددة التي يعتمد مصدر إنتاجها على الطبيعة؛ و
- تم تعديل متطلبات محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 للسماح للمنشأة التي تستخدم عقداً للكهرباء المتجددة المعتمدة على الطبيعة، ويتضمن خصائص محددة، كأداة تحوط بما يلي:
 - تعيين حجم متغير من معاملات الكهرباء المتوقعة كبند مغطى بالتحوط إذا تم استيفاء معايير محددة؛ و
 - قياس البند المغطى باستخدام افتراضات الحجم نفسها المستخدمة لأداة التحوط.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) الإفصاحات والمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات
تم تعديل IFRS 7 و IFRS 19 لإدخال متطلبات الإفصاح المتعلقة بالعقود الخاصة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة والتي تتمتع بخصائص محددة.

يجب تطبيق التعديلات المتعلقة بإعفاء الاستخدام الخاص بأثر رجعي وفقاً للمعيار IAS 8، باستخدام الحقائق والظروف الموجودة في تاريخ التطبيق الأولي. أما التعديلات المتعلقة بمتطلبات محاسبة التحوط فيجب تطبيقها بصورة مستقبلية على علاقات التحوط الجديدة التي يتم تعيينها في أو بعد تاريخ التطبيق الأولي.

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) - العرض والإفصاحات في القوائم المالية
يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1)، مع الإبقاء على العديد من متطلبات IAS 1 دون تغيير، بالإضافة إلى إدراج متطلبات جديدة. كما تم نقل بعض الفقرات من IAS 1 إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS 8) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7). علاوة على ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإجراء تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 (IAS 33) "ربحية السهم".

المتطلبات الجديدة وفقاً للمعيار IFRS 18:

- تقديم فئات محددة ومجاميع فرعية معرفة في بيان الربح أو الخسارة.
- توفير إفصاحات حول مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة (MPMs) في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية.

• تحسين تجميع البيانات المالية وفصلها بطريقة أكثر وضوحاً ودقة.

تسري التعديلات على المعايير 7 و 33 IAS، بالإضافة إلى النسخ المعدلة من 8 و 7 IAS، في نفس الوقت الذي يتم فيه تطبيق المعيار الجديد 18 IFRS. ويتطلب المعيار 18 IFRS التطبيق بأثر رجعي مع بعض الأحكام الانتقالية المحددة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات
يسري المعيار الجديد على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر

يسمح المعيار 19 IFRS للشركة التابعة المؤهلة (وهي الشركة التابعة التي لا تتمتع بالمساءلة العامة ولها شركة أم نهائية أو وسيطة تُعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) بتقديم إفصاحات مخففة عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في قوائمها المالية.

3- السياسات المحاسبية

أ- المعايير المالية المتبعة:

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

ب- إعداد البيانات المالية:

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

صدر المرسوم التشريعي رقم 293 بتاريخ 24 كانون الأول 2025 وتعليماته التنفيذية بناءً على قرار مصرف سورية المركزي رقم 725/ ح الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2025، والذي قضى باستبدال الأوراق النقدية السورية المعروفة باسم "الليرة السورية القديمة" اعتباراً من 1 كانون الثاني 2026، وإصدار أوراق نقدية جديدة باسم "الليرة السورية الجديدة".

وبأني هذا الاستبدال من خلال شطب صفرين من القيمة الاسمية للعملة القديمة المسحوبة من التداول، وفق معيار التحويل الذي ينص على أن "كل 100 ليرة سورية قديمة خاضعة للسحب تُعادل 1 ليرة سورية من العملة السورية الجديدة".

قام المصرف بعرض البيانات المالية بآلاف الليرات السورية القديمة (ل.س.ق) ما لم يُذكر خلاف ذلك، وذلك وفقاً للتعميم رقم 16/ الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 1 تموز 2024، حيث تم إعداد وعرض هذه البيانات باستخدام العملة السورية القديمة على اعتبار أن عملية استبدال العملة تمثل حدثاً لاحقاً لا يستوجب تعديل الأرقام الواردة فيها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

ج- العملات الأجنبية:

تحوّل كافة العمليات، بما في ذلك الإيرادات والأعباء بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية القديمة بسعر صرف يوم الإدخال في القيود، ثم يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات والحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف المحددة من قبل المصرف المركزي، 11,055 ليرة سورية قديمة للدولار الأمريكي و 12.998.47 ليرة سورية قديمة لليورو كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 13,567 ليرة سورية قديمة للدولار الأمريكي و 14.119.18 ليرة سورية قديمة لليورو كما في 31 كانون الأول 2024). يتم قيد فروقات القطع في بيان الدخل.

إن التدفق النقدي بالعملات الأجنبية الناتج أو المستعمل في مختلف النشاطات كما هو ظاهر في بيان التدفقات النقدية، جرى تحويله إلى الليرة السورية القديمة على أساس سعر الصرف في 31 كانون الأول 2025 وذلك باستثناء رصيد النقد وما يوازي النقد في بداية السنة الذي جرى تحويله على أساس سعر الصرف بنهاية السنة السابقة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

د- الموجودات والمطلوبات المالية:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في بيان الوضع المالي للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. كما تُضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو تطرح منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مباشرة في الربح أو الخسارة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق محاسبياً على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط بيانات من أسواق يمكن ملاحظتها، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة منذ اليوم الأول)؛
 - في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة منذ اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام).
- بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الربح أو الخسارة المؤجلة إلى الربح أو الخسارة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام.

الموجودات المالية

تُثبت جميع الموجودات المالية ويعترف بها في تاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع أحد الأصول المالية بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن الإطار الزمني المحدد من السوق المعني، ويقاس مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL). كما تُثبت تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في الربح أو الخسارة.

يجب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. وعلى وجه التحديد:

- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، لاحقاً بالكلفة المطفأة؛ و
- تقاس أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفها تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تدار على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم بعد ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك، يجوز للمصرف إجراء الاختيار / التعيين غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمصرف أن يختار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة أو لاعتبار محتمل معترف به من المستحوز في مجموعة الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (IFRS 3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يجوز للمصرف اتخاذ قرار غير قابل للإلغاء بتعيين أداة دين تتوافق مع الكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) كما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم التطابق المحاسبي أو تقليله بشكل كبير (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يعتبر تقييم نماذج العمل لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. كما يحدد المصرف نماذج العمل على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يقيم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

لدى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لأصوله المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كليهما.

عندما تُستبعد أداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، يُعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. وعلى النقيض من ذلك، وبخصوص الاستثمار في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لاحقاً إلى الربح أو الخسارة ولكن تحول ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للتدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL) هي:

- الموجودات ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي (SPPI) ؛ أو/و
 - الموجودات المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو الاحتفاظ بها وبيعها؛ أو
 - الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- تقاس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الربح أو الخسارة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها ما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، فإنه يعاد تصنيف الموجودات المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمصرف.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، الموقع، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض). يراقب المصرف مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، والعكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح رقم (36). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عن الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة.

ب - تقييم القيمة العادلة:

تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. عند قياس القيمة العادلة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار، خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

بالإضافة إلى ذلك، ولغايات إعداد التقارير المالية، تم تحديد تسلسل القيمة العادلة الذي يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: إن مدخلات المستوى الأول عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

- المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعاراً معلناً عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول. هذا وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هناك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

إن خسائر تدني قيمة موجودات مسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المحسومة على أساس نسبة الفائدة الفعلية الأصلية. تقيد الخسائر في الأرباح أو الخسائر وتخضع القيمة الدفترية للموجودات لتساوي قيمتها الاستردادية المقدرة. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة، في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود أن القيمة الدفترية للاستثمار بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن حقوق الملكية يتم قيدها في الأرباح أو الخسائر عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل مساهمات، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في الأرباح أو الخسائر. وإن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشكل ديون، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان حقوق الملكية إلا في حال وجود دليل موضوعي على إلغاء إثبات خسارة التدني في القيمة، حيث يتم عندها تحويل الأرباح أو الخسائر المثبتة ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل والدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يحصل "التدني" في الموجودات المالية ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية. ويشار إلى الموجودات المالية ذات التدني الائتماني كموجودات المرحلة 3. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقرض أو المصدر؛ أو
- خرق للعقد مثل الحدث الافتراضي أو المتأخر؛ أو
- قيام المصرف بمنح المقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقرض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بسعر مخفض تخفيضاً كبيراً يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

يقوم المصرف وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الأصول المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI) في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، يعتبر المصرف عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ائتمانياً (POCI)

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ائتمانياً (POCI) بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في الربح أو الخسارة. يؤدي التغير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية لمدة 12 شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ما الذي يشكل زيادة جوهرياً في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل جوهري، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم والجوهري في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث الأولى والثانية والثالثة موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (36).

التخلف عن السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات نسبة احتمال التعثر (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

تعديل واستبعاد الموجودات المالية

يحدث التعديل في الموجودات المالية عند إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للموجودات المالية أو تُعدل بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء على الفور أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة لذلك، سيُشكل إدخال أو تعديل الموائيق القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه الموائيق الجديدة أو المعدلة بعد على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان الميثاق مستوفياً أم لا (على سبيل المثال التغيير في زيادة معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق الموائيق).

عند تعديل الموجودات المالية، يقيم المصرف ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. ووفقاً لسياسة المصرف، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عندما ينتج عنه اختلاف كبير في الشروط.

يلغي المصرف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناتجة عن التعديل مع شروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يحول الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم يحول المصرف أو يحتفظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بشكل جوهري واستمر في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المصرف يعترف بحصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يضطر لدفعها. إذا احتفظ المصرف بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، فإن المصرف يستمر في الاعتراف بالأصل المالي ويقر أيضاً باقتراض مضمون للعائدات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية بالكامل، فإنه يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومجموع الاعتبار المستلم والمدين والأرباح/ الخسائر المتراكمة التي تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر وتراكمت في حقوق الملكية في الربح أو الخسارة، باستثناء الاستثمار في الأسهم المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)، حيث لا تصنف الأرباح/ الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (36).

هـ - الموجودات الثابتة:

جرى إظهار الموجودات الثابتة، على أساس سعر التكلفة التاريخية بآلاف الليرات السورية القديمة بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت. يجري استهلاك الموجودات الثابتة، باستثناء الأرض والدفعات المسبقة على نفقات رأسمالية، بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية باعتماد المعدلات السنوية التالية:

%	
2	مباني
10	تحسينات على المباني
20	معدات وأثاث ووسائل النقل
20	أجهزة الحاسب الآلي
25	وسائل النقل

يمثل الربح أو الخسارة من التفرغ عن أصل من الموجودات الثابتة الفرق بين عائدات التفرغ والقيمة الدفترية للأصل. يتم قيد الربح والخسارة في بيان الدخل. في نهاية كل عام يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك وطول مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغير في التقديرات بأثر مستقبلي.

و- الموجودات الثابتة غير المادية:

تظهر الموجودات الثابتة غير المادية على أساس سعر التكلفة التاريخية بآلاف الليرات السورية القديمة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم ومؤونة التذني في القيمة إن وجدت. بالنسبة للموجودات الثابتة غير المادية التي عمرها الزمني غير محدد، يتم مراجعة التذني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تذني في قيمتها في بيان الدخل. يجري إطفاء الموجودات الثابتة غير المادية على مدى الأعمار الإنتاجية كما يلي:

برامج المعلوماتية 3 - 5 سنوات (20% - 33.33%)

ز - الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة:

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

ح - الانخفاض في قيمة الموجودات الثابتة المادية وغير المادية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لأصوله المادية وغير المادية لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت). القيمة الإستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الإستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الإستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر إعادة التقييم. في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها الإستردادية، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تتوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدني القيمة حالاً في الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدني القيمة كزيادة لوفر إعادة التقييم.

ط - المؤنات:

يتم تكوين المؤونة عندما يكون هنالك التزام حالي على المصرف (قانوني أو استنتاجي) ناتج عن حدث حصل في الماضي، ومن المحتمل تسديد الالتزام ويمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق به. تمثل المؤونة المكونة أفضل تقدير للمبلغ المتوقع لتسديد الالتزام المالي بتاريخ بيان الوضع المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وعدم اليقين المحيطين بهذا الالتزام. عندما تحدد المؤونة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المرتقبة لتسديد الالتزام، فإن قيمتها الدفترية تمثل القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

ي - اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعويض نهاية الخدمة:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أية التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة. إلا في حالات استثنائية يتم تقديرها من قبل الإدارة التنفيذية وبموافقة مجلس الإدارة.

ك - الاعتراف بالإيراد وتحقق المصروف:

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد على أساس الاستحقاق الزمني بالاستناد إلى الأصل ونسبة الفائدة المطبقة باستثناء الفوائد على القروض والتسليفات الظاهرة على الأساس النقدي بحيث يتم قيد إيرادات الفوائد عند تحققها الفعلي. يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن الخدمات المصرفية عند تحققها بموجب العقود. تتحقق أنصبة الأرباح من الاستثمارات عندما يصبح للمصرف الحق باستلام المبالغ العائدة لها.

ل- القروض والتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق مالي نشط. تظهر القروض والتسليفات على أساس الكلفة المعدلة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو فائدتها.

م- كفالات مالية مصرفية:

إن عقود الكفالات المالية المصرفية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة ترتبت لأن مديناً معيناً عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقايضة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان ائتماني).

تُقيّد مطلوبات الكفالات المالية المصرفية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تُحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المعدلة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تُدرج الكفالات المالية المصرفية ضمن حسابات التسوية (في الموجودات) وفي المطلوبات.

ن- التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان الوضع المالي.

س- المشتقات المالية ومحاسبة التحوط:

يقوم المصرف باستخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، والمخاطر الائتمانية متضمنة تلك الناشئة عن العمليات المتوقعة المستقبلية. في بداية إنشاء علاقة التحوط يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، وتتضمن عملية التوثيق، طبيعة المخاطر المتحوط لها، وأهداف واستراتيجيات التحوط.

كذلك عند بداية التحوط يتم قياس علاقة التحوط للتأكد من أن أداة التحوط يتوقع لها أن تكون عالية الفعالية في تعويض مخاطر البند المتحوط له، ويتم قياس فعالية التحوط بشكل ربعي.

يتم اعتبار التحوط عالي الفعالية إذا كان التغير في القيمة العادلة أو بالتدفقات النقدية المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها خلال السنة التي حددت لها أداة التحوط من المتوقع أن يعمل على تعويض الخسارة في البند المتحوط له بالمدى (80%-125%).

في الحالات التي يكون البند المتحوط له عبارة عن عملية مستقبلية متوقعة (Forecast Transaction) يقوم المصرف بقياس فيما إذا تحقق الحدث مستقبلاً عالي الاحتمالية.

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

التحوط للقيمة العادلة (Fair Value Hedge):

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المصرف. يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل ربحاً كان أم خسارة.

أما التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها، تعدل به القيمة الدفترية للبند المتحوط له ويعترف بالتغير في بيان الدخل.

التحوط للتدفقات النقدية (Cash Flow Hedge):

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات المصرف الحالية والمتوقعة (عملية مستقبلية متوقعة).

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في السنة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية:

هو التحوط لمخاطر التغيرات في قيمة صافي الاستثمار في وحدات أجنبية.

عندما تتحقق شروط محاسبة التحوط على تحوط التدفقات النقدية فإنه يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلق بالجزء الفعال من أداة التحوط مباشرة ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل عند بيع الاستثمار في وحدات أجنبية. أما الجزء غير الفعال فيتم تسجيله في بيان الدخل.

ع- تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة دون العادية ومشكوك بتحصيلها والرديئة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الحسومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد الظاهرة في بيان الدخل ما يلي:

- فوائد على موجودات ومطلوبات مالية بالكلفة المطفأة.
- فوائد على استثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- التغيرات في القيمة العادلة لمشتقات مقبولة، بما فيها عدم فعالية التحوط، والبنود المتحوط لها المتعلقة بها عندما تكون مخاطر نسبة الفائدة هي المخاطر المتحوط لها.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وإيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

تتضمن صافي الإيرادات الأخرى من الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر غير تلك المحتفظ بها للمتاجرة ما يلي:

- إيرادات أنصبة الأرباح.
- أرباح / خسائر محققة وغير محققة.
- فروقات الصرف.

يتم الاعتراف بإيراد أنصبة الأرباح عند نشوء الحق باستلام الدفعة. يتم قيد أنصبة الأرباح على الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الإيرادات الأخرى.

ف- حسابات ائتمانية:

تتعدّد جميع الحسابات الائتمانية على أسس غير تقديرية وتنتمي المخاطر والمكافآت ذات الصلة إلى أصحاب الحسابات. بناءً عليه، تتعكس هذه الحسابات خارج بيان الوضع المالي.

ص- حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لأسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة العائد لحملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة بجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية، حسبما ينطبق.

ق- ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25% من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة، ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز لتزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً. يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 3/1238 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ق. الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ربع رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

ر- النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل).

ش- معلومات القطاعات:

قطاع العمل يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي الذي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

4- أحكام محاسبية مهمة ومصادر أساسية للتقديرات والافتراضات

في سياق تطبيق السياسات المحاسبية، على إدارة المصرف أن تستعمل تقديرات وافتراضات متعلقة بالقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات غير المتوفرة من مصادر أخرى. تعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على عامل الخبرة وعلى عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات والافتراضات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بشكل دوري. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في السنة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كانت هذه المراجعة تؤثر حصرياً على هذه السنة، أو في سنة المراجعة وسنوات لاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على السنة الحالية والسنوات اللاحقة.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية: تحديد العدد والوزن النسبي لسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فترة زمنية معينة، والتي تشمل احتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسائر بافتراض التعثر تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية في الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

تحديد القيمة العادلة

إن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ليس لها سعر سوق يمكن لحظه يتطلب استعمال تقنيات تقييم كما هو مذكور في الإيضاح 3 (د). وبالنسبة للأدوات المالية المتداولة بشكل غير متكرر وأسعارها قليلة الشفافية، فإن القيمة العادلة تكون أقل موضوعية، وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام تعتمد على السيولة، والتركيز، وعوامل سوق غير أكيدة، وافتراضات تسعير، ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة المعنية.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول. باعتقاد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي مرت بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن المصرف يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5- نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
32,310,633	28,470,334	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
526,253,220	235,630,326	حسابات جارية وتحت الطلب
48,397,471	-	ودائع لأجل
25,145,830	22,402,597	احتياطي نقدي إلزامي
632,107,154	286,503,257	
(1,186,226)	(149,004)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
630,920,928	286,354,253	

وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي، وذلك بالاستناد إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم 7 الصادر بتاريخ 21 كانون الثاني 2020 الذي حدد بموجبه الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسبة 5% من متوسط ودائع العملاء (مجموع الودائع تحت الطلب، وودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الادخار السكني).

إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى مصرف سورية المركزي خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
599,796,521	-	-	599,796,521	الرصيد كما في بداية السنة
				نقص ناتج عن التغير في أرصدة
(262,978,128)	-	-	(262,978,128)	لدى مصرف سورية المركزي
(40,911,946)	-	-	(40,911,946)	الأرصدة المسددة خلال السنة
(37,873,524)	-	-	(37,873,524)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
258,032,923	-	-	258,032,923	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
448,544,589	448,544,589	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
131,104,918	131,104,918	-	-	زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة
47,311,226	47,311,226	-	-	لدى مصرف سورية المركزي
(48,182,242)	(48,182,242)	-	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
21,018,030	21,018,030	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
599,796,521	599,796,521	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024. فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
1,186,226	1,186,226	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
(527,340)	(527,340)	-	-	نقص ناتج عن التغير في أرصدة
(297,879)	(297,879)	-	-	لدى مصرف سورية المركزي
(212,003)	(212,003)	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
149,004	149,004	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
1,092,949	1,092,949	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
(20,364)	(20,364)	-	-	نقص ناتج عن التغير في أرصدة
987,590	987,590	-	-	لدى مصرف سورية المركزي
(958,671)	(958,671)	-	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
84,722	84,722	-	-	الأرصدة المسددة خلال السنة
1,186,226	1,186,226	-	-	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

6- أرصدة لدى المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
42,260,855	41,759,131	501,724	حسابات جارية وتحت الطلب
125,612,312	125,612,312	-	ودائع استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل
(39,652,105)	(39,650,202)	(1,903)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>128,221,062</u>	<u>127,721,241</u>	<u>499,821</u>	
كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
66,282,793	64,383,044	1,899,749	حسابات جارية وتحت الطلب
326,928,891	326,928,891	-	ودائع استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل
(58,502,144)	(58,497,839)	(4,305)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
<u>334,709,540</u>	<u>332,814,096</u>	<u>1,895,444</u>	

بلغت الأرصدة التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 42,260,854 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 66,892,796 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
393,211,684	62,894,050	-	330,317,634	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	1,701,832	(1,701,832)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
103,374,104	(18,517,072)	(1,460,918)	123,352,094	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في
3,010,670,967	21,792,490	-	2,988,878,477	أرصدة لدى المصارف
(3,269,046,764)	(21,775,064)	-	(3,247,271,700)	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(70,336,824)	(6,714,494)	-	(63,622,330)	الأرصدة المسددة خلال السنة
<u>167,873,167</u>	<u>37,679,910</u>	<u>240,914</u>	<u>129,952,343</u>	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
358,975,317	297,061,332	-	61,913,985	الرصيد كما في بداية السنة
(293,131,276)	(292,035,467)	-	(1,095,809)	نقص ناتج عن التغير في
1,908,079,029	1,899,257,397	-	8,821,632	أرصدة لدى المصارف
(1,581,026,351)	(1,571,278,958)	-	(9,747,393)	الأرصدة الجديدة خلال السنة
314,965	(2,686,670)	-	3,001,635	الأرصدة المسددة خلال السنة
393,211,684	330,317,634	-	62,894,050	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

قام المصرف خلال شهر تموز من عام 2022 بعملية نقل جزء من أرصدته الموظفة في لبنان إلى فرنسا، وذلك بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة أصولاً، بما فيها موافقة مجلس النقد والتسليف التي صدرت بموجب قراره رقم 208/م ن لعام 2022. وقام المصرف بإعادة الأرصدة بتاريخ 7 كانون الثاني 2026، وتم اعلام مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم إ.ع 2026/18 الصادر بتاريخ 3 شباط 2026.

وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 15/م ن بتاريخ 22 شباط 2022، قام المصرف بتصنيف التعرضات الائتمانية المباشرة لدى المصارف في دولة لبنان ضمن المرحلة الثالثة.

وفقاً لقرار مصرف سورية المركزي رقم 734/ل.إ. بتاريخ 21 أيلول 2025، قام المصرف بتكوين مخصص بنسبة تغطية 100% مقابل خسائر انخفاض القيمة عن التعرضات الائتمانية المجمدة والأرصدة الحرة في دولة لبنان.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
58,502,144	5,111,546	-	53,390,598	الرصيد كما في بداية السنة
-	(3,856)	3,856	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(5,754,157)	-	-	(5,754,157)	المحول إلى المخصصات المتنوعة*
312,028	477,652	(2,547)	(163,077)	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في
1,584,813	1,584,813	-	-	أرصدة لدى المصارف
(4,252,144)	(4,252,144)	-	-	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(10,740,579)	(947,125)	-	(9,793,454)	الأرصدة المسددة خلال السنة
39,652,105	1,970,886	1,309	37,679,910	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
				الرصيد كما في نهاية السنة

* قام المصرف بالاحتفاظ بفائض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الحرة الموجودة في الجمهورية اللبنانية والبالغ 5.754.157.348 ليرة سورية قديمة وذلك عن طريق تصنيف هذا الفائض ضمن المخصصات المتنوعة، حيث أن المصرف قام بإعادة الأرصدة بتاريخ 7 كانون الثاني 2026، وتم اعلام مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم إ.ع 2026/18 الصادر بتاريخ 3 شباط 2026.

كما في 31 كانون الأول 2024

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
4,456,953	-	49,477,729	53,934,682
الرصيد كما في بداية السنة			
نقص ناتج عن التغير في			
أرصدة لدى المصارف	(4,088,549)	-	(4,088,549)
الأرصدة الجديدة خلال السنة	14,405,456	-	14,405,456
الأرصدة المسددة خلال السنة	(9,626,628)	-	(9,626,628)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(35,686)	3,912,869	3,877,183
الرصيد كما في نهاية السنة	5,111,546	-	58,502,144

تتمثل التعرضات لدى المصرف اللبناني الفرنسي (الشريك الاستراتيجي) المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بما يلي:

أ. الحسابات الجارية المقيدة:

التعرض الائتماني	التعرض الائتماني	مخصص الخسائر الائتمانية
عملة أصلية	ليرة سورية قديمة	ليرة سورية قديمة
1,522,992	19,796,565	19,796,565
يورو	19,796,565	19,796,565

ب. الحسابات الجارية غير المقيدة:

التعرض الائتماني	التعرض الائتماني	مخصص الخسائر الائتمانية
عملة أصلية	ليرة سورية قديمة	ليرة سورية قديمة
700,730	7,746,569	7,746,569
دولار أمريكي	6,486,762	6,486,762
يورو	3,650,012	3,650,012
كورونا نرويجي	17,883,343	17,883,343

7- إيداعات لدى المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
36,055,000	192,653,440	228,708,440
(581,081)	(3,025,475)	(3,606,556)
35.473.919	189,627,965	225.101.884
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)		
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		

يتكون هذا البند مما يلي:

مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
-	8,886,385	8,886,385
-	(138,316)	(138,316)
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)		
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		

8,748,069 8,748,069 -

فيما يلي الحركة على إيداعات لدى المصارف خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
8,886,385	-	-	8,886,385	الرصيد كما في بداية السنة
				نقص ناتج عن التغير في
(7,241,025)	-	-	(7,241,025)	أرصدة لدى المصارف
241,974,440	-	3,000,000	238,974,440	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(11,055,000)	-	-	(11,055,000)	الإيداعات المسددة خلال السنة
(3,856,360)	-	-	(3,856,360)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>228,708,440</u>	<u>-</u>	<u>3,000,000</u>	<u>225,708,440</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
8,228,110	-	-	8,228,110	الرصيد كما في بداية السنة
				زيادة ناتجة عن التغير في
276,759,868	-	-	276,759,868	أرصدة لدى المصارف
289,051,878	-	-	289,051,878	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(590,497,067)	-	-	(590,497,067)	الإيداعات المسددة خلال السنة
25,343,596	-	-	25,343,596	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>8,886,385</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>8,886,385</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
138,316	-	-	138,316	الرصيد كما في بداية السنة
				نقص ناتج عن التغير في
(303,660)	-	-	(303,660)	إيداعات لدى المصارف
3,881,106	-	29,903	3,851,203	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(61,926)	-	-	(61,926)	الإيداعات المسددة خلال السنة
(47,280)	-	-	(47,280)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>3,606,556</u>	<u>-</u>	<u>29,903</u>	<u>3,576,653</u>	الرصيد كما في نهاية السنة
كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
131,032	-	-	131,032	الرصيد كما في بداية السنة
				زيادة ناتجة عن التغير في
4,361,954	-	-	4,361,954	إيداعات لدى المصارف
4,479,347	-	-	4,479,347	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(9,239,211)	-	-	(9,239,211)	الإيداعات المسددة خلال السنة
405,194	-	-	405,194	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>138,316</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>138,316</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

8- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
		الشركات الكبرى
34,606,618	20,047,848	حسابات جارية مدينة
111,242,350	103,319,745	قروض وسلف
145,848,968	123,367,593	
(7,706,684)	(8,731,682)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(13,415,702)	(14,841,268)	فوائد معلقة
124,726,582	99,794,643	
		الأفراد
1,064,384	14,878	حسابات جارية مدينة
459,778	385,582	قروض وسلف
1,524,162	400,460	
(7,441)	(4,140)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	فوائد معلقة
1,516,721	396,320	
		القروض العقارية
4,986,212	584,065	قروض وسلف
4,986,212	584,065	
(26,748)	(1,979)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(9,849)	-	فوائد معلقة
4,949,615	582,086	
152,359,342	124,352,118	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
(7,740,873)	(8,737,801)	إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(13,425,551)	(14,841,268)	إجمالي الفوائد المعلقة (المحفوظة)
131.192,918	100,773,049	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة 26,920,664 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 أي ما نسبته 21.65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مقابل 20,789,594 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 13.65% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 12,079,396 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 أي ما نسبته 11.03% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (مقابل 7,364,043 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 5.30% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير العاملة 4,352 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 824 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 4,352 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 وتم حجز مخصصات لها بقيمة 824 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

لا توجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة والقطاع العام كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.

لا يوجد ديون معدومة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 6,711 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
152,359,342	20,789,594	5,178,619	126,391,129	الرصيد كما في بداية السنة
-	(2,068)	(21,858,692)	21,860,760	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(409,071)	58,182,657	(57,773,586)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,070,310	(6,068,191)	(2,119)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
				(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في
(58,235,879)	2,147,829	(18,962,398)	(41,421,310)	أرصدة الزبائن
80,586,322	43	507,961	80,078,318	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(48,804,666)	(90,895)	(2,524,637)	(46,189,134)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(1,553,001)	(1,585,078)	(4)	32,081	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>124,352,118</u>	<u>26,920,664</u>	<u>14,455,315</u>	<u>82,976,139</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
101,231,447	80,966,843	1,660,336	18,604,268	الرصيد كما في بداية السنة
-	9,186,923	(9,186,858)	(65)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(10,221,463)	10,385,567	(164,104)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	(415,699)	(235,584)	651,283	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,711)	-	-	(6,711)	الديون المعدومة
(32,460,928)	(32,409,327)	(1,721,620)	1,670,019	(نقص) / زيادة ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
93,620,992	89,324,392	4,296,600	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(10,474,956)	(10,040,538)	(19,822)	(414,596)	التسهيلات المسددة خلال السنة
449,498	(2)	-	449,500	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>152,359,342</u>	<u>126,391,129</u>	<u>5,178,619</u>	<u>20,789,594</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
7,740,873	339,565	160,972	7,240,336	الرصيد كما في بداية السنة
-	412,126	(412,121)	(5)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(190,173)	294,788	(104,615)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	(6)	(152,379)	152,385	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,621,158	(344,961)	658,439	1,307,680	(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان
(15,327)	37,891	(146,070)	92,852	زيادة / (نقص) ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
191,534	185,875	5,655	4	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(254,311)	(163,193)	(56,062)	(35,056)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(546,126)	103	-	(546,229)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>8,737,801</u>	<u>277,227</u>	<u>353,222</u>	<u>8,107,352</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
7,222,893	325,023	32,579	6,865,291	الرصيد كما في بداية السنة
-	266,616	(266,606)	(10)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(130,673)	130,685	(12)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	(1,185)	(6,393)	7,578	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
				(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في
233,351	(193,664)	266,008	161,007	مخاطر الائتمان
(6,711)	-	-	(6,711)	الديون المعدومة
				(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير في
(87,367)	(118,178)	(111,273)	142,084	أرصدة الزبائن
348,303	231,086	117,217	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(146,242)	(39,460)	(1,245)	(105,537)	التسهيلات المسددة خلال السنة
176,646	-	-	176,646	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>7,740,873</u>	<u>339,565</u>	<u>160,972</u>	<u>7,240,336</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

الفوائد المتعلقة:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
11,487,523	13,425,551	الرصيد أول السنة
1,846,408	2,494,802	الفوائد المتعلقة خلال السنة
(181,234)	(40,240)	ينزل الفوائد المحولة للإيرادات
272,854	(1,038,845)	فروق أسعار صرف
<u>13,425,551</u>	<u>14,841,268</u>	الرصيد آخر السنة

9- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
209,592	624,214	موجودات مالية لا يتوفر لها أسعار سوقية*
209,592	624,214	
4,341,440	3,537,600	سندات (مصرف لبنان المركزي)**
(4,341,440)	(3,537,600)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة**
-	-	

* بتاريخ 30 آب 2021 صدرت شهادة ملكية أسهم في مؤسسة ضمان مخاطر القروض لصالح بنك الشرق بملكية 2.095.915 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد ما يعادل 4.12% من رأسمال المؤسسة وقد سددت هذه القيمة كاملة. تم اعتبار القيمة العادلة لهذه الاسهم بتاريخ 31 كانون الأول 2025 و 2024 مطابقة للتكلفة التاريخية.

وبناءً على اجتماع الهيئة العامة غير العادية لمؤسسة ضمان مخاطر القروض المنعقد بتاريخ 27 آب 2024، قامت المؤسسة بزيادة رأسمالها بمقدار 10.000.000.000 ليرة سورية قديمة، وقام المصرف بشراء 4.146.221 سهم بقيمة 414.622.100 ليرة سورية قديمة.

** تم بتاريخ 1 كانون الثاني 2018 شراء سند من مصرف لبنان المركزي بقيمة 320.000 دولار أمريكي.

وفق المواصفات التالية:

المصدر: مصرف لبنان المركزي.

درجة التصنيف الحالية: CCC.

دورية الفائدة: نصف سنوية.

معدلات الفائدة: 6.15%

معدلات العائد: 5.96%

استحقاقات السند: 19 حزيران 2020.

تم استحقاق هذه السندات بتاريخ 19 حزيران 2020. لم يتم الالتزام بدفع قيمة هذه السندات والفوائد المستحقة عليها وعليه قامت إدارة المصرف بتشكيل مؤونة عن كامل قيمة هذه السندات مع الفوائد. إن الزيادة في كل من قيمة السندات ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المقابل لها ناتجة عن تغير سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
4,551,032	209,592	-	4,341,440	الرصيد كما في بداية السنة
414,622	414,622	-	-	شراء موجودات مالية خلال السنة
(803,840)	-	-	(803,840)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
4,161,814	624,214	-	3,537,600	الرصيد كما في نهاية السنة
كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
6,336,168	2,316,328	-	4,019,840	الرصيد كما في بداية السنة
(2,106,736)	(2,106,736)	-	-	استحقاق موجودات مالية خلال السنة
321,600	-	-	321,600	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
4,551,032	209,592	-	4,341,440	الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل الثلاث خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024. فيما يلي الحركة على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
4,341,440	-	-	4,341,440	الرصيد كما في بداية السنة
(803,840)	-	-	(803,840)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
3,537,600	-	-	3,537,600	الرصيد كما في نهاية السنة
كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
4,019,840	-	-	4,019,840	الرصيد كما في بداية السنة
321,600	-	-	321,600	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
4,341,440	-	-	4,341,440	الرصيد كما في نهاية السنة

10- حقوق استخدام الأصول المستأجرة / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
2,982,906	2,982,906
(710,009)	(1,486,285)
2,272,897	1,496,621
96,619	65,820

حقوق استخدام الأصول المستأجرة
مجمع استهلاك حقوق استخدام الأصول المستأجرة
صافي حقوق استخدام الأصول المستأجرة
التزامات عقود التأجير

تتوزع حقوق استخدام الأصول المستأجرة والتزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
249,173	2,272,897
2,250,000	-
(226,276)	(776,276)
2,272,897	1,496,621

الرصيد كما في بداية السنة
إضافات
مصرف الاستهلاك
الرصيد كما في نهاية السنة

تتوزع التزامات عقود التأجير كما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
126,093	96,619
2.250.000	-
(2.284.000)	(34,000)
4,526	3,201
96,619	65,820

الرصيد كما في بداية السنة
إضافات
مبالغ مسددة
مصرف الفوائد
الرصيد كما في نهاية السنة

11- موجودات ثابتة

يتكون هذا البند مما يلي:

الكلفة التاريخية:

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	3,168,888
إضافات	-
تحويلات	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	3,168,888
إضافات	-
تحويلات	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	3,168,888

الاستهلاكات المتراكمة:

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	(402,264)
إضافات أعباء السنة	(62,323)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	(464,587)
إضافات أعباء السنة	(62,323)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	(526,910)

مشاريع قيد التنفيذ:

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	1,393,925
إضافات	7,856,406
مناقلات	-
تحويلات	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	9,250,331
إضافات	-
تحويلات	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	9,250,331

صافي القيمة الدفترية:

الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	11,892,309
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	11,954,632

*تكلفة الموجودات الثابتة المستهلكة بالكامل ولا تزال قيد الاستعمال 1,284,474 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 990,687 ألف ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2024).

المجموع	أحذية الحاسب الآلي	معدات وأثاث ووسائل نقل	تجهيزات المباني	أراضي ومباني
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
9,594,009	176,689	3,248,501	2,999,931	3,168,888
2,384,280	95,500	2,146,672	142,108	-
372,166	-	336,326	35,840	-
12,350,455	272,189	5,731,499	3,177,879	3,168,888
1,271,162	156,407	1,021,408	93,347	-
1,218,996	-	727,690	491,306	-
14,840,613	428,596	7,480,597	3,762,532	3,168,888
(2,839,754)	(85,593)	(1,279,192)	(1,072,705)	(402,264)
(1,006,336)	(30,190)	(633,436)	(280,387)	(62,323)
(3,846,090)	(115,783)	(1,912,628)	(1,353,092)	(464,587)
(1,248,604)	(49,017)	(840,432)	(296,832)	(62,323)
(5,094,694)	(164,800)	(2,753,060)	(1,649,924)	(526,910)
1,629,042	-	-	235,117	1,393,925
8,006,956	-	92,475	58,075	7,856,406
-	-	257,352	(257,352)	-
(372,166)	-	(336,326)	(35,840)	-
9,263,832	-	13,501	-	9,250,331
1,255,621	25,150	739,165	491,306	-
(1,218,996)	-	(727,690)	(491,306)	-
9,300,457	25,150	24,976	-	9,250,331
19,046,376	288,946	4,752,513	2,112,608	11,892,309
17,768,197	156,406	3,832,372	1,824,787	11,954,632

12- موجودات غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

<u>برامج معلوماتية</u>		<u>القيمة الدفترية:</u>	
ألف ل.س.ق.			
371,569		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	
702,873		إضافات	
22,026		تحويلات	
1,096,468		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	
389,780		إضافات	
1,486,248		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	
		<u>الإطفاءات المتراكمة:</u>	
(146,398)		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	
(213,852)		أعباء السنة	
(360,250)		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	
(297,104)		أعباء السنة	
(657,354)		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	
		<u>مشاريع قيد التنفيذ:</u>	
48,974		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	
22,026		إضافات	
(22,026)		تحويلات	
48,974		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	
48,974		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	
		<u>صافي القيمة الدفترية:</u>	
877,868		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2025	
785,192		الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	

13- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
3,654	3,279	فوائد محققة غير مستحقة القبض:
1,513,463	1,465,509	التسهيلات الائتمانية
1,517,117	1,468,788	حسابات لدى المصارف
522	497	طوابع مالية
100,727	155,010	إيجارات مدفوعة مقدماً
552,013	555,194	مصاريف مدفوعة مقدماً
10,017	10,017	تأمينات مدفوعة
34,171	108,466	حسابات مدينة أخرى
127,067	47,793	مدينون مختلفون على عمليات البطاقات (تقاص)
896,687	2,392,995	دفعات مقدمة - مالية دمشق *
1,391,851	1,391,851	موجودات ثابتة آلت ملكيتها للمصرف
4,630,172	6,130,611	وفاء لديون مستحقة (ضمن مزاد علني) **

* عبارة عن تكليف بضريبة رواتب وأجور مع غرامات مستحقة عليها، صادر عن مديرية مالية دمشق عن السنوات من 2013 إلى 2020. حيث قامت إدارة المصرف بتسديد مبلغ التكليف مع الاعتراض على صحته والتأكيد على عدم قبول المصرف به، كما تم الاعتراض إلى لجنة الطعن كون هذا التكليف لا يستند إلى أي حقائق أو أساس واضح ومنطقي، لاحقاً صدر قرار لجنة الطعن برفض هذا الاعتراض، وعليه قامت إدارة المصرف برفع اعتراض إلى لجنة إعادة النظر بالتزامن مع اتخاذ إجراءات أخرى لحفظ حقوق المصرف تتمثل برفع دعوى قضائية إلى الجهات المختصة مدعمه بمجموعة من الحقائق والبراهين التي تؤكد على عدم أحقية هذا التكليف وتحفظ المصرف عليه.

بتاريخ 12 تشرين الأول 2025 صدر القرار رقم 6/350 لعام 2025 من محكمة القضاء الإداري، والمتضمن إلزام جهة الإدارة المدعى عليها بأن تقيد للمصرف فرق الضريبة المسددة من قبل المصرف، وذلك بعد احتسابها بناءً على تقييم لجنة الخبرة الخماسية. تم الطعن بقرار محكمة القضاء الإداري من قبل المصرف، والدعوى مؤجلة إلى 27 نيسان 2026 لتوحيد الطعون ومن ثم السير بإجراءات المحاكمة.

كما يتضمن هذا المبلغ تكليف بضريبة رواتب وأجور مع غرامات مستحقة عليها، صادر عن مديرية مالية دمشق عن السنوات من 2021 إلى 2023، حيث قام المصرف بكافة الإجراءات اللازمة والاعتراضات والتقدم بطلب عارض للمحكمة، تضمن طلب الحكم للجهة الموكلة باسترداد ما سدده لمديرية المالية، وتأجلت الدعوى إلى 19 نيسان 2026 لجواب الإدارة على الطلب العارض.

** هي عبارة عن عقارات آلت ملكيتها لبنك الشرق بنتيجة مشاركته بمزاد علني طرح لبيعها، لاحقاً سيتم تسجيل (بيع) هذه العقارات. تم استملاك هذه العقارات خلال عام 2024 ولا يوجد أي عقارات جديدة مستملكة خلال عام 2025.

14- وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة (19) للفقرة (1) من القانون رقم (28) لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف. يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
2,304,602	1,209,275	ليرة سورية قديمة
40,729,300	34,073,986	دولار أمريكي
<u>43,033,902</u>	<u>35,283,261</u>	

فيما يلي الحركة على وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
43,033,902	-	-	43,033,902	الرصيد كما في بداية السنة
(128,861)	-	-	(128,861)	التغير في أرصدة الوديعة
(7,621,780)	-	-	(7,621,780)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>35,283,261</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>35,283,261</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
37,990,801	-	-	37,990,801	الرصيد كما في بداية السنة
2,026,004	-	-	2,026,004	الأرصدة الجديدة خلال السنة
3,017,097	-	-	3,017,097	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
<u>43,033,902</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>43,033,902</u>	الرصيد كما في نهاية السنة

15- ودائع المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
2,797,998	-	2,797,998	حسابات جارية
13,950,000	-	13,950,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل)
550,000	-	550,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
17,297,998	-	17,297,998	
كما في 31 كانون الأول 2024			
المجموع	مصارف خارجية	مصارف محلية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
6,255,438	-	6,255,438	حسابات جارية
200,000	-	200,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل)
33,800,000	-	33,800,000	ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)
40,255,438	-	40,255,438	

16- ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
441,040,753	216,447,260	حسابات جارية وتحت الطلب
2,095,775	1,907,199	ودائع التوفير
165,324,223	120,710,170	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
6,307,592	6,420,007	الحسابات المجمدة
614,768,343	345,484,636	

بلغت ودائع القطاع العام السوري 19,389,065 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 أي ما نسبته 5,61% من إجمالي الودائع (مقابل 34,990,036 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 5,69% من إجمالي الودائع).

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 222,867,267 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 أي ما نسبته 64.51% من إجمالي الودائع (مقابل 447,348,345 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 أي ما نسبته 72,77% من إجمالي الودائع).

بلغت الحسابات المجمدة (مقيدة السحب) المكونة من حسابات المتوفين وحسابات خاصة بالبيع العقاري وحسابات شركات قيد التأسيس مبلغ 6,420,007 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 6,307,592 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

17- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
18,487,022	1,650,000	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
19,855,192	45,437,961	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
2,136,212	-	تأمينات مقابل تعهدات تصدير
138,130	136,030	تأمينات نقدية أخرى*
<u>40,616,556</u>	<u>47,223,991</u>	

* تمثل التأمينات النقدية الأخرى تأمينات مقابل الصناديق الحديدية المؤجرة لعملاء المصرف.

18- مخصصات متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
2,747,575	1,791,744	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
7,575	1,519	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة
30,000	5,804,157	مخصص لمواجهة أعباء محتملة*
272,000	276,000	مخصص تقلبات أسعار القطع
<u>3,057,150</u>	<u>7,873,420</u>	

بناءً على المادة السابعة من القرار رقم 362/م/ن/ب1 يجب على المصارف أن تقوم في نهاية كل شهر بتكوين مؤونة مقابل تقلب أسعار القطع تعادل على الأقل نسبة 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق.

* قام المصرف بالاحتفاظ بفائض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الحرة الموجودة في الجمهورية اللبنانية والبالغ 5.754.157.348 ليرة سورية قديمة وذلك عن طريق تصنيف هذا الفائض ضمن المخصصات المتنوعة، حيث أن المصرف قام بإعادة الأرصدة بتاريخ 7 كانون الثاني 2026، وتم اعلام مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم إ.ع 2026/18 الصادر بتاريخ 3 شباط 2026.

كما في 31 كانون الأول 2025

رصيد	فروقات	ما تم	المستخدم	المكون	المحول من مخصص	بداية السنة
نهائية السنة	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
1,519	-	(16,540)	-	10,484	-	7,575
1,791,744	(219,653)	(736,178)	-	-	-	2,747,575
5,804,157	-	-	(30,000)	50,000	5,754,157	30,000
276,000	-	(588,081)	-	592,081	-	272,000
7,873,420	(219,653)	(1,340,799)	(30,000)	652,565	5,754,157	3,057,150

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
مخصص لمواجهة أعباء محتملة
مخصص تقلبات أسعار القطع

كما في 31 كانون الأول 2024

رصيد	فروقات	ما تم	المستخدم	المكون	بداية السنة
نهائية السنة	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
7,575	-	(331)	-	5,216	2,690
2,747,575	74,388	(79,569)	-	10,406	2,742,350
30,000	-	(35,997)	(14,003)	30,000	50,000
272,000	-	(229,000)	-	365,000	136,000
3,057,150	74,388	(344,897)	(14,003)	410,622	2,931,040

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - كفالات مصارف مالية
مخصص لمواجهة أعباء محتملة
مخصص تقلبات أسعار القطع

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
22,670,348	4,352	5,960	22,660,036	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(17,092,629)	17,092,629	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	20,225,153	(20,225,153)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(87,794)	-	-	(87,794)	نقص ناتج عن التغير في أرصدة الزبائن
(3,421,942)	-	(1,864,577)	(1,557,365)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(1,482,055)	-	(1,270,282)	(211,773)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
17,678,557	4,352	3,625	17,670,580	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
689,359	6,687	3,625	679,047	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	(20,125,462)	20,125,462	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,335)	18,000,967	(17,998,632)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
21,455,608	-	-	21,455,608	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(148,407)	-	-	(148,407)	التسهيلات المسددة خلال السنة
673,788	-	2,126,830	(1,453,042)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
22,670,348	4,352	5,960	22,660,036	الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على السقوف والتسهيلات غير المستغلة (المباشرة و غير المباشرة) خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
-	-	-	-	الرصيد كما في بداية السنة
-	-	-	-	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
2,020,000	2,020,000	-	-
(2,020,000)	(2,020,000)	-	-
-	-	-	-

الرصيد كما في بداية السنة

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المستغلة خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
7,575	6,751	-	824
-	(2,975)	2,975	-
7,414	-	7,414	-
29	96	(67)	-
(13,499)	(3,177)	(10,322)	-
1,519	695	-	824

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

زيادة ناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان

زيادة / (نقص) ناتج عن التغير

في أرصدة الزبائن

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
2,690	1,866	-	824
-	9	(9)	-
-	(5)	5	-
(5)	(9)	4	-
1,510	1,510	-	-
3,687	3,687	-	-
(307)	(307)	-	-
7,575	6,751	-	824

الرصيد كما في بداية السنة

ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى

ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية

(نقص) / زيادة ناتجة عن التغير

في مخاطر الائتمان

زيادة ناتجة عن التغير في أرصدة الزبائن

التسهيلات الجديدة خلال السنة

التسهيلات المسددة خلال السنة

الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مجمل أرصدة كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
148,749,503	148,749,503	-	-
(11,800,145)	(11,800,145)	-	-

الرصيد كما في بداية السنة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

الرصيد كما في نهاية السنة	136,949,358	-	-	136,949,358
كما في 31 كانون الأول 2024				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
الرصيد كما في بداية السنة	144,932,364	-	7,018	144,939,382
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(7,018)	(7,018)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	3,817,139	-	-	3,817,139
الرصيد كما في نهاية السنة	148,749,503	-	-	148,749,503

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - كفالات مصارف مالية خلال السنة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
الرصيد كما في بداية السنة	2,747,575	-	-	2,747,575
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة كفالات مصارف مالية	(736,178)	-	-	(736,178)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(219,653)	-	-	(219,653)
الرصيد كما في نهاية السنة	1,791,744	-	-	1,791,744

كما في 31 كانون الأول 2024				
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
الرصيد كما في بداية السنة	2,735,332	-	7,018	2,742,350
نقص ناتج عن التغير في				
أرصدة كفالات مصارف مالية	(62,145)	-	-	(62,145)
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	(7,018)	(7,018)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	74,388	-	-	74,388
الرصيد كما في نهاية السنة	2,747,575	-	-	2,747,575

19- مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
2,488,616	531,458

مخصص ضريبة الدخل

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي واحتساب مصروف ضريبة الدخل:

كما في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
50,094,614	(73,529,075)

صافي (الخسارة) / الربح قبل الضريبة

يضاف:

استهلاك المباني

استهلاك تحسينات المباني عن فروع مشتركة

مصروف مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة

مخصص تقلبات أسعار القطع

خسائر ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي

مخصصات متنوعة (إيضاح 18)

تبرعات

ينزل:

استرداد مخصص التعرضات الائتمانية المنتجة **

استرداد مخصصات متنوعة (إيضاح 18)

فوائد محققة خارج الجمهورية العربية السورية

أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي

(الخسارة) / الربح الضريبي

معدل الضريبة

مصروف ضريبة الدخل

ضريبة إعادة الإعمار 10%

رسم إدارة محلية 10%

ضريبة دخل عن سنوات سابقة *

ضريبة الدخل

* يمثل هذا المبلغ رسم الإدارة المحلية عن عام 2024.

قام المصرف باعتبار التبرعات مرفوضة ضريبياً بناءً على المادة رقم 2 من المرسوم التشريعي رقم 30 الصادر بتاريخ 28 آب 2023 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم

24 لعام 2003. قام مصرف سورية المركزي بمخاطبة الهيئة العامة للضرائب والرسوم لبيان المعالجة الضريبية الواجب اتباعها بخصوص التبرع لصالح مركز التدريب

والتأهيل المصرفي، حول اعتبار هذا التبرع مصروف مقبول ضريبياً أو مرفوض، ولم ترد أي توجيهات بهذا الخصوص.

لا يوجد ضريبة دخل كما في 31 كانون الأول نتيجة الخسارة الضريبية (مقابل 2,014,967,058 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

احتساب ضريبة ربع رؤوس أموال متداولة على فوائد محققة من الخارج:

31 كانون الأول	
2024	2025
13,829,675	10,694,364

الفوائد المحققة في الخارج

1,382,967	1,069,436	ضريبة ربع رؤوس الأموال في الخارج
138,297	106,944	ضريبة إعادة الإعمار 10%
138,297	106,944	ضريبة إدارة محلية 10%
<u>1,659,561</u>	<u>1,283,324</u>	إجمالي ضريبة ربع رؤوس الأموال في الخارج

بلغت ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة 1,283,323,682 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 1,659,560,993 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

إن حركة مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
7,302,824	2,488,616	الرصيد بداية السنة
(8,488,736)	(3,423,661)	ضريبة مدفوعة
1,659,561	1,283,324	ضريبة ربع على فوائد محققة من الخارج*
<u>2,014,967</u>	<u>183,179</u>	ضريبة دخل السنة
<u>2,488,616</u>	<u>531,458</u>	الرصيد نهاية السنة

* يحتسب المصرف مؤونة ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة على إيرادات المصرف المتحققة خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 24/ لعام 2003 والقرار رقم 3/1238 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 29 نيسان 2019، والذي حدد الضريبة بمعدل 7.5% من إجمالي الإيرادات في الخارج بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019.

بموجب أحكام المادة رقم 24 من المرسوم التشريعي رقم 30/ الصادر بتاريخ 28 آب 2023 والقرار رقم 1858/ ق. الصادر بتاريخ 5 تشرين الأول 2023 المتضمن التعليمات التنفيذية للمرسوم السابق، تم تعديل معدل ضريبة دخل ربع رؤوس الأموال المتداولة من نسبة 7.5% إلى نسبة 10% من إجمالي الإيرادات في الخارج ابتداءً من 1 تشرين الأول 2023 بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 10% من قيمة الضريبة ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من قيمة الضريبة.

بتاريخ 8 كانون الأول 2020 صدر قرار لجنة الطعن عن تكاليف الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015، و2016 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذه السنوات، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

بتاريخ 1 شباط 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكليف عام 2017 والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام، ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة.

تاريخ 7 كانون الأول 2021 صدر قرار لجنة الطعن عن تكليف عام 2018، والذي تم من خلاله تثبيت التكاليف المؤقت لهذا العام ولم يعترض المصرف على قرار هذه اللجنة. وبذلك تكون كافة التكاليف الضريبية عن الأعوام 2009 لغاية 2018 هي تكاليف قطعية.

** تم الاستمرار بتطبيق التعميم رقم ص 16\1445 الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 23 آذار 2022 المتضمن اعتبار مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة كنفقة مقبولة ضريبياً.

20- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
1,698,538	94,905	فوائد مستحقة لحسابات المصارف
2,351,269	606,048	فوائد محققة غير مستحقة الدفع لحسابات الزبائن
15,541,399	6,088,634	شيكات مصرفية وأوامر دفع
1,032,340	678,881	شيكات مصدقة

121,011	227,836	اشتراكات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المستحقة
349,166	239,232	ضرائب مقطوعة على رواتب وأجور الموظفين
272,987	212,560	ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة
12,254	830,743	رسوم حكومية مستحقة
160,600	130,600	مصاريف كهرباء وهاتف مستحقة الدفع
902,612	906,216	دائنون مختلفون
141,643	265,633	موردون
87,800	130,369	أرصدة دائنة أخرى
50,409	6,571	دائنون مختلفون على عمليات التقاص
743,338	485,907	نفقات مستحقة الدفع
<u>23,465,366</u>	<u>10,904,135</u>	

21- رأس المال المكتتب به والمدفوع

إن أسهم المصرف البالغة 257.812.500 سهم موزعة بين ليرة سورية قديمة ودولار أمريكي كما يلي:

القيمة المعادلة	ليرة سورية قديمة	دولار أمريكي	عدد الأسهم	كما في 31 كانون الأول 2025
بتاريخ الاكتتاب	ألف ل.س.ق.			
				رأس المال المدفوع بالليرة
1,173,830	1,173,830	-	11,738,300	السورية القديمة
1,326,170	-	28.954.529	13,261,700	رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي
21,872,194	21,872,194	-	218,721,944	زيادات رأس المال بالليرة السورية
1.409.056	-	1.066.335	14.090.556	زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي
<u>25,781,250</u>	<u>23.046.024</u>	<u>30.020.864</u>	<u>257,812,500</u>	

القيمة المعادلة	ليرة سورية قديمة	دولار أمريكي	عدد الأسهم	كما في 31 كانون الأول 2024
بتاريخ الاكتتاب	ألف ل.س.ق.			
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.			
1,173,830	1,173,830	-	11,738,300	رأس المال المدفوع بالليرة السورية القديمة
1,326,170	-	28.954.529	13,261,700	رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي
21,872,194	21,872,194	-	218,721,944	زيادات رأس المال بالليرة السورية
1.409.056	-	1.066.335	14.090.556	زيادات رأس المال بالدولار الأمريكي
25,781,250	23.046.024	30.020.864	257,812,500	

بتاريخ 8 أيار 2024، عقدت الهيئة العامة عبر العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف، وقررت زيادة رأس المال بنسبة 400% عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 بمبلغ وقدره 20.625.000 ألف ليرة سورية قديمة، ليصبح رأس مال المصرف بعد الزيادة 25.781.250 ألف ليرة سورية قديمة موزع على 257.812.500 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية قديمة للسهم الواحد، وتوزيع الأسهم الناجمة عن هذه الزيادة للمساهمين مجاناً وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية. بلغت مصاريف زيادة رأس المال المدفوعة 179.188.000 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024 توزعت بين 94.875.500 ليرة سورية قديمة رسم الطابع على زيادة رأس المال و 8.000.000 ليرة سورية قديمة بدل دراسة طلب إصدار أسهم زيادة رأس المال و 61.875.000 ليرة سورية قديمة بدل التسجيل لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية و 14.437.500 ليرة سورية قديمة بدل التسجيل لدى سوق دمشق للأوراق المالية/مركز المقاصة والحفظ المركزي.

بتاريخ 16 تموز 2024، حصل المصرف على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بزيادة رأس المال وتم تخصيص الأسهم المذكورة (كأسهم مجانية) على المساهمين المسجلين بتاريخ اكتساب الحق المعتمد من الهيئة يوم 9 تموز 2024 كل بحسب نسبة مساهمته في رأس المال وعليه عدلت المادة رقم 6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك.

بلغت قيمة الأسهم المجانية بالعملة الأجنبية 1,943,068 درهم اماراتي ما يعادل 7,178,101,236 ليرة سورية قديمة، قام المصرف بتشكيل مركز قطع بنوي بنفس القيمة، وحصل المصرف على موافقة مصرف سورية المركزي على عملية ترميم مركز القطع البنوي بالقرار رقم (210/ل إ) الصادر بتاريخ 13 آذار 2025. إن الحركة على مركز القطع البنوي خلال السنة هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
376,999,517	414,354,200	الرصيد كما في بداية السنة
7.565.343	3,557,040	الأرصدة الجديدة خلال السنة
29.789.340	(77,266,486)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
414,354,200	340,644,754	الرصيد كما في نهاية السنة*

*بلغ مركز القطع البنوي المكوّن بالدولار الأمريكي 8,965,788 ومركز القطع البنوي المكوّن بالدرهم الإماراتي 80,236,252 كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 8,965,788 بالدولار الأمريكي و 79,236,252 بالدرهم الإماراتي كما في 31 كانون الأول 2024).

22- الاحتياطي القانوني والخاص

حددت المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 الاحتياطي القانوني بمعدل 10 % من صافي الأرباح السنوية بحيث يمكن التوقف عند بلوغه 25% من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال. تم تعريف الأرباح الصافية حسب المادة 200 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 بأنها تشكل الفارق بين مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات والاستهلاك قبل تنزيل مخصص ضريبة الدخل على الأرباح.

بلغ الاحتياطي القانوني 3,693,330,933 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 3,319,589,893 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

بلغ الاحتياطي الخاص 6,710,037,783 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 6,336,296,743 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

بالاستناد إلى ما سبق وبالإشارة إلى التعميمات الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، تم احتساب الاحتياطي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	(الخسارة) / الربح قبل الضريبة
50,094,614	(73,529,075)	صافي أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
(29,789,340)	77,266,486	
20,305,274	3,737,411	
2,030,527	373,741	الاحتياطي القانوني (10%)
2,030,527	373,741	الاحتياطي الخاص (10%)
		إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	رصيد بداية السنة
1,289,062	3,319,589	بضاف احتياطي قانوني
2,030,527	373,741	رصيد نهاية السنة
3,319,589	3,693,330	إن حركة الاحتياطي الخاص كما يلي:
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	رصيد بداية السنة
4,305,769	6,336,296	بضاف احتياطي خاص
2,030,527	373,741	رصيد نهاية السنة
6,336,296	6,710,037	

23- أرباح متراكمة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م/ ن/ ب1 لعام 2008 والتعميم رقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل الأرباح المتراكمة لفروقات القطع غير المحققة وهي أرباح غير قابلة للتوزيع وغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المتراكمة.

حقق المصرف أرباح محققة صافية بعد الضريبة وقبل تخصيص الاحتياطات القانوني والخاص للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 2,270,907,885 ليرة سورية قديمة (مقابل 16,630,745,882 ليرة سورية قديمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

بلغ رصيد الأرباح المتراكمة المحققة كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 15,961,999,707 ليرة سورية قديمة (مقابل 14,438,573,902 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

تم عام 2024 تخفيض المصاريف المتعلقة بزيادة رأس المال بشكل مباشر من الأرباح المتراكمة والتي تتضمن ما يلي:

المبلغ	
ألف ل.س.ق.	
8,000	بدل دراسة طلب إصدار الأسهم لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
14,437	إيداع أسهم الزيادة لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي
94,876	بدل رسم الطابع النسبي على زيادة رأس المال
61,875	بدل تسجيل أسهم زيادة رأس المال في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
179,188	

بلغ رصيد الأرباح المتراكمة غير المحققة كما في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 322,381,124,225 ليرة سورية قديمة (مقابل 399,647,610,049 ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

حقق المصرف صافي خسارة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مبلغ 77,266,485,824 ليرة سورية قديمة (مقابل أرباح صافية بمبلغ 29,789,339,864 ليرة سورية قديمة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).

24- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند من فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
66,415	114,656
20,025,641	16,675,772
175,151	-
20,267,207	16,790,428
13,829,675	10,694,364
1,291,242	1,209,330
102,685	-
15,223,602	11,903,694
35,490,809	28,694,122

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

حسابات جارية مدينة

قروض وسلف

استردادات من فوائد محفوظة

أرصدة وإيداعات لدى مصارف خارجية

أرصدة وإيداعات لدى مصارف داخلية

استثمارات مالية - سندات حكومية

25- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند من أعباء فوائد ناتجة عن:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2024	2025
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
-	14
209,116	209,936
10,045,807	9,803,005
212,362	293,489
10,467,285	10,306,444
3,941,311	3,144,369
14,408,596	13,450,813

ودائع زبائن:

حسابات جارية

ودائع توفير

ودائع لأجل وخاضعة لإشعار

التأمينات النقدية

ودائع مصارف

26- الرسوم والعمولات الدائنة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
397,606	241,812	عمولات تسهيلات مباشرة
1,680,662	2,310,717	عمولات تسهيلات غير مباشرة
665,317	769,741	عمولات إدارة الحسابات وإصدار بطاقات
34,778,072	20,890,422	عمولات التحويلات والشيكات وعمليات نقدية أخرى
119,965	121,075	عمولات الاشتراكات (صناديق حديدية)
2,226	10	عمولات أخرى
<u>37,643,848</u>	<u>24,333,777</u>	

27- الرسوم والعمولات المدينة

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
8,986,984	6,753,449	عمولات مدفوعة على العمليات بين المصارف
<u>8,986,984</u>	<u>6,753,449</u>	

28- إيرادات تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
164,109	372,369	استرداد مصاريف مستحقة وإيرادات أخرى
<u>164,109</u>	<u>372,369</u>	

29- نفقات موظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
11,015,101	12,122,218	رواتب الموظفين
585,554	495,195	نفقات التدريب والتأهيل
985,902	1,408,636	مساهمة المصرف في التأمينات الاجتماعية
-	54,278	تعويض نهاية الخدمة
4,557,967	2,589,112	مكافآت وعلاوات
110,118	-	ملابس موظفين
107,894	108,149	نفقات توظيف*
650,970	190,332	تعويضات خاضعة لضريبة الرواتب**
266,452	226,553	مزايأ أخرى خاضعة للضريبة
437,987	671,789	التأمين الصحي
802,491	718,250	تنقلات
<u>19,520,436</u>	<u>18,584,512</u>	

* يتألف هذا البند من نفقات فحوصات طبية ما قبل التوظيف، رسوم إقامة للموظفين الأجانب ورسوم أخرى.

** يتألف هذا البند من تعويض مدارس، أتعاب عمل إضافي وتعويض صندوق.

30- مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

فيما يلي مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
(825,219)	-	-	(825,219)	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
(2,355,303)	(163,077)	1,309	(2,193,535)	أرصدة لدى المصارف
3,515,520	-	29,903	3,485,617	إيداعات لدى المصارف
1,543,054	1,413,245	192,250	(62,441)	تسهيلات ائتمانية مباشر
(6,056)	-	-	(6,056)	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مستغلة
(736,178)	-	-	(736,178)	كفالات مصارف مالية
<u>1,135,818</u>	<u>1,250,168</u>	<u>217,793</u>	<u>(337,812)</u>	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
8,555	8,555	-	-	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
690,279	690,279	-	-	أرصدة لدى المصارف
(397,910)	(397,910)	-	-	إيداعات لدى المصارف
348,045	14,542	128,393	205,110	تسهيلات ائتمانية مباشر
4,885	4,885	-	-	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مستغلة
(69,163)	(62,145)	-	(7,018)	كفالات مصارف مالية
<u>584,691</u>	<u>258,206</u>	<u>128,393</u>	<u>198,092</u>	

31- مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
539,349	407,112	نفقات سفر متعلقة بالأنشطة التشغيلية للمصرف
278,371	316,151	الاشتراكات في هيئات
332,838	225,046	الرسوم والضرائب ونفقات قانونية
362,190	654,291	الدعاية والإعلان وعلاقات عامة
133,574	140,844	نفقات استقبال
1,801,733	1,080,171	أتعاب مهنية واستشارية
2,564,498	3,030,382	الصيانة والإصلاح ونفقات حراسة
514,933	572,239	تأمين ضد الأخطار والحريق
4,048,331	3,223,704	المياه والكهرباء والتدفئة
399,318	879,510	نفقات الاتصالات وتقانة المعلومات
1,018,489	656,498	المطبوعات والقرطاسية
125,631	113,416	مصاريف إيجار
306,424	305,412	البريد والشحن
1,624,225	1,385,431	تعويضات مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
77,120	75,262	مصاريف السيارات
68,196	13,500	مصاريف البطاقات
13,288	936,376	أخرى مختلفة
<u>14,208,508</u>	<u>14,015,345</u>	

32- ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تم احتساب حصة السهم الأساسية والمخفضة كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
46,420,085,746	(74,995,577,939)	صافي (خسارة) / ربح السنة (ليرة سورية قديمة)
257,812,500	257,812,500	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
180.05	(290.89)	(خسارة) / ربحية السهم الأساسية والمخفضة (ليرة سورية قديمة)

تتطابق ربحية السهم الأساسية والمخفضة في القيمة لعدم وجود أدوات أصدرها المصرف ذات تأثير على حصة السهم في الأرباح عند تحويلها.

33- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
558,563,853	264,100,660	النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي *
		يضاف:
393,211,684	167,873,167	أرصدة لدى المصارف (استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل)
		ينزل:
(6,455,438)	(16,747,998)	ودائع المصارف (استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل)
945,320,099	415,225,829	

* لا يستخدم احتياطي الودائع لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

34- عمليات الأطراف ذات العلاقة

تتضمن الأطراف ذات العلاقة:

1. المساهمين الذين يمتلكون 10% أو أكثر من حقوق التصويت في المصرف أو الشركة الحليفة (بنك SBA) ويقصد بذلك التعاملات مع الشرك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي.
2. أعضاء مجلس إدارة المصرف والشركات المرتبطة بهم وأقربائهم من الدرجة الرابعة وأنسبائهم حتى الدرجة الثانية.
3. الإدارة التنفيذية وتشمل المدير العام ونوابه ومساعديه ومديري المديرات والأقسام التابعة له ومديري المكاتب التابعة لمجلس الإدارة.

كما في 31 كانون الأول 2025

كما في 31 كانون الأول 2024	المجموع	ألف ل.س.ق.	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	الشركة الأم	الشركة الحليفة (SBA)	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	الشركة الأم	ألف ل.س.ق.
391,311,935	164,323,165	-	-	126,643,256	37,679,909	أرصدة لدى المصارف			
(58,480,197)	(39,644,408)	-	-	(1,964,499)	(37,679,909)	مؤونة مكونة على الحسابات الجارية			
8,886,385	192,653,440	-	-	192,653,440	-	ودائع لأجل لدى المصارف			
(1,133,425)	(138,316)	-	-	(3,011,946)	-	مؤونات مكونة على ودائع لأجل			
(17,642)	976,878	-	-	976,878	-	فوائد مستحقة غير مقبوضة			
129,272	(15,272)	-	-	(15,272)	-	مؤونات مكونة على فوائد مستحقة غير محقة			
342,824,862	315,297,057	15,200	15,200	-	-	قروض كبار الموظفين			
		15,200	15,200	315,281,857	-				
2,768,827	463,228	463,228	463,228	-	-	حسابات أعضاء مجلس الإدارة			
607	-	-	-	-	-	وكبار الموظفين وكبار المساهمين			
2,769,434	463,228	463,228	463,228	-	-	فوائد مستحقة غير مدفوعة			
167,421,064	154,138,863	17,189,505	17,189,505	136,949,358	-	ب-بنود خارج الميزانية			
(19,605,139)	(2,747,575)	(1,791,743)	-	(1,791,743)	-	كفالات مصارف مالية			
145,068,350	(18,048,981)	(18,048,981)	(18,048,981)	-	-	مخصصات كفالات مصارف مالية			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	134,298,139	(859,476)	(859,476)	135,157,615	-	ضمانات كفالات مصارف مالية			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2025	2025	2025	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025					
2024	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين	المساهمين وكبار الموظفين	الشركات الحليفة	الشركة الأم				

ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
13,842,847	10,694,620	256	10,694,364	-
(7,603)	(8,132)	(8,132)	-	-
13,835,244	10,686,488	(7,876)	10,694,364	-
1,998,094	1,756,094	535,338	1,220,756	-
(8,877,479)	(5,911,410)	-	-	(5,911,410)
(6,879,385)	(4,155,316)	535,338	1,220,756	(5,911,410)
6,955,859	6,531,172	527,462	11,915,120	(5,911,410)

ج- بنود بيان الدخل

فوائد دائنة

فوائد مدينة

عمولات دائنة

عمولات مدينة

إن جميع التعاملات المسموحة مع الأطراف ذوي العلاقة تتم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات السارية مع الزبائن.

بلغت معدلات الفوائد على القروض الممنوحة لكبار الموظفين بين 8.5% و 9% في عام 2025 و 8.5% و 10% في عام 2024.

بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصرف الأم 3.70% على الدولار الأمريكي في عام 2025 (مقابل 4.38% على الدولار الأمريكي في عام 2024).

بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف الحليفة بين 2.9% و 3.3% على الدرهم الإماراتي في عام 2025 (مقابل 3.88% على الدرهم الإماراتي في عام 2024).

بلغ معدل الفائدة على الودائع لدى المصارف الحليفة بين 1.7% و 1.9% على اليورو في عام 2025 (مقابل 2.8% على اليورو في عام 2024).

تم تعويض أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمساهمين خلال عام 2025 بمبلغ إجمالي قدره 1,267,283 ألف ليرة سورية قديمة مقابل تعويض عضوية مجلس إدارة وتحمل المسؤوليات بما فيها مصروف الضريبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى مصاريف الانتقال والإقامة لحضور اجتماعات المجلس ولجانه ومهام الإشراف على عمل إدارة المصرف (مقابل مبلغ 1,576,886 ألف ليرة سورية قديمة عن عام 2024).

أقرت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها بتاريخ 21 أيار 2025 عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2024 بناءً على طلبهم.

د-تعويضات الإدارة التنفيذية

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
6,914,224	4,482,632	رواتب الإدارة العليا
3,231,155	1,468,628	المكافآت
-	50,000	تعويضات نهاية خدمة
15,758	56,929	إجازات مدفوعة
<u>10,161,137</u>	<u>6,058,189</u>	

35- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

أولاً: القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية.

31 كانون الأول 2024		31 كانون الأول 2025	
النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
-	630,920,928	286,354,253	286,354,253
-	334,709,540	128,221,062	128,221,062
-	8,748,069,748,069	225,101,884	225,101,884
(4,168,092)	127,024,826	102,133,159	100,773,049
-	209,592	-	624,214
-	43,033,902	35,283,261	35,283,261
(4,168,092)	1,144,646,857	777,717,833	776,357,723
-	40,255,438	17,297,998	17,297,998
235,078	614,533,265	345,484,636	345,484,636
-	40,616,556	47,223,991	47,223,991
235,078	695,405,259	410,006,625	410,006,625
3,933,014)			

تم الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق دون السنة بالقيمة الدفترية، وبالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة بالقيمة العادلة، وذلك باحتساب التقلّات النقدية المستقبلية المتوقعة منها باستخدام معدل حسم بلغ 19.19% للتسهيلات الائتمانية باليرة السورية ولا يوجد ودائع استحقاقها لأكثر من سنة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل معدل حسم بلغ 19.31% للتسهيلات الائتمانية باليرة السورية و 15% للودائع باليرة السورية كما في 31 كانون الأول 2024).

ثانياً: تحديد المستويات الثلاث لقياس القيمة العادلة بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة.

كما في 31 كانون الأول 2025

القيمة العادلة مقاسة من خلال					الموجودات المالية:
القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
624,214	-	-	624,214	624,214	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
624,214	-	-	624,214	624,214	خلال الدخل الشامل الآخر

كما في 31 كانون الأول 2024

القيمة العادلة مقاسة من خلال					الموجودات المالية:
القيمة الدفترية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
209,592	-	-	209,592	209,592	موجودات مالية بالقيمة العادلة من
209,592	-	-	209,592	209,592	خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل القيمة الدفترية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على القيمة الإسمية للأصل مضافاً إليه صافي العلاوة (بعد تنزيل الإطفاء من تاريخ الشراء لتاريخ الميزانية وفق أسلوب الفائدة الفعالة).

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

هي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من سنة وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر فائدة ثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

36- إدارة المخاطر

تنتج المخاطر من عوامل مالية وغير مالية من المحتمل أن تؤثر على النتائج والأهداف المرتقبة، ويقوم مفهوم إدارة المخاطر على عملية معرفة إدارة الخسائر المتوقعة (Expected Loss) والخسائر غير المتوقعة (Unexpected loss).

يقوم دور إدارة المخاطر على كشف مصادر المخاطر والعمل على تقييم أثاره المحتملة والرقابة المستمرة للمخاطر ومتابعة الحدود الرقابية الداخلية للتعرضات المقبولة من قبل مجلس الإدارة وفق شهية المخاطر (Risk Appetite) المحددة من قبله وقدرته على التحمل (Risk Tolerance)، وعرض تقارير للإدارة العامة ومجلس الإدارة وكافة المديرين ذات الصلة ويشمل هذا العرض كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف (ائتمانية، سيولة، سعر الفائدة، سعر الصرف، تشغيلية، سمعة، قانونية، وأي مخاطر أخرى) للمساعدة على رفع التوصيات من قبل لجنة المخاطر و اتخاذ القرارات المناسبة من قبل مجلس الإدارة.

إن عملية إدارة المخاطر هي عمل مشترك و مستمر بين وحدات و دوائر المصرف كل حسب دوره لخلق بيئة ضبط داخلي فعالة وذلك يعتمد على أدوات الضبط الداخلي التي يتم بناؤها على أسس سليمة والاعتماد عليها لتوفير حوكمة مصرفية فعالة.

أنظمة إدارة المخاطر لدى بنك الشرق

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة مخاطر المصرف ويحدد المستويات لكافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، كما يصادق على استراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر بكافة أنواعها ويراجع دورياً تقارير قياس المخاطر لضمان حسن تنفيذ السياسات المعتمدة واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة عند الحاجة.

ويعمل مجلس الإدارة على إدارة المخاطر من خلال اللجان المنبثقة عنه لاسيما لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والالتزام ولجنة التسليف التي ترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها وتوصياتها.

أما على الصعيد التنفيذي، تتحمل الإدارة العامة التنفيذية مسؤولية إيجاد البنى التحتية اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ووضع السياسات والإجراءات والمخططات التنظيمية التي تساعد على تحديد المسؤوليات بما يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب أي تعارض بين مختلف الأقسام، وتفعيل نظم الضبط الداخلي للتأكد من الالتزام بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

استراتيجية إدارة المخاطر

تهدف استراتيجية إدارة المخاطر إلى ما يلي:

- التأكد من اعتماد سياسات وإجراءات عمل لإدارة المخاطر (ائتمانية، سوقية، تشغيلية، سيولة، سمعة، التزام،....الخ) بهدف التحقق من قدرة المصرف على تأمين تغطية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف التزاماً بحوكمة المصرف وتوصيات لجنة بازل للإشراف على المصارف والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- اعتماد نظام التقارير الدورية لمختلف المخاطر مرفقة بالتوصيات المناسبة ورفعها إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة.
- التأكد من توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر وضمان استقلالية عمل مديرية المخاطر.
- التأكد من فعالية واستمرارية عمل خطط الطوارئ بهدف ضمان استمرارية العمل ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- وضع معايير وضوابط للعمليات الائتمانية والاستثمارية لضمان الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء ضمن سقف المخاطر المقبولة من قبل المصرف بهدف تحديد الوسائل والإجراءات المتوفرة لإدارة وتخفيف المخاطر التي قد تتجمل عنها.
- السعي من خلال السياسات الائتمانية والاستثمارية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد لصالح المصرف وعوامل المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف.

- تتوقع مصادر التمويل في المصرف والتأكد من فعالية وكفاية إجراءات إدارة مخاطر السيولة بهدف المحافظة على سلامة المصرف المالية ومواجهة الظروف الطارئة وتداعياتها السلبية التي تنشأ عن تقلبات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

مسؤولية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتكون لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل على ألا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد فقط وعلى أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً، بالإضافة إلى مدير مديرية إدارة المخاطر، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف لجنة إدارة المخاطر إلى مساعدة مجلس الإدارة على وضع سياسة إدارة مخاطر المصرف بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله تحمل المخاطر ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة كافة المخاطر المصرفية من مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والالتزام والتركز والسمعة وغيرها. وترتكز المهام الأساسية للجنة على ما يلي:
- العمل بشكل متواصل مع مديرية إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد ومراجعة سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد، ورفع توصية لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- تحديد صلاحيات إدارة المخاطر ومراجعتها سنوياً، بحيث تتضمن بشكل أساسي استراتيجيات إدارة المخاطر ومستويات وحدود المخاطر المقبولة ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- إعداد تقرير تقييم لتنفيذ خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي يتم وضعها واختبارها من قبل مديرية الأمن وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة التنفيذية للمصرف.
- مراجعة التقارير الدورية حول المخاطر التي يتعرض لها المصرف، والمتابعة مع الإدارة التنفيذية لمعالجة التجاوزات التي يتم التقرير عنها، ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة وتقديم الإحصائيات بخصوص كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف مقابل الحدود المعتمدة والتغيرات والتطورات التي قد تطرأ على إدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير اختبار الجهد لكفاية رأس المال ومراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بمعايير ومتطلبات لجنة بازل.
- التأكد من قيام الإدارة العامة التنفيذية باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس وإيجاد بنية أساسية ملائمة وكافية (بما فيها الهيكل التنظيمي، والعمليات، والسياسات والإجراءات، والكادر الكفاء والأنظمة التكنولوجية) التي تكفل وباستمرار إدارة المخاطر لجهة تحديدها وحصرها وقياسها ومتابعتها وضبطها بما ينسجم وحدود وسياسات المخاطر المصادق عليها. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وضمان استقلالية موظفي مديرية المخاطر في المصرف عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

مسؤولية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

- تتألف لجنة التدقيق من رئيس مستقل وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وبحضور المدير العام التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي، وتجتمع بشكل دوري أربعة اجتماعات لها خلال السنة بوتيرة اجتماع واحد كل ربع. وتهدف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى مساعدة المجلس على الإشراف على الأمور التالية:
- مراجعة التقارير المالية وتقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية بما فيها استقلالية التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وحسن أدائها.
- مراجعة التقارير الصادرة عن المراقبين المصرفيين الداخليين المعتمدين والتأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت كافة الإجراءات لتصحيح القصور التي تمت الإشارة لها ضمن تقارير المهام الرقابية ومهام التدقيق.
- تتأكد اللجنة من التزام المصرف بالتطبيق السليم للقوانين والتعليمات النافذة الصادرة عن السلطات الرقابية، وللسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- مساعدة المجلس في تحديد أطر عمل المدقق الخارجي وتنسيق مهامه وتقييم استقلاليته وموضوعيته وقبول خطاب تعيينه وتحديد تعويضاته.

مسؤولية لجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتألف لجنة التسليف من ثلاث أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وتتم اجتماعاتها بشكل دوري. تهدف اللجنة إلى مراجعة وإقرار التسهيلات الائتمانية وفق حدود وسقوف يتم إقرارها ومراجعتها دورياً كما تصادق على قرارات التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل لجنة التسليف الإدارية.

مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

وهي مسؤولة عن متابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة، حيث تقوم بمراجعة السياسات اللازمة للإدارة والحد من مخاطر السيولة ومخاطر السوق المقدمة من قبل مديرية المخاطر. وتعمل اللجنة على مراقبة حسن تطبيق السياسات المعتمدة بهذا الخصوص والالتزام بالسقوف المحددة والنسب الرقابية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

مسؤولية مديرية إدارة المخاطر

تهدف مديرية إدارة المخاطر في المصرف إلى:

- إعداد وتحديث سياسات وإجراءات إدارة المخاطر كافة ورفعها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
- وضع حدود ومقاييس للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومراقبتها بشكل مستمر، ودراسة سيناريوهات اختبارات الجهد وتقييم نتائجها ثم رفع التقارير بشأنها إلى الإدارة العامة للتنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- العمل بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية بهدف التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات المعتمدة لجهة إدارة كافة أنواع المخاطر ضمن جميع أصعدة نشاط المصرف.
- إعداد تقارير دورية شاملة لكافة أنواع المخاطر متضمنة مقترحات وتوصيات لمعالجة القصور ورفعها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- متابعة الامتثال بتطبيق أحكام بازل والقوانين والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ذات الصلة وسائر الجهات الرقابية لضمان سلامة المصرف المالية والتشغيلية.
- مواثمة السياسات والإجراءات المطلوبة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 بما يتوافق مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- إجراء تقييم مستقل لطلبات الاقتراض ومراجعة الملفات المقدمة والإضاءة على مواطن الخطر ونقاط الضعف، مما يساهم في زيادة قدرة المصرف على التحوط أو تخفيض المخاطر بدرجة كبيرة ورفع توصيات إلى لجان التسليف، ومتابعة الإجراءات بما يتعلق بتحصيل ديون العملاء المتعثرين.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي

وتشمل مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي توفير خدمات تأكيدية واستشارية حول كفاءة وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة، وذلك من خلال تقديم تقييمات موضوعية ومستقلة إلى كل من مجلس إدارة المصرف عن طريق لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من جهة وإلى الإدارة التنفيذية من جهة أخرى. حيث تهدف هذه التقييمات إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تحسين كفاءة مختلف العمليات المصرفية.

ترفع مديرية التدقيق الداخلي تقاريرها بشكل دوري إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة حول نتائج أنشطة مديرية التدقيق الداخلي المختلفة.

مسؤولية مديرية مراقبة الالتزام

هي مديرية إشرافية رقابية مستقلة تهدف لنشر ثقافة الالتزام و التخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم الالتزام، تعنى بمراقبة التزام مختلف أنشطة المصرف بالأنظمة والقوانين النافذة ولا سيما الناطمة للعمل المصرفي وتوجيهات مجلس النقد والتسليف ولجنة إدارة هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات وضوابط العمل المعتمدة لدى المصرف وبالتشريعات والضوابط الدولية، بما في ذلك التقيد بأحكام قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا). وتقوم هذه المديرية بإعداد ورفع تقاريرها حول مخاطر الالتزام بهذا الشأن لكل من مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حسب الاختصاص).

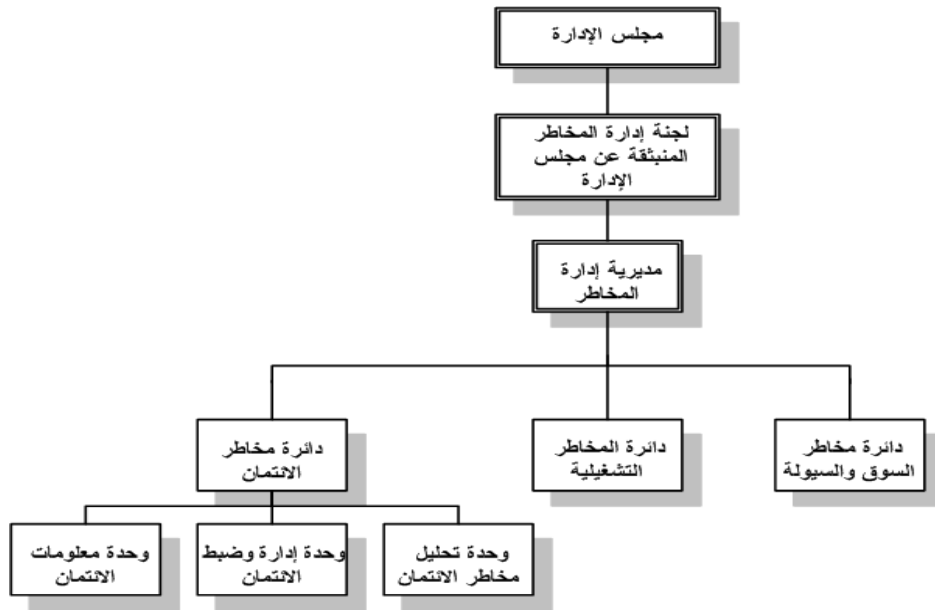
أنظمة تقارير وقياس المخاطر

تقوم مديرية المخاطر بتأدية عملها بشكل مستقل لكنه يتبع مباشرةً للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تقوم بأداء مهامها وواجباتها وإعداد تقارير متابعة رقابية ليتم إرسالها إلى كل من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والإدارة العليا والمديريات ذات الصلة.

يلتزم المصرف بمعايير لجنة بازل لقياس كافة المخاطر التي يتعرض لها وهي:

- بالنسبة لمخاطر السوق، يعتمد المصرف طريقة القياس المعيارية.
- بالنسبة للمخاطر التشغيلية، يعتمد المصرف طريقة المؤشر الأساسي.
- بالنسبة للمخاطر الائتمانية، يعتمد المصرف طريقة المنهج الأساسي للتصنيف الداخلي (Internal Rating-Based Approach) كبديل عن المنهج المعياري (Standardized Approach).

الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر



فيما يتعلق باستقلالية وظائف مديرية إدارة المخاطر وعمليات المساءلة المتعلقة بها فإن عمليات التعويضات والصرف والعزل تتم عن طريق لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على اقتراح مشترك من الإدارة التنفيذية كونها تتابع إدارياً عمل مديرية إدارة المخاطر ومن لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة كونها تتابع فنياً عمل هذه المديرية، هذا وإن صلاحيات التعيين والعزل لكوادر الإدارة العليا ومديرية المخاطر لا تتم إلا من خلال لجنة الترشيحات والتعويضات وموافقة مجلس الإدارة.

المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة أو رغبة العميل في السداد وبالتالي احتمال عدم تحصيل الديون في المواعيد المتفق عليها. حيث يحرص المصرف بشكل دائم على جودة عملية التسليف والتعامل مع العملاء المتميزين عن طريق السيطرة على المخاطر الائتمانية والعمل على تخفيض احتمالات التعثر وذلك بإجراء الدراسة الائتمانية المعمقة وتحديد نقاط القوة والضعف ومدى قدرة العميل على السداد. يتم اعتماد إجراءات رقابة ومتابعة مستمرة للتسهيلات الممنوحة والتي ستمنح بما يكفل حماية مصلحة المصرف لجهة إدارة مخاطر الائتمان والحرص على أن تكون نسبة (المخاطرة على العائد) هي ضمن النسب المثلى بالنسبة للمصرف.

تتألف إدارة المخاطر الائتمانية من ثلاث وحدات:

- **وحدة تحليل مخاطر الائتمان:** تقوم هذه الوحدة بدراسة مخاطر تعثر طلبات التسهيلات الائتمانية ومتابعة جودة المحفظة الائتمانية والتأكد من ملائمة الطلب الائتماني للقوانين والتشريعات السارية إضافة لاستراتيجية المصرف وسياساته.
- **وحدة متابعة وضبط الائتمان:** تقوم هذه الوحدة بدور أساسي في ضمان حسن سير العملية الائتمانية ومنح التسهيلات من خلال قيامه بضمان صحة تنفيذ موافقات لجان التسليف على الملفات الائتمانية. وهذا يتضمن:
 - إنشاء ملف مركزي متكامل يحوي جميع الشبوتيات والمستندات والبيانات المالية والضمانات، ومراقبتها وتحديثها بشكل دوري.
 - عملية منح التسهيلات الائتمانية على النظام المصرفي بما يتوافق مع القوانين والتعاميم الصادرة.
 - عملية المراجعة الرقابية للملف الائتماني، الخطوط الائتمانية، الاستخدامات والتجاوزات، تركيزات المخاطر الائتمانية، التصنيف الائتماني، وذلك من خلال إصدار تقارير دورية للإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التسليف المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **وحدة معلومات الائتمان:** تعمل على تأمين معلومات متعلقة عن العملاء المدينين، تؤمن هذه الوحدة معلومات حديثة لجهة حجم ونوع وعملة التسهيلات ومدى التزام العميل بالشروط التعاقدية، حيث تساهم في التحقق من مدى موثوقية المعلومات التي يزودنا بها العميل بالإضافة لعملية تقاطع هذه المعلومات مع بيانات قسم الأخطار المصرفية في مصرف سورية المركزي.

اعتمد مجلس إدارة المصرف سياسة منح التسهيلات الائتمانية المقترحة من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه بناءً على الضوابط التالية:

توصيات سياسة التسليف

القيام بعملية المراجعة الدورية لقيمة سقوف محافظ التسهيلات الائتمانية والاستثمارية وفقاً لكل عملة وتحديدها بما يتناسب مع خطة وتوجه المصرف خلال كل ربع إضافة لذلك تم السماح بتمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع الإنتاجية الصناعية والخدمية. من جهة أخرى تم السماح أيضاً بتمويل قروض استهلاكية وقروض سكنية وتحديد حجم المحفظة المطلوب.

وللحد من المخاطر المرتبطة بعمليات المنح تم تحديد التمويل بالمناطق الآمنة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع فروع المصرف وانتشار قاعدة عملائه، إضافة إلى عدم منح تسهيلات لعملاء كان المصرف قد قام بشطب جزئي أو كلي لمديونيتهم السابقة دون اتفاق مسبق موثق أصولاً مع المصرف، إلا إذا قام هذا العميل بسداد المبلغ المشطوب.

أما بالنسبة للضمانات فيتم قبول التأمينات على الأصول العقارية ضمن المناطق الآمنة.

توصيات سياسة التصنيف الائتماني ومتابعة القروض المتعثرة

التقيد بأحكام ومتطلبات القرارات والتعاميم المرعية الإجراء وخاصة قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4 / م ن) بتاريخ 14 شباط 2019 المتضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) الخاص بالأدوات المالية (Financial Instruments)، والتأكيد على عملية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي على الأقل والاعتراف بها دون أي تأخير. تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل ربعي، بحيث تعكس مبلغاً مقدراً باحتمال مبني على المعلومات التاريخية والحالية ومرجح بكافة المعلومات المعقولة والمتاحة عن الظروف المستقبلية (Probability-Weighted Amount)، ويجب أن يكون هذا التقدير غير متحيز (Unbiased) من خلال استخدام سيناريوهات لا تأخذ بالاعتبار الحالة الأفضل (The Best Case Scenario) ولا الحالة الأسوأ (The Worst Case Scenario)، ومتابعة الديون ضمن المرحلة الثانية والتي تتضمن التعرضات الائتمانية التي شهدت زيادة هامة في مخاطر الائتمان (Significant Increase In Credit Risk) والديون ضمن المرحلة الثالثة وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر، للتوصل إلى تسويات مع العملاء مع الأخذ بعين الاعتبار قيام المصرف بمباشرة الإجراءات القضائية والتنفيذ على كافة الضمانات المتخذة لقاء الديون المتعثرة.

توصيات حول تركيز المخاطر الائتمانية

العمل على الحد من التركيز في زبائن التسليف من حيث حجم التسهيلات بما يتوافق مع القرارات والأنظمة النافذة، إضافة إلى القيام بالتنوع على مستوى محفظة الائتمان من حيث القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية و بما يتوافق مع الظروف الراهنة.

تخفيف المخاطر الائتمانية

هي المخاطر التي تنشأ من احتمال عدم قدرة الملتزمين تجاه المصرف على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند الاستحقاق، وعليه تقضي سياسة المصرف للتخفيف من التعرض إلى المخاطر الائتمانية بالعمل على تحديد مستويات المخاطر المقبولة من خلال وضع سقف لها على مستوى العميل الواحد، ومجموعة من العملاء وتحديد القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية ونوع التسهيلات والسقوف الممنوحة حسب العملة ويتم كل ذلك وفق التعليمات والحدود الرقابية لقرارات وتعاميم مصرف سورية المركزي بالإضافة إلى الحدود الرقابية الداخلية ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر التي تهدف لوضع الإجراءات العلاجية الضرورية قبل التعرض للمخاطر. ويتم إعداد تقارير دورية بالتعرضات الائتمانية إلى لجنة إدارة المخاطر حيث توضع التوصيات وفق تطور الظروف السوقية، ومن ثم يصادق مجلس الإدارة على سياسة واستراتيجية التسليف الرامية إلى الحفاظ على محفظة التسهيلات المثلى المنشودة.

ويعتمد المصرف لإجراءات التخفيف من مخاطر الائتمان على مستويات مختلفة وهي:

- على مستوى التحليل الائتماني: تضمن إجراءات عمل قسم التحليل الائتماني تقييماً موضوعياً ودقيقاً لكل عميل على حدة، وقدرته المالية ومصادر السداد ومصداقية التزامه. كما ويقوم هذا القسم بتحليل وضع القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية التي يقع نشاط العميل ضمنها. ويعتمد اتخاذ قرارات الإقراض لدى قسم التحليل الائتماني وإجراءات العمل على مبدأ تنوع المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بحدود التركيزات المعتمدة من قبل المصرف من جهة وعلى قرارات مجلس النقد والتسليف على مستوى العميل ومجموعة مترابطة من العملاء ولكل قطاع أو منطقة جغرافية من جهة أخرى.
- الضمانات المقبولة: تقضي إجراءات المصرف للتخفيف من مخاطر الائتمان بالحصول على ضمانات مقبولة، وأهمها:
 - بالنسبة للتمويل التجاري والاستثماري: الرهونات على الأصول العقارية و/أو الآلات و/أو المخزون ضمن المناطق الآمنة إضافة إلى الضمانات النقدية.
 - بالنسبة للقروض الشخصية: رهن الأصول ضمن المناطق الآمنة بالإضافة إلى الضمانات النقدية وتتضمن تحويل الرواتب لجهة المصرف.
- تراقب الإدارة القيمة السوقية لكافة الضمانات المقبولة بشكل دوري وخاصة عند تجديد ملف التسهيلات الممنوحة الذي يجري مرة على الأقل خلال العام. ومن الممكن أيضاً طلب ضمانات إضافية كالكفالات الشخصية و/أو بوالص التأمين على الحياة أو بوليصة التأمين ضد الحريق و/أو أي أخطار أخرى محتملة ممكن أن تؤثر على القدرة التشغيلية واستمرارية العمل وذلك بالاتفاق مع العميل. كما تتم دراسة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) لعام 2019.
- إعداد التقارير الدورية لمراقبة نوعية وكمية محفظة التسليف وتطورها، والتركيزات المختلفة، وجودة المحفظة، ومدى كفاية المخصصات والضمانات المقبولة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

- يعتبر الأصل المالي متدني ائتمانياً (Credit-Impaired Financial Asset) عند وقوع أو ظهور حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. وعلى سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:
- صعوبات مالية قد تواجه المقترض أو مصدر الأداة المالية،
 - عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، كتجاوز موعد الاستحقاق أو التعثر في السداد،

- قيام المصرف بمنح المقرض تنازل أو تعديل بالشروط التعاقدية تعود لأسباب اقتصادية أو صعوبات مالية للمقرض،
- التغيرات السلبية الهامة في مؤشرات السوق الخاصة بالأصل المالي والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة،
- شراء أو طرح أداة مالية بسعر خصم كبير أو ارتفاع التسعير بشكل ملحوظ بما يعكس حجم المخاطر الائتمانية،
- مؤشرات على عدم قدرة العميل بالسداد واحتمال الإفلاس أو إعادة التنظيم المالي.

الأصول المالية المشتراة أو التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية

- لا يتم إدراج الأصول والالتزامات المالية المشتراة أو تلك التي منحت أساساً مع تدني في قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة الأولى. (Purchased or Originated Credit Impaired Financial Assets) ويتم مراجعة هذه الأصول وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر المتوقع لها وبشكل أكثر دورية، وتتضمن الأدلة على أن الأصل المالي يعاني من ضعف ائتماني بتاريخ الشراء أو المنح عند توفر بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:
- الزيادة في هامش الفائدة/العائد (Credit Spread) على التعرضات الائتمانية التي يمكن منحها أو الاستثمار بها والمثابرة لتعرضات قائمة من حيث الشروط والطرف المقابل نتيجة زيادة في مخاطر الائتمان؛
 - التغير الهام في شروط منح تعرضات ائتمانية مثابرة لتعرضات قائمة، وقد يشمل ذلك زيادة قيمة الضمانات والكفالات أو طلب تغطية أكبر لدخل العملاء أو أية شروط أخرى أكثر تشدداً؛
 - التغير الهام في مؤشرات السوق الخاصة بأداة دين معينة أو أدوات دين مثابرة والناجمة عن الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان لهذه الأداة/الأدوات، وقد تشمل التغيرات السلبية الهامة في الأسعار السوقية لأدوات الدين أو حقوق الملكية الصادرة عن أحد العملاء، أو أية مؤشرات أخرى من هذا القبيل؛
 - إذا كان (للمقرض/المصدر) تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي منخفض؛

تعريف التعثر (Definition of Default)

تتضمن الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي للتهور (التعثر) في تاريخ التقرير، وباختصار عند ظهور أحد هذه المؤشرات:

- إذا تبين للمصرف، عدم رغبة المدين أو قدرته على الوفاء بأي من التزاماته تجاه المصرف حتى ولو لم يلجأ هذا الأخير لملاحقة العميل باستعمال حقه القانوني في تملك أو تصفية أو تنفيذ الضمانات أو الكفالات أو التعهدات المقدمة من المدين عند منحه القرض.
- احتمال قيام العميل بإعلان إفلاسه أو عدم قدرته على السداد.
- إذا تأخر المدين فترة من ٩٠ يوم فأكثر عن موعد تسديد التزاماته المتوجبة تجاه المصرف.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.
- فقدان الاتصال مع العميل لمدة تزيد عن 90 يوماً.
- تكبد العميل خسائر لمدة ٣ سنوات متتالية، وعدم وجود مصادر دخل أخرى مما يؤثر على قدرة العميل للوفاء بالتزاماته.
- اعتماد المصرف على تسهيل الضمانات المقدمة لسداد الدين، في حال كان مصدر التسديد الوحيد يعتمد على تسهيل هذه الضمانات.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي في البنك

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الشركات):

تم تصميم نماذج تصنيف ائتماني داخلي تتضمن معايير نوعية وكمية لكل من:

- الشركات القائمة.
- المشاريع الجديدة.
- المشاريع الجديدة لغايات تمويل شركات التطوير العقارية.

حيث يقوم نموذج التصنيف الائتماني بتقييم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، وبالتالي تصنيف الجهة المقترضة ضمن أحد درجات التصنيف المعتمدة وهي 10 درجات تصنيف رئيسية (Grades) منها سبع درجات للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-Defaulted) حيث يوجد ثلاث درجات فرعية في كل درجة رئيسية باستثناء الدرجة الأولى، وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، حيث تم تحديد وتعريف داخلي لكل مستوى مخاطر تعكسه كل درجة، وبالنتيجة تتضمن كافة الدرجات الرئيسية 22 درجة فرعية/فئة (Rates). وكل فئة من الفئات مربوطة باحتمالية تعثر العميل (Probability of Default).

التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية (الأفراد):

حيث يتم تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء الأفراد بناءً على معايير وشروط محددة مسبقاً، وبالتالي يتم حساب احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات (Pool) وذلك لأن هذه التعرضات متجانسة ولها نفس صفات المخاطر الائتمانية.

نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمؤسسات المالية:

تم تصميم نموذج تصنيف ائتماني داخلي يتضمن معايير نوعية وكمية للمصارف من خلال دراسة (الربحية، السيولة، الملاءة المالية، الأخطار المرتبطة بالسوق والمتاجرة والعملات)، إضافة إلى التقليل الأكبر المرجح لدرجة تصنيف المؤسسات المالية خارجياً.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL (Expected Credit Loss

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمال التعثر × الخسارة عند التعثر × التعرض الائتماني عند التعثر

Expected Credit Loss = Probability of Default × Loss Given Default × Exposure at Default

$$ECL = PD \times LGD \times EAD$$

محفظة التسهيلات الائتمانية

احتمال التعثر (Probability of Default)

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية حساب معدل التعثر (Default Rate) التاريخي كنقطة بداية لحساب احتمال التعثر على مستوى كل فئة من فئات التصنيف الائتماني الداخلي، كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (Real GDP Growth rate) وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time) وذلك بالنسبة لفئات التصنيف ضمن المرحلة الأولى والثانية، يتم تقدير احتمال التعثر في نقطة زمنية (Point-in-Time) ولمدة 12 شهر بالنسبة للتعرضات المصنفة في المرحلة الأولى (Stage 1) أو على مدى العمر المتبقي (Remaining lifetime PD) للتعرضات المصنفة في المرحلة الثانية (Stage 2) ويتم تطبيق احتمال تعثر بنسبة 100% على فئات التصنيف ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).

الخسارة عند التعثر (LGD)

تم استخدام بيانات التسهيلات الائتمانية منذ عام 2011 وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات المضمونة وغير المضمونة، ونظراً لانخفاض حالات التعثر وحالات لجوء المصرف لتسييل الضمانات، الأمر الذي يؤثر على نتائج تقدير معامل الخسارة عند التعثر، تم الاعتماد على تعليمات القرار (4 م ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار. بناءً على نوع المحفظة (تجزئة-شركات)، نوع الضمانة وعدد أيام التأخر عن السداد.

وبالتالي النسب المحددة أعلاه لا تقل عن النسب المحدد في التعليمات التنفيذية القرار (4 م ن) وهي متوافقة مع البيانات التاريخية للمصرف بالرغم من انخفاض الحالات ضمن عينة الديون المتعثرة.

نوع الضمانة على الجزء المغطى من التعرض *	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير لغاية 179 يوم		نسبة الخسارة عند التعثر تأخير بين 180 - 359 يوم	نسبة الخسارة عند التعثر تأخير 360 يوم فأكثر
	تجزئة	شركات		
الضمانة النقدية	%0	%0	%0	%0
الرهن العقاري	%25	%25	%50	%100
وكالة بالرهن العقاري	%50	%40	%50	%100
الكفالة الشخصية	%50	%45	%50	%100
الكفالات المصرفية	%20	%20	%50	%100
كفالة مؤسسة ضمان مخاطر القروض	%20	%20	%50	%100
أوراق مالية (أسهم)	%25	%25	%50	%100
* على التسهيلات بدون ضمانة والجزء غير المغطى بضمانة	%50	%45	%50	%100

بطريقة مشابهة لاحتمال التعثر يتم معايرة نسب الخسارة عند التعثر، ولدى حساب قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة يتم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر وفقاً لنوع الضمانة على الجزء من التعرض المغطى بقيمة الضمانات المقبولة ولكل ضمانة على حدى. مع ملاحظة أنه في حال اختلاف عملة الضمانة عن عملة التعرض الممنوح لفائدها يتم تخفيض قيمة هذه الضمانة بنسبة اقتطاع 10% إضافية (أي تخفيض قيمة الجزء المغطى من التعرض).

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD)

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) يتم تقدير قيمة التعرض بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل) (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية لكافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

تتضمن عملية قياس قيمة المبالغ المستعملة من الأدوات المالية الممنوحة على شكل تسهيلات مباشرة و/أو غير مباشرة، بالإضافة لقيمة التسهيلات الممنوحة وغير المستخدمة من السقوف الائتمانية للتسهيلات المباشرة وفق ما يلي:

- التسهيلات المباشرة المستخدمة: القروض القصيرة والطويلة الأجل والمبالغ المستخدمة من الحساب الجاري المدين بنسبة تتقيل 100%
- التسهيلات غير المباشرة المستخدمة: المبالغ المستخدمة من التسهيلات غير المباشرة بعد تطبيق معامل تحويل الائتمان (CCF Credit Conversion Factor) وفق النسب المعتمدة من بازل أو النسب الرقابية.

1. تُعطى بدائل الائتمان المباشر (Credit Substitutes) معامل تحويل ائتماني بنسبة 100% بما في ذلك كفالات الدفع بكافة أنواعها (وتشمل كفالات ضمان التسهيلات الائتمانية وكفالات توريد البضائع وأية كفالات أو اعتمادات من هذا القبيل)، والاعتمادات المستندية للاستيراد مؤجلة الدفع أو غب الاطلاع التي يتجاوز أجلها 180 يوم وتعزيزها والقبولات.
 2. تُعطى كفالات الأداء (Performance Bonds) والكفالات الأولية لقاء الدخول في العطاءات والمناقصات (Bid Bonds) معامل تحويل ائتماني بنسبة 50%، بما في ذلك كفالات حسن التنفيذ وجودة الأداء والصيانة والشحن وأية التزامات أخرى تعمل عمل هذه الالتزامات، كما تُعامل نفس المعاملة تعهدات تغطية أو تمويل شراء الجزء غير المكتتب به من إصدارات الأوراق المالية؛
 3. تُعطى الاعتمادات المستندية (للاستيراد) غب الاطلاع التي لا يزيد أجلها عن 180 يوماً والتي تكون ذاتية التصفية (لا ترتبط بتعهد تمويل) ومضمونة بالبضائع معامل تحويل ائتماني بنسبة 20%، ويُعامل تعزيز هذه الاعتمادات ذات المعاملة؛
 4. تُعطى الكفالات الصادرة مقابل كفالات واردة (Counter Guarantee) والاعتمادات والتعهدات التي تعمل عمل هذه الكفالات معامل تحويل ائتماني بحسب نوعها وفق المنصوص عنه أعلاه؛
 5. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) غير القابلة للإلغاء وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 40%؛
 6. تُعطى السقوف الائتمانية الممنوحة غير المستغلة (Credit Commitments) القابلة للإلغاء بدون أي إشعار مسبق وبغض النظر عن مدة استحقاقها الأصلية معامل تحويل ائتماني بنسبة 10%.
- ويتم تجميد كافة السقوف الممنوحة غير المستغلة لأي عميل (مقترض/مصدر) تم تصنيف تعرضات المصرف الائتمانية اتجاهه ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3)، ولا يجوز تجديد أو زيادة تعرضاته الائتمانية القائمة أو منحه تسهيلات ائتمانية جديدة مباشرة أو غير مباشرة.

المؤسسات المالية

احتمال التعثر (Probability of Default)

يتم استخراج واعتماد مصفوفات الانتقال للتعثر للمؤسسات المالية، المصدرة من قبل وكالة التصنيف (Standard and Poors) وتم اعتماد المصفوفات للتعرضات الائتمانية ذات المدد (12 شهر و 3 سنوات) للفترة ما بين 1981 - 2018، ومن ثم تم احتساب معدلات التعثر حسب المعادلات الإحصائية المعتمدة لدى المصرف. كما تم معايرة هذه البيانات بالمعلومات المعقولة وذات الصلة المتوفرة ولا سيما ذات النظرة المستقبلية من مؤشرات الاقتصاد الكلي المتوفرة ولا سيما معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي (Real GDP Growth rate) وكذلك تم اعتماد معامل ارتباط الأصول (Asset correlation) المتعلق بالمؤسسات المالية حسب بازل 3، وبالتالي تحويل احتمال التعثر من TTC (Through the Cycle) إلى PIT (Point-in-Time).

وقد تم تعديل احتمالية التعثر لكل إصدار باستخدام سقف احتمالية تعثر بلد التعرض له كحد أدنى لغايات احتساب احتمالية التعثر بحيث لا تكون احتمالية التعثر لأي إصدار أقل من احتمالية تعثر بلد التعرض له.

وفي حال عدم توفر احتمالية التعثر للمصدر يتم اعتماد احتمالية التعثر لبلد التعرض كاحتمالية التعثر للمصدر.

علماً بأنه يتم احتساب احتمالية التعثر للتعرضات ضمن لبنان لمدة 365 يوماً.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية اعتمدنا نسبة 0% حسب المادة 1-1-8 من القرار 4 م ن تاريخ 14 شباط 2019، ونسبة 4.5% للتعرضات بالعملة الأجنبية مع مصرف سورية المركزي حسب التعميم رقم ص/5181.

أما بالنسبة للتعرضات بالليرة السورية تجاه المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية فقد تم اعتماد نسبة 0.05% حسب القرار 4 م ن تاريخ 14 شباط 2019.

الخسارة عند التعثر (LGD)

تم استخدام بيانات المؤسسات المالية، والتوظيفات المالية الأخرى وذلك لغاية احتساب معدل الاسترداد التاريخي (Historical Recovery Rate) على مستوى كل تعرض من التعرضات الائتمانية، ونظراً لعدم وجود حالات تعثر، لم نستطع اعتماد أو تقدير معامل الخسارة عند التعثر وبالتالي تم الاعتماد على تعليمات القرار (4 م ن) لعام 2019 لجهة اعتماد نسب خسارة عند التعثر لا تقل عن الحدود الدنيا ضمن تعليمات تطبيق القرار والتي تبلغ للبنوك والحكومات ما يلي:

التعرض الائتماني	البنوك والحكومات	الحدود الدنيا
مساند	75%	-
غير مغطى بضمانة مقبولة	45%	-
في حال مضي 90 يوم فأكثر	-	20%
في حال مضي 180 يوم فأكثر	-	50%
في حال مضي 360 يوم فأكثر	-	100%

التعرض الائتماني عند التعثر (EAD)

بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل (بعد التحويل بالنسبة للتعرضات غير المباشرة) مطروحاً منه الفوائد المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية (Stage 1 & 2) فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الفوائد المحققة غير المستحقة ومع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها قبل تاريخ وقوع التعثر، ويتم تقدير هذه التدفقات استناداً لخبرة تاريخية موثقة مع مراعاة المعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة، ويُراعى في هذا الشأن استخدام معاملات التحويل الائتماني (Credit Conversion Factors) بالنسبة للتعرضات الائتمانية غير المباشرة.

متطلبات الحوكمة في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

لجنة تطبيق المعيار IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4 م ن)

تم زيادة مهام لجنة التسليف الإدارية لتشمل المهام التي حددها القرار رقم (4 م ن) لما يخص تطبيق المعيار IFRS 9، حيث يتم ذلك بشكل دوري ضمن اجتماع اللجنة وبحضور كل من الإدارة التنفيذية العليا ومسؤولي إدارة الائتمان ومراجعة الائتمان والمخاطر والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

مسؤولية اللجنة

- تطوير وتدريب الكادر المسؤول عن التطبيق،
- إعداد أدلة السياسات والإجراءات،
- التحقق من جودة نتائج الأنظمة،
- كفاية المؤونات واجبة التكوين،
- الإفصاحات المطلوبة،
- البت بكافة الآراء الحكيمة،
- رفع تقارير دورية للجنة التدقيق والمخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة ووضع دائرة التدقيق الداخلي بصورة كافة المجرىات،
- التنسيق مع مديرية مفوضية الحكومة في كافة المواضيع ذات الصلة.

مسؤولية مديرية المخاطر

- اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بموائمة السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان مع متطلبات تطبيق المعيار رقم 9.
- إصدار التوصيات اللازمة لضمان حسن سير وفعالية المنهجيات والأنظمة المستخدمة ومتابعة تطويرها وجودة مخرجاتها ومدى انعكاس مستوى مخاطر الائتمان في حجم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- تأمين الاتصال الأفقي اللازم مع الإدارة المالية والدوائر المسؤولة عن الأنشطة التشغيلية مثل إدارة الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان والتمويل التجاري والخزينة والمؤسسات المالية المراسلة.

مسؤولية مديرية الالتزام

- التأكد من التزام المصرف بتعليمات القرار (4/م ن) لعام 2019 ومتطلبات المعيار رقم 9 وكافة الأنظمة والتعليمات النافذة ذات الصلة.
- التأكد من إعداد أدلة السياسات والإجراءات المنصوص عنها في تطبيق القرار رقم (4/م ن)، وتوزيع الصلاحيات المناطة بها على المستويات الإدارية ذات الصلة.
- تقييم مدى جدية المصرف في تصميم بناء متين للتطبيق واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ومتابعة تطوير هذا التصميم والتحقق من صحته وفعاليته.
- التأكد من كفاية المؤونات بشكل دوري.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي

- إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة ولاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمدها مجلس إدارة المصرف والمنصوص عنها بموجب تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن).
- تقييم أنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بآلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ولاسيما فيما يخص تقدير الآراء الحكيمة وتوثيقها.
- اختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيات النماذج والأنظمة المستخدمة وتقيّد المصرف بمخرجاتها مرة كل سنة على الأقل.

مسؤولية مديرية المالية:

- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بالنماذج التي ستقوم بوضعها بناءً على تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن)، بشكل ربعي وضمن المهل التي يتم تحديدها بهذا الخصوص، مصادق عليها من قبل مدقق الحسابات الخارجي ومرفقة بتقرير التدقيق/ المراجعة (حسب الحال).

- تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بنسخة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي حول صحة عمليات التصنيف والقياس وكفاية الإفصاحات ومدى ملائمة السياسات والإجراءات التي أعدها المصرف لغاية تطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن)، ومدى صلاحية وفعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي والمنهجيات والأنظمة والنماذج الأخرى المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك لدى التطبيق الأولي (لمرة واحدة) وعندما تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بطلب مثل هذا التقرير.
- تدقيق البيانات ونتائج الاحتساب والتسجيل المحاسبي لكل هذه النتائج على النظام المحاسبي.
- تصنيف المؤسسات المالية، والعمل على تحديث البيانات المستخدمة للتصنيف بالتنسيق مع مديرية الخزينة.
- احتساب معدل التعثر للمؤسسات المالية واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمؤسسات المالية بالتنسيق مع وبموافقة مديرية المخاطر.

مسؤولية مجلس الإدارة:

- تعزيز دور الدوائر المسؤولة عن مراجعة الائتمان والتي تقابل وحدة تحليل المخاطر الائتمانية ووحدة إدارة وضبط الائتمان، وضمان فعاليتهم وحياديته وموضوعية أحكامهم وتوصياتهم وتأمين اتصالهم المباشر مع مدير إدارة المخاطر.
- تلافي حالات التحيز أو تضارب المصالح التي قد تنشأ لدى المسؤولين المباشرين عن منح الائتمان في إطار تقديمهم للمعلومات الخاصة بالتعرضات الائتمانية.
- ضمان هيكل الحوكمة الملائم لتطبيق متطلبات المعيار 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن).
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز وتطوير البنى التحتية اللازمة لتلبية متطلبات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء وتطوير نماذج لأغراض تفعيل نظام التصنيف الائتماني الداخلي واحتساب معاملات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المنهجيات التي يعتمدها المصرف بهذا الخصوص.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات الهامة ذات الصلة.
- ضمان كفاية المؤونات الخاصة واحتسابها بما يتسق مع السياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 وتعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن)، ويكون مجلس الإدارة المسؤول الأخير عن ملائمة وحصافة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرف ومثانة وفعالية بيئة الضبط الداخلي ذات العلاقة لديه.
- التأكد من قيام الوظائف المستقلة بكل تدقيق وتقييم وخبرة للتأكد من صلاحية وفعالية الأنظمة والنماذج المستخدمة ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
- يمارس مجلس الإدارة دوره الإشرافي ويطلع على كافة المجلات عن كذب ويُقيّم النتائج والمخرجات من خلال:
 - لجنة المخاطر المنبثقة عنه: وفق المسؤوليات التالية:
 - القيام بالاجتماعات الدورية مع اللجنة المشكلة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 واستلام تقاريرها بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها،
 - استلام التقارير التي ترددها عن طريق إدارة المخاطر بما يتعلق بممارسة مسؤولياتها وتقييم أدائها ومعالجة أوجه القصور حال وجودها.
 - لجنة التدقيق المنبثقة عنه: التي تمارس دورها من خلال:
 - معالجة مخرجات عمليات التدقيق الداخلي والخارجي،
 - مسؤولية عن التحقق من كفاية المؤونات الخاصة وفقاً لمتطلبات تعليمات تطبيق القرار رقم (4/م ن) الخاص بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 الأدوات المالية (Financial instruments).

الإفصاحات الكمية:

مخاطر الائتمان:

(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقيل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
		أ- بنود داخل الميزانية:
598,610,295	257,883,919	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
334,709,540	128,221,062	أرصدة لدى المصارف
8,748,069	225,101,884	إيداعات لدى المصارف
942,067,904	611,206,865	
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
1,516,721	396,320	الأفراد
124,726,582	99,794,643	الشركات الكبرى
4,949,615	582,086	القروض العقارية
131,192,918	100,773,049	
		سندات إسناد وأذونات:
209,592	624,214	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
	1,517,117	الموجودات الأخرى
43,033,902	35,283,261	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
44,760,611	37,376,263	
1,118,021,433	749,356,177	
		ب- بنود خارج الميزانية:
39,751,427	-	تعهدات تصدير
22,662,773	17,677,038	كفالات زبائن
146,001,928	135,157,614	كفالات مالية مصرفية
208,416,128	152,834,652	
1,326,437,561	902,190,829	

2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:
تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2025 وفق الجدول التالي:

الشركات			
الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبرى	
المجموع	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
	82,976,139	82,055,630	397,147
	14,455,315	14,394,452	160
	26,920,664	26,917,511	3,153
	124,352,118	123,367,593	400,460
(14,841,268)	-	(14,841,268)	-
(8,737,801)	-	(8,731,682)	(4,140)
100,773,049	-	99,794,643	396,320
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
		584,065	
		-	
		(1,979)	(4,140)
		582,086	396,320
تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2024 وفق الجدول التالي:			

الشركات			
الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبرى	
المجموع	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
	126,391,129	119,933,811	1,520,415
	5,178,619	5,178,535	84
	20,789,594	20,736,622	3,663
	152,359,342	145,848,968	1,524,162
(13,425,551)	-	(13,415,702)	-
(7,740,873)	-	(7,706,684)	(7,441)
131,192,918	-	124,726,582	1,516,721
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
		4,949,615	
		(9,849)	-
		(26,748)	(7,441)
		4,949,615	1,516,721
تتوزع التعرضات الائتمانية المباشرة وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9/ كما في 31 كانون الأول 2024 وفق الجدول التالي:			

المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر
ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	%
418	-	418	199,182	-	-	-	199,182	0.836-0.499
274,278	-	274,278	81,808,563	-	-	81,808,563	2.342-0.993	الدرجة 1-2 مرفق الجودة الإئتمانية
352,789	-	352,382	14,442,337	-	-	14,394,452	47,885	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الإئتمانية
8,104,197	8,104,197	-	26,917,511	26,917,511	-	-	-	الدرجة 5-7 منخفض الجودة
8,731,682	8,104,197	352,382	123,367,593	26,917,511	275,103	14,394,452	82,055,630	الإئتمانية
								الدرجة 8-10 ديون متعثرة
								100

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

إجمالي التعرض الإئتماني								
المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	احتمال التعثر
ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	%
115	-	115	14,703,697	-	-	-	14,703,697	0.856-0.50
318,759	-	318,759	105,230,114	-	-	105,230,114	2.506-1.023	الدرجة 1-2 مرفق الجودة الإئتمانية
160,965	-	160,965	5,178,535	-	-	5,178,535	14.788-2.997	الدرجة 3-4 متوسط الجودة الإئتمانية
7,226,845	7,226,845	-	20,736,622	20,736,622	-	-	-	الدرجة 5-7 منخفض الجودة
7,706,684	7,226,845	160,965	145,848,968	20,736,622	318,874	5,178,535	119,933,811	الإئتمانية
								الدرجة 8-10 ديون متعثرة
								100

تنوع التعرضات الائتمانية المباشرة للأفراد والقروض المقارية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:
 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

الخسائر الائتمانية المتوقعة		إجمالي التعرض الائتماني					الدرجة
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	%
1,300	-	-	1,300	735,437	-	735,437	0.836-0.499
824	-	-	824	185,072	-	185,072	2-1
840	-	840	-	60,863	-	60,863	الدرجة 4-3 متوسط الجودة الائتمانية
3,155	3,155	-	-	3,153	-	-	الدرجة 7-5 منخفض الجودة الائتمانية
6,119	3,155	840	2,124	984,525	3,153	60,863	الدرجة 10-8 ديون متعذرة
						920,509	

السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

الخسائر الائتمانية المتوقعة		إجمالي التعرض الائتماني					الدرجة
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	%
4,406	-	-	4,406	2,006,594	-	2,006,594	0.856-0.50
16,285	-	-	16,285	4,450,724	-	4,450,724	الدرجة 2-1 مرتفع الجودة الائتمانية
7	-	7	-	84	-	84	الدرجة 4-3 متوسط الجودة الائتمانية
13,491	13,491	-	-	52,972	52,972	-	14,788-2,997
34,189	13,491	7	20,691	6,510,374	52,972	84	الدرجة 10-8 ديون متعذرة
						6,457,318	

تتوزع التعرضات الائتمانية غير المباشرة المستقلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025									
الخسائر الائتمانية المتوقعة					إجمالي التعرض الائتماني				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	احتمال التعثر
ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	%
-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.836-0.499
الدرجة 2-1 مرتفع الجودة الائتمانية									
الدرجة 4-3 متوسط الجودة الائتمانية									
695	-	-	695	17,670,580	-	-	17,670,580	2,342-0.993	-
	-	-	-	3,625	-	3,625	-	14,006	-2.781
الدرجة 7-5 منخفض الجودة									
	-	-	-	4,352	-	-	-	-	100
الدرجة 10-8 ديون متعثر									
824	824	-	-	4,352	4,352	3,625	17,670,580		
1,519	824	-	695	17,678,557	4,352	3,625			
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024									
الخسائر الائتمانية المتوقعة					إجمالي التعرض الائتماني				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	احتمال التعثر
ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	%
12	-	-	12	8,256	-	-	8,256	0.856-0.50	الدرجة 2-1 مرتفع الجودة الائتمانية
6,739	-	-	6,739	22,651,780	-	-	22,651,780	2,506-1.023	الدرجة 4-3 متوسط الجودة الائتمانية
	-	-	-	5,960	-	5,960	-	-	14.788-2.997
الدرجة 7-5 منخفض الجودة									
	-	-	-	4,352	4,352	-	-	-	100
الدرجة 10-8 ديون متعثر									
824	824	-	-	4,352	4,352	5,960			
7,575	824	-	6,751	22,670,348	4,352	5,960	22,660,036		

ب. توزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب درجة المخاطر:
تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2025:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة		الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى 12 شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد		المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
258,032,923	-	-	258,032,923	الدرجات من 1 إلى 2 مستوى
-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 3 إلى 4 مستوى
-	-	-	-	متوسط الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 5 إلى 7 مستوى
-	-	-	-	منخفض الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات
-	-	-	-	الائتمانية المتعثرة
258,032,923	-	-	258,032,923	إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
(149,004)	-	-	(149,004)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
257,883,919	-	-	257,883,919	صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
0.06	-	-	0.06	نسبة التغطية (%)
				أرصدة لدى المصارف:
129,952,343	-	-	129,952,343	الدرجات من 1 إلى 2 مستوى
-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 3 إلى 4 مستوى
-	-	-	-	متوسط الجودة الائتمانية
240,914	-	240,914	-	الدرجات من 5 إلى 7 مستوى
-	-	-	-	منخفض الجودة الائتمانية
37,679,910	37,679,910	-	-	الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات
167,873,167	37,679,910	240,914	129,952,343	الائتمانية المتعثرة
(39,652,105)	(37,679,910)	(1,309)	(1,970,886)	إجمالي أرصدة لدى المصارف
128,221,062	-	239,605	127,981,457	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
23.62	100	0.54	1.52	صافي أرصدة لدى المصارف
				نسبة التغطية (%)

كما في 31 كانون الأول 2025

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى 12 شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
المجموع			
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى			
مرتفع الجودة الائتمانية			
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى			
متوسط الجودة الائتمانية			
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى			
منخفض الجودة الائتمانية			
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات			
الائتمانية المتعثرة			
إجمالي إيداعات لدى المصارف			
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
صافي إيداعات لدى المصارف			
نسبة التغطية (%)			
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مستغلة:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى			
مرتفع الجودة الائتمانية			
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى			
متوسط الجودة الائتمانية			
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى			
منخفض الجودة الائتمانية			
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات			
الائتمانية المتعثرة			
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة			
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة			
نسبة التغطية (%)			

تتوزع التعرضات الائتمانية للأرصدة والإيداعات لدى مصارف وبنوك مركزية والتسهيلات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2024:

كما في 31 كانون الأول 2024				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة		
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة		
على مدى 12 شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد		المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
599,796,521	-	-	599,796,521	الدرجات من 1 إلى 2 مستوى
-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 3 إلى 4 مستوى
-	-	-	-	متوسط الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 5 إلى 7 مستوى
-	-	-	-	منخفض الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات
-	-	-	-	الائتمانية المتعثرة
599,796,521	-	-	599,796,521	إجمالي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
(1,186,226)	-	-	(1,186,226)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
598,610,295	-	-	598,610,295	صافي أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
0.20	-	-	0.20	نسبة التغطية (%)
				أرصدة لدى المصارف:
328,417,885	-	-	328,417,885	الدرجات من 1 إلى 2 مستوى
-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 3 إلى 4 مستوى
-	-	-	-	متوسط الجودة الائتمانية
1,899,749	-	-	1,899,749	الدرجات من 5 إلى 7 مستوى
-	-	-	-	منخفض الجودة الائتمانية
-	-	-	-	الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات
-	-	-	-	الائتمانية المتعثرة
62,894,050	62,894,050	-	-	إجمالي أرصدة لدى المصارف
393,211,684	62,894,050	-	330,317,634	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(58,502,144)	(53,390,598)	-	(5,111,546)	صافي أرصدة لدى المصارف
334,709,540	9,503,452	-	325,206,088	نسبة التغطية (%)
15	85	-	2	

كما في 31 كانون الأول 2024

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الأولى
الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة
على مدى 12 شهراً	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد	على مدى عمر الرصيد
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
المجموع			
إيداعات لدى المصارف:			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى			
مرتفع الجودة الائتمانية			
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى			
متوسط الجودة الائتمانية			
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى			
منخفض الجودة الائتمانية			
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات			
الائتمانية المتعثرة			
إجمالي إيداعات لدى المصارف			
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
(			
صافي إيداعات لدى المصارف			
نسبة التغطية (%)			
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة و تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة):			
الدرجات من 1 إلى 2 مستوى			
مرتفع الجودة الائتمانية			
الدرجات من 3 إلى 4 مستوى			
متوسط الجودة الائتمانية			
الدرجات من 5 إلى 7 مستوى			
منخفض الجودة الائتمانية			
الدرجات من 8 إلى 10 التعرضات			
الائتمانية المتعثرة			
إجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة			
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة			
(			
صافي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة			
نسبة التغطية (%)			

(3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات:

(أ) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات المباشرة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				الضمانات مقابل ديون:
82,652,436	–	82,039,936	612,500	مرحلة أولى
14,455,155	–	14,394,452	60,703	مرحلة ثانية
6,490,760	–	6,490,760	–	مرحلة ثالثة
103,598,351	–	102,925,148	673,203	المجموع
				منها:
566,448	–	566,448	–	تأمينات نقدية
102,923,158	–	102,358,700	564,458	رهن عقاري
108,745	–	–	108,745	كفالة أشخاص طبيعيين
103,598,351	–	102,925,148	673,203	المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

كما في 31 كانون الأول 2024				
المجموع	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				الضمانات مقابل ديون:
124,853,458	–	119,824,073	5,029,385	مرحلة أولى
5,178,534	–	5,178,534	–	مرحلة ثانية
519,825	–	470,516	49,309	مرحلة ثالثة
130,551,817	–	125,473,123	5,078,694	المجموع
				منها:
16,286,267	–	16,286,267	–	تأمينات نقدية
114,052,730	–	109,116,529	4,936,201	رهن عقاري
212,820	–	70,327	142,493	كفالة أشخاص طبيعيين
130,551,817	–	125,473,123	5,078,694	المجموع

إن قيمة الضمانات لا تزيد عن قيمة الدين لكل زبون.

(ب) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة المستغلة:

كما في 31 كانون الأول 2025				
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				الضمانات مقابل ديون:
-	17,669,720	860	17,670,580	مرحلة أولى
-	3,625	-	3,625	مرحلة ثانية
-	1,352	-	1,352	مرحلة ثالثة
-	17,674,697	860	17,675,557	المجموع
				منها:
-	17,202,739	860	17,203,599	تأمينات نقدية
-	471,958	-	471,958	رهن عقاري
-	17,674,697	860	17,675,557	المجموع

كما في 31 كانون الأول 2024				
الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
				الضمانات مقابل ديون:
-	24,787,958	860	24,788,818	مرحلة أولى
-	3,625	2,335	5,960	مرحلة ثانية
-	1,352	-	1,352	مرحلة ثالثة
-	24,792,935	3,195	24,796,130	المجموع
				منها:
-	20,888,965	3,195	20,892,160	تأمينات نقدية
-	3,903,970	-	3,903,970	رهن عقاري
-	24,792,935	3,195	24,796,130	المجموع

تم توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات غير المباشرة فقط، حيث أن باقي الأصول المالية بدون ضمانات.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة (المرحلة الثالثة) وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب إعادة جدولة أصولية. لا يوجد ديون مجدولة كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 65,308 ألف ليرة سورية قديمة كما في 31 كانون الأول 2024).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ويبلغ رصيدها 10,279,991 ألف ليرة سورية قديمة بتاريخ 31 كانون الأول 2025 (مقابل 774,746 ألف ليرة سورية قديمة بتاريخ 31 كانون الأول 2024).

(1) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي:

كما في 31 كانون الأول 2025				
المجموع	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل الجمهورية العربية السورية	البنك / المنطقة الجغرافية
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
257,883,919	-	-	257,883,919	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
	128,221,062	124,677,015	3,044,226	أرصدة لدى مصارف
225,101,884	189,627,965	-	35,473,919	إيباعات لدى مصارف
100,773,049	-	-	100,773,049	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة: 100,773,049
396,320	-	-	396,320	للأفراد
582,086	-	-	582,086	القروض العقارية
99,794,643	-	-	99,794,643	للشركات الكبرى
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من
624,214	-	-	624,214	خلال الدخل الشامل الآخر
1,468,788	976,878	-	491,910	الموجودات الأخرى
				ونديعة مجمدة لدى
35,283,261	-	-	35,283,261	مصرف سورية المركزي
	749,356,177	315,281,858	431,030,093	الإجمالي
	1,118,021,433	333,572,175	774,945,806	الإجمالي كما في
				31 كانون الأول 2024

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المنطقة الجغرافية / المرحلة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
431,030,093	4,596,261	17,311,794	409,122,038	داخل الجمهورية العربية السورية
3,044,226	-	-	3,044,226	نول الشرق الأوسط الأخرى
315,281,858	-	-	315,281,858	أوروبا
749,356,177	4,596,261	17,311,794	727,448,122	الإجمالي

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	المنطقة الجغرافية / المرحلة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
774,945,806	123,707	5,017,647	769,804,452	داخل الجمهورية العربية السورية
9,503,452	9,503,452	-	-	نول الشرق الأوسط الأخرى
333,572,175	-	-	333,572,175	أوروبا
1,118,021,433	9,627,159	5,017,647	1,103,376,627	الإجمالي

(2) التركيز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموع	خدمات	أفراد	زراعي	حكومي	عقارات	تجارة	صناعة	مالي
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
257,883,919	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي 257,883,919
128,221,062	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى مصارف 128,221,062
225,101,884	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى مصارف 225,101,884
100,773,049	1,918,589	384,704	8,510,247	-	582,086	63,385,862	25,991,561	-
624,214	-	-	-	-	-	-	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة -
1,468,788	-	2,871	-	-	408	-	-	الموجودات المالية بالقيمة العادلة 624,214
35,283,261	-	-	-	-	-	-	-	من خلال الدخل الشامل الآخر 1,465,509
	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى 35,283,261
	-	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي 35,283,261
749,361,846	1,918,589	387,575	8,510,247	-	582,494	63,385,862	25,991,561	الإجمالي 648,585,518
18,865,932	461,865	8,068,016	-	4,950,057	19,924,348	78,926,354	986,824,861	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2024 986,824,861
								1,118,021,433

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وفق مراحل التصنيف، تماشياً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	القطاع الاقتصادي / المرحلة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
648,579,849	624,214	3,209,701	644,745,934	مالي
25,991,561	2,969,788	6,422,450	16,599,323	صناعة
63,385,862	1,002,259	7,259,421	55,124,182	تجارة
582,494	-	59,875	522,619	عقارات
8,510,247	-	360,199	8,150,048	زراعي
387,575	-	-	387,575	أفراد
1,918,589	-	149	1,918,440	خدمات
<u>749,356,177</u>	<u>4,596,261</u>	<u>17,311,794</u>	<u>727,448,122</u>	الإجمالي

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	القطاع الاقتصادي / المرحلة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
986,824,861	9,503,452	-	977,321,409	مالي
78,926,354	35,387	1,395,398	77,495,569	صناعة
19,924,348	58,689	502,230	19,363,429	تجارة
4,950,057	29,631	-	4,920,426	عقارات
8,068,016	-	-	8,068,016	زراعي
461,865	-	-	461,865	أفراد
18,865,932	-	3,120,019	15,745,913	خدمات
<u>1,118,021,433</u>	<u>9,627,159</u>	<u>5,017,647</u>	<u>1,103,376,627</u>	الإجمالي

ب- مخاطر السوق:

هي مخاطر ترتب خسارة في الإيرادات وحقوق المساهمين نتيجة حدوث تقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو تأثير القيمة السوقية أو التصنيف الائتماني أو التدفقات النقدية لأداة مالية.

- إدارة مخاطر السوق:

يعمل قسم إدارة مخاطر السوق والسيولة على مراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف فيما يتعلق بمخاطر السوق بشقيه مخاطر أسعار الفوائد وأسعار الصرف ومدى تأثيرها على الوضع المالي للمصرف، تقوم هذه الوحدة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية بمراقبة جميع مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة المصرف، وتقوم بفحوصات ضاغطة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة ظروف غير اعتيادية وفق سيناريوهات محتملة. يتم ذلك عن طريق إصدار تقارير من وإلى لجنة الموجودات والمطلوبات حيث أن إدارة مخاطر السوق هي جزء أساسي من مسؤولياتها ليتبع ذلك رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة تحت مظلة متطلبات الحوكمة.

- أساليب تخفيف مخاطر السوق:

إن المراقبة الدورية المستمرة للتقارير الداخلية والخارجية والمتابعة اليومية لأخبار البنوك التي يتعامل معها المصرف وخاصة الصادرة عن وكالات التصنيف العالمية كفيلة بأن تبين احتمالية حدوث خطر ما وبالتالي العمل على تجنبه. هذا بالإضافة إلى بذل العناية اللازمة في تجنب كافة أنواع التركزات سواء في العملات أو بلدان أو بنوك معينة وذلك وفقاً لمعايير وسقوف محددة مسبقاً بحسب السياسات والإجراءات.

(1) مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف المستقبلية أو على القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين بالإضافة لأثرها على القيمة السوقية للأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومعايرة حجم القروض إلى الودائع للوصول للمستوى الأمثل الذي يخفف من تعرض المصرف لتقلبات أسعار الفائدة.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة - التغير بسعر الفائدة:**زيادة سعر الفائدة (2%)**

كما في 31 كانون الأول 2025

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي	58,504,724	1,170,094	877,571
يورو	47,906,210	958,124	718,593
ليرة سورية قديمة	(45,809,628)	(916,193)	(687,145)
درهم اماراتي	268,108,750	5,362,175	4,021,631
عملات أخرى	1,119,336	22,387	16,790

كما في 31 كانون الأول 2024

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي	94,782,761	1,895,655	1,421,741
يورو	30,960,879	619,218	464,414
ليرة سورية قديمة	(61,825,831)	(1,236,517)	(927,388)
فرنك سويسري	13	-	-
درهم اماراتي	312,773,393	6,255,468	4,691,601
عملات أخرى	(471,689)	(9,434)	(7,076)

نقص بسعر الفائدة (2%)

كما في 31 كانون الأول 2025

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي	58,504,724	(1,170,094)	(877,571)
يورو	47,906,210	(958,124)	(718,593)
ليرة سورية قديمة	(45,809,628)	916,193	687,145
درهم اماراتي	268,108,750	(5,362,175)	(4,021,631)
عملات أخرى	1,119,336	(22,387)	(16,790)

كما في 31 كانون الأول 2024

العملة	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية 75%
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي	94,782,761	(1,895,655)	(1,421,741)
يورو	30,960,879	(619,218)	(464,414)
ليرة سورية قديمة	(61,825,831)	1,236,517	927,388
فرنك سويسري	13	-	-
درهم اماراتي	312,773,393	(6,255,468)	(4,691,601)
عملات أخرى	(471,689)	9,434	7,076

(2) مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر الناجمة عن تغير قيمة العملات الأجنبية قياساً بالعملة المحلية وما ينتج عن هذه التغيرات من خسائر بالأرباح أو قيمة أصول والتزامات المصرف. يعتبر المصرف الليرة السورية القديمة العملة الرئيسية له.

يقوم بنك الشرق بضبط مخاطر تغير أسعار الصرف عن طريق:

1. تبني سياسة متحفظة في إدارته لعملياته بالعملة الأجنبية بما يساهم في تجنب التقلبات الكبيرة.
 2. المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة بالعملات الأجنبية.
 3. تنفيذ اختبار جهد بدراسة أثر تغير نسبة ١٠% في أسعار الصرف على ربحية وأداء المصرف.
- يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف.

زيادة (10%) في سعر الصرف**كما في 31 كانون الأول 2025**

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي-تشغيلي	(19,543,006)	(1,954,301)	(1,465,726)
دولار أمريكي-بنوي	99,116,786	9,911,679	9,911,679
يورو	574,596	57,460	43,095
درهم اماراتي-تشغيلي	23,843,166	2,384,317	1,788,238
درهم اماراتي-بنوي	241,527,968	24,152,797	24,152,797
عملات أخرى	1,118,399	111,840	83,880

كما في 31 كانون الأول 2024

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي-تشغيلي	(24,265,164)	(2,426,516)	(1,819,887)
دولار أمريكي-بنوي	121,638,846	12,163,885	12,163,885
يورو	9,070,433	907,043	680,282
درهم اماراتي-تشغيلي	16,284,406	1,628,441	1,221,331
درهم اماراتي-بنوي	292,715,354	29,271,535	29,271,535
عملات أخرى	(470,401)	(47,040)	(35,280)

نقص (10%) في سعر الصرف

كما في 31 كانون الأول 2025

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي-تشغيلي	(19,543,006)	1,954,301	1,465,725
دولار أمريكي-بنوي	99,116,786	(9,911,679)	(9,911,679)
يورو	574,596	(57,460)	(43,095)
درهم اماراتي-تشغيلي	23,843,166	(2,384,317)	(1,788,238)
درهم اماراتي-بنوي	241,527,968	(24,152,797)	(24,152,797)
عملات أخرى	1,118,399	(111,840)	(83,880)

كما في 31 كانون الأول 2024

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
دولار أمريكي-تشغيلي	(24,265,164)	2,426,516	1,819,887
دولار أمريكي-بنوي	121,638,846	(12,163,885)	(12,163,885)
يورو	9,070,433	(907,043)	(680,282)
درهم اماراتي-تشغيلي	16,284,406	(1,628,441)	(1,221,331)
درهم اماراتي-بنوي	292,715,354	(29,271,535)	(29,271,535)
عملات أخرى	(470,401)	47,040	35,280

كما في 31 كانون الأول 2025 / (تابع)

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
أرصدة لدى مصارف
إيداعات لدى مصارف
موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال الدخل الشامل الآخر
حقوق استخدام الأصول المستأجرة
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
موجودات ثابتة
موجودات غير ملموسة
موجودات أخرى
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

مجموع الموجودات

المطلوبات:

ودائع المصارف
ودائع الزبائن
تأمينات نقدية
مخصصات متنوعة
مخصص ضريبة الدخل
التزامات عقود الأجار
مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

المجموع	بنود غير حساسة	أكثر من خمس سنوات	من أربعة إلى خمسة	من ثلاثة إلى أربعة	من سنتين إلى ثلاثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
286,354,253	50,723,927	-	-	-	-
128,221,062	(39,652,105)	-	-	-	-
225,101,884	(3,606,556)	-	-	-	-
624,214	624,214	-	-	-	-
1,496,621	1,496,621	-	-	-	-
100,773,049	3,341,596	45,724	73,906	69,975	4,737,111
19,046,376	19,046,376	-	-	-	-
877,868	877,868	-	-	-	-
6,130,611	6,130,611	-	-	-	-
35,283,261	35,283,261	-	-	-	-
803,909,199	74,265,813	45,724	73,906	69,975	4,737,111
17,297,998	-	-	-	-	-
345,484,636	-	-	-	-	-
47,223,991	45,573,991	-	-	-	-
7,873,420	7,873,420	-	-	-	-
531,458	531,458	-	-	-	-
65,820	65,820	-	-	-	-
	10,904,135	10,904,135	-	-	-
429,381,458	64,948,824	-	-	-	-
374,527,741	9,316,989	45,724	73,906	69,975	4,737,111
374,527,741	374,527,741	365,210,752	365,165,028	365,091,122	365,021,147

كما في 31 كانون الأول 2024					
من سنة إلى سنتين	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة حتى 9 أشهر	من ثلاثة حتى 6 أشهر	من شهر حتى 3 أشهر	دون الشهر
ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.	ألف ل.س. ق.
-	16,505,868	15,654,592	16,237,011	-	526,253,220
-	-	-	-	-	393,211,684
-	8,886,385	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
43,015,847	33,954,311	4,515,269	5,211,931	3,565,152	16,284,906
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
43,015,847	59,346,564	20,169,861	21,448,942	3,565,152	935,749,810
المطلوبات:					
-	3,500,000	7,225,000	18,550,000	4,525,000	6,455,438
9,450,000	23,300,562	23,241,751	45,584,901	27,216,358	485,974,771
-	378,492	1,650,000	-	16,458,530	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
9,450,000	27,179,054	32,116,751	64,134,901	48,199,888	492,430,209
33,565,847	32,167,510	(11,946,890)	(42,685,959)	(44,634,736)	443,319,601
409,785,373	376,219,526	344,052,016	355,998,906	398,684,865	443,319,601

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
أرصدة لدى مصارف
إيداعات لدى مصارف
موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال الدخل الشامل الآخر
حقوق استخدام الأصول المستأجرة
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
موجودات ثابتة
موجودات غير ملموسة
موجودات أخرى
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
مجموع الموجودات

المطلوبات:

ودائع المصارف
ودائع الزبائن
تأمينات نقدية
مخصصات متنوعة
مخصص ضريبة الدخل
التزامات عقود الأجار
مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات
فجوة إعادة تسعير الفائدة
فجوة إعادة تسعير التراكمية

كما في 31 كانون الأول 2024 / (تابع)

المجموع	بنود	أكثر من خمس سنوات	من أربعة إلى خمسة	من ثلاثة إلى أربعة	من سنتين إلى ثلاثة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.
630,920,928	56,270,237	-	-	-	-
334,709,540	(58,502,144)	-	-	-	-
8,748,069	(138,316)	-	-	-	-
209,592	209,592	-	-	-	-
2,272,897	2,272,897	-	-	-	-
131,192,918	(376,831)	63,629	101,415	1,122,005	23,735,284
17,768,197	17,768,197	-	-	-	-
785,192	785,192	-	-	-	-
4,630,172	4,630,172	-	-	-	-
43,033,902	43,033,902	-	-	-	-
1,174,271,407	65,952,898	63,629	101,415	1,122,005	23,735,284
40,255,438	-	-	-	-	-
614,768,343	-	-	-	-	-
40,616,556	22,129,534	-	-	-	-
3,057,150	3,057,150	-	-	-	-
2,488,616	2,488,616	-	-	-	-
96,619	96,619	-	-	-	-
	23,465,366	23,465,366	-	-	-
724,748,088	51,237,285	-	-	-	-
449,523,319	14,715,613	63,629	101,415	1,122,005	23,735,284
449,523,319	449,523,319	434,807,706	434,744,077	434,642,662	433,520,657

الموجودات:

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
أرصدة لدى مصارف
إيداعات لدى مصارف
موجودات مالية بالقيمة العادلة من
خلال الدخل الشامل الآخر
حقوق استخدام الأصول المستأجرة
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
موجودات ثابتة
موجودات غير ملموسة
موجودات أخرى
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

مجموع الموجودات**المطلوبات:**

ودائع المصارف
ودائع الزبائن
تأمينات نقدية
مخصصات متنوعة
مخصص ضريبة الدخل
التزامات عقود الآجار
مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

[illegible]

المجموع	أخرى	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الأول 2024
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
			الموجودات:
289,964,652	1,277	233,246,966	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
333,496,643	65	(46,691,554)	أرصدة لدى المصارف
139	-	8,748,070	إيداعات لدى المصارف
	-	82	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,536,548	-	380,038	موجودات أخرى
40,729,299	-	40,729,299	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
674,475,351	1,342	236,412,901	إجمالي الموجودات
			المطلوبات:
210,663	-	33,653	ودائع المصارف
214,592,060	471,743	122,342,899	ودائع الزبائن
35,885,539	-	16,280,400	تأمينات نقدية
	-	-	مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء محتملة
2,745,740	-	-	مطلوبات أخرى
6,067,875	-	382,267	
259,501,877	471,743	139,039,219	إجمالي المطلوبات
	(414,973,474)	97,373,682	صافي التركيز داخل الميزانية
	308,999,760	9,070,433	

- مخاطر الأعمال

تتشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة المصرف بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمصرف.

- مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسائر مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء للالتزاماتهم أو مستحققاتهم قبل استحقاقها، وذلك بسبب عوامل مخاطر السوق بشقيها مخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، ويقوم المصرف بمراقبة وتقييم هذه المخاطر لاعتماد إجراءات علاجية لتخفيض أثر مخاطر الدفع المسبق ومتابعتها.

ج-مخاطر السيولة:

تتشأ مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة المصرف على تلبية التزامات مالية معينة عند استحقاقها أو أن يتكبد المصرف خسائراً مالية من أجل تلبية التزاماته. إدارة مخاطر السيولة جزء أساسي من مسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تم تبني سياسة لإدارة السيولة والموجودات المتداولة للحد من هذه المخاطر وذلك ضمن عملية تقييم التدفقات النقدية في ظل ظروف طبيعية وضاعطة تبعاً لسيناريوهات محتملة الحدوث، وقام المصرف بتطوير إجراءات وحدود رقابة داخلية وخطة طوارئ للسيولة حيث تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتعتمد إجراءات إدارة مخاطر السيولة في المصرف على قياس ومراقبة السيولة اليومية وقياس مخاطر التركيز وفجوات الاستحقاق ووضع التوصيات بما يتناسب مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويحافظ المصرف على نسب سيولة وافرة وخاصة بالعملات الأجنبية. ويؤكد مجلس إدارة المصرف على مبدأ أهمية اعتبار ودائع العملاء مصدر تمويل رئيسي للنشاط الائتماني، وعليه يعتمد سياسة تهدف إلى تحفيز الودائع لأجل مختلفة وتوسيع قاعدة العملاء بهدف الحد من مخاطر التركيز في الودائع. وتتم الرقابة على هذا المبدأ عن طريق مراقبة حجم التسهيلات على ودائع العملاء بالعملية المحلية والعملات الأجنبية والسعي الدؤوب لتطبيق نسب الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يسعى المصرف بشكل عام إلى تنويع مصادر التمويل المتوفرة لديه في السوق المصرفية ولأجل متوسطة وطويلة وذلك لمواجهة أي نقص مفاجئ في مصادر التمويل من جهة، وللمحد من فجوات الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات كما والحد من مخاطر الفوائد من جهة أخرى.

تخفيف مخاطر السيولة:

اعتمد المصرف في سعيه لتخفيف مخاطر السيولة خطة طوارئ معتمدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصرف ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لمواجهة مشاكل السيولة. توضح هذه الخطة في بنودها الوسائل التي يلجأ إليها المصرف في حالات الطوارئ مثل: الحد من التسليف و/أو العمل على استرداد بعض التسهيلات دون تجديدها، التوجه إلى الشركات الكبيرة، توظيف ودائع من مصارف أخرى، وتنفيذ عمليات مقايضة مع مصرف سورية المركزي. أما فيما يتعلق بمخاطر التركيز في الودائع ومخاطره المحتملة على حركة السيولة في المصرف ومن أجل استقطاب شريحة أوسع من الزبائن، يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة وتم حساب نسبة السيولة بناء على قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٨٨/ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩. والجدول التالي يظهر نسبة السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام:

كما في 31 كانون الأول

2024	2025
%	%
162.37	165.61
174.33	180.54
140.34	143.91

المتوسط

الحد الأعلى

الحد الأدنى

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	بلون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	بين ثمانية أيام وشهر	عند الطلب	كما في 31 كانون الأول 2025	ألف ل.س. ق.
(149,004)	-	-	-	-	-	-	286,503,257	التدف وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	286,354,253
128,221,062 (39,652,105)	-	-	-	-	20,515,870	57,002,103	90,355,194	أرصدة لدى المصارف	
225,101,884 (3,606,556)	-	-	-	214,653,440	14,055,000	-	-	إيداعات لدى المصارف	
624,214	624,214	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
100,773,049	3,341,596	35,381,360	3,163,589	4,015,464	42,780,632	579,459	47,700	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	
1,496,621	1,496,621	-	-	-	-	-	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة	
19,046,376	19,046,376	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة	
877,868	877,868	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
6,130,611	1,391,851	-	-	3,557,338	966,415	59,290	155,717	موجودات أخرى	
35,283,261	-	-	-	-	-	-	-	ولبيرة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	35,283,261
803,909,199	18,654,122	35,381,360	3,163,589	222,226,242	78,317,917	57,640,852	377,061,868	مجموع الموجودات	
17,297,998	-	-	-	-	5,950,000	6,050,000	5,297,998	المطلوبات:	
345,484,636	-	-	8,685,737	32,149,531	20,925,562	34,422,318	232,294,980	ودائع المصارف	
47,223,991	-	-	-	-	-	-	45,573,991	ودائع الزبائن	
7,873,420	2,119,263	-	-	-	5,754,157	-	-	تأمينات نقدية	
531,458	531,458	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة	
65,820	-	-	-	65,820	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل	
10,904,135	-	-	502,130	7,102,985	3,001,200	145,401	79,910	التزامات عقود الأجار	
429,381,458	2,650,721	-	9,187,867	39,318,336	35,630,919	40,617,719	283,246,879	مطلوبات أخرى	
374,527,741	16,003,401	35,381,360 (6,024,278)	7,265,768	182,907,906	42,686,998	17,023,133	93,814,989	مجموع المطلوبات	
								فجوة الاستحقاقات	

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر	من ثلاثة أشهر حتى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	بين ثمانية أيام وشهر	عند الطلب وأقل من 8 أيام	كما في 31 كانون الأول 2024
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
23,959,604	-	16,505,868	15,654,592	16,237,011	-	-	558,563,853	النفذ وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
334,709,540 (58,502,143)	-	-	-	-	-	-	14,119,180	379,092,503	أرصدة لدى المصارف
8,748,069 (138,316)	-	8,886,385	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى المصارف
209,592	209,592	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
131,192,918 (380,492)	68,038,178	33,954,311	4,515,269	5,211,931	3,565,152	397,565	15,891,004	397,565	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
2,272,897	2,272,897	-	-	-	-	-	-	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
17,768,197	17,768,197	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
785,192	785,192	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
4,630,172	1,391,851	-	8,252	141,760	1,135,565	790,345	20,864	1,141,535	موجودات أخرى
43,033,902	-	-	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
									43,033,902
1,174,271,407	30,400,284	68,038,178	59,354,817	20,311,622	22,584,508	4,355,498	14,537,610	954,688,896	مجموع الموجودات
									المطلوبات:
40,255,438	-	-	3,500,000	7,225,000	18,550,000	4,725,000	-	6,255,438	ودائع المصارف
614,768,343	-	9,450,000	23,300,562	23,241,752	51,699,993	27,216,358	29,041,873	450,817,805	ودائع الزبائن
40,616,556	-	-	378,492	1,650,000	-	38,449,934	138,130	-	تأمينات تقنية
3,057,150	3,057,150	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
2,488,616	2,488,616	-	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
96,619	-	-	-	-	96,619	-	-	-	التزامات عقود الأجار
23,465,366	-	90,676	944,475	612,561	18,790,054	2,823,134	130,300	74,166	مطلوبات أخرى
724,748,088	5,545,766	9,540,676	28,123,529	32,729,313	89,136,666	73,214,426	29,310,303	457,147,409	مجموع المطلوبات
449,523,319	24,854,518	58,497,502	31,231,288 (12,417,691)	(66,552,158)	(68,858,928)	(14,772,693)	497,541,487		فجوة الاستحقاقات

ثانياً: بنود خارج الميزانية:

كما في 31 كانون الأول 2025	لغاية سنة	من سنة لغاية	أكثر من	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	خمس سنوات	خمس سنوات	ألف ل.س.ق.
تعهدات تصدير	-	-	-	-
كفالات زبائن	17,678,557	-	-	17,678,557
كفالات مالية مصرفية	136,949,358	-	-	136,949,358
	154,627,915	-	-	154,627,915

كما في 31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية	أكثر من	المجموع
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	خمس سنوات	خمس سنوات	ألف ل.س.ق.
تعهدات تصدير	39,751,427	-	-	39,751,427
كفالات زبائن	22,670,348	-	-	22,670,348
كفالات مالية مصرفية	148,749,503	-	-	148,749,503
	211,171,278	-	-	211,171,278

المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات ومختلف المنتجات المصرفية التي تنشأ نتيجة لوجود قصور أو فشل في (الإجراءات المتعلقة بالإجراءات الداخلية للعمليات أو أنظمة التشغيل أو الأشخاص أو من الأحداث الخارجية)، وذلك عند عدم كفاية تغطية كل أسباب الحوادث من قبل الضوابط المعتمدة، حيث تؤثر المخاطر التشغيلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة المعرضة للمخاطر (كالفقد والسمعة والمعلومات والالتزام). يعتمد المصرف أسلوب المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) حسب مقررات اتفاقية بازل ٢، وذلك بأن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحد أدنى نسبة مئوية ثابتة مقدارها ١٥% من متوسط إجمالي الإيراد خلال السنوات الثلاث السابقة وعدم الأخذ بعين الاعتبار السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالباً والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تعمل إدارة المخاطر التشغيلية كأداة لتحسين مستوى وفعالية أنظمة الرقابة للوصول إلى توافق المصرف مع كل من: التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للإشراف على المصارف، وقرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي الخاصة بالمخاطر التشغيلية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 106 /م.ن/ 4 بتاريخ 13 شباط 2005. كما تعمل على التأكد من أن المخاطر يتم السيطرة عليها للدرجة أو المستوى الذي يعتبره مجلس الإدارة مقبولاً، وبالتالي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالمخاطر التشغيلية التي تحتاج تعزيز بيئتها الرقابية.

وتلعب إدارة المخاطر التشغيلية الدور الرئيسي في ذلك من خلال:

- التحقق من السياسات والإجراءات والعقود وأدوات الرقابة الداخلية: من خلال متابعة تطبيق سياسة المخاطر التشغيلية لدى دوائر المصرف، ومراجعة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من مراعاتها لمبادئ الرقابة الداخلية كالفصل في المهام والرقابة الثنائية، ومراعاة العقود المبرمة مع الجهات الخارجية والتوصية وفق الآليات المعتمدة للحد من المخاطر وهي:

1. تحديد الحد الأقصى الذي يمكن أن يتحملة المصرف.
 2. تخفيف احتمالية وأثر وقوع الحدث التشغيلي عن طريق معالجة الأسباب أو الوقاية منها.
 3. تجبير المخاطر التي لا يمكن التحكم بها إما بعقود مقاولات مع أطراف خارجية أو باللجوء إلى شركات التأمين.
 4. تجنب مصدر الخطر في حال عدم القدرة على التحكم به عن طريق إلغاء النشاط المتعلق به.
- إدارة ورش العمل الخاصة بتعريف ملفات المخاطر في المصرف: حيث يتضمن ملف المخاطر المراحل التالية:
 - مرحلة تعريف محددات الملف والمخاطر والإجراءات والقدرة على التحمل والإجراءات الرقابية على مستوى كل وحدة،
 - مرحلة ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية وقياس مدى تعرض هذه الوحدة للمخاطر وبالتالي تحديد نقاط الضعف،
 - مرحلة اقتراح التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف.

وقد تم خلال العام السابق العمل على:

- تحديث تقرير التقييم الذاتي لملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع مديرية إدارة الالتزام. وتم إرساله إلى هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى مصرف سورية المركزي،
- إعداد تقرير التقييم الذاتي للمخاطر المتعلقة بمشروع استبدال العملة الوطنية ووضع الضوابط الرقابية المناسبة، والمتابعة لجهة التطبيق الفعلي للضوابط المقترحة.
- المشاركة في اختبار خطة استمرارية العمل وتقييمها ومراقبة فعاليتها ورفع التقارير الخاصة بها إلى الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر.

- متابعة "خطة عمل المصرف لتنفيذ متطلبات بازل 2" وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال متابعة البنود مع الدوائر المعنية من حيث نسبة الإنجاز والمدة المتوقعة للإنجاز.
- تقييم إجراءات تقارير شكاوي العملاء وإعداد تقارير ترفع للإدارة العامة ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة تتضمن توصيات لتطوير تجربة العملاء لدى بنك الشرق.
- مراجعة حساب قيمة مخاطر التشغيل في نسبة كفاية رأس المال.
- نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة المتعلقة بمخاطر العمليات: من خلال نشرات التوعية المرسلة للعاملين أو الدورات التدريبية ومن خلال التواصل المباشر مع الموظفين والزيارات الميدانية الهادفة إلى تعريف الموظفين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها وتوعية الموظفين بأهمية الالتزام بالإجراءات الرقابية وتشجيعهم على ممارستها (بناء ثقافة رقابية لإدارة المخاطر في البنك).
- تحليل الأحداث التشغيلية التي يتم الإبلاغ عنها من خلال تقارير الحوادث (Event Reports) التي يتم إرسالها إلى إدارة المخاطر التشغيلية عند وقوع أي حدث تشغيلي حيث تعتبر عملية الإبلاغ عن الأحداث التشغيلية مسؤولية أي موظف ضمن المصرف أيًا كان مستواه الوظيفي وذلك بإشراف مسؤولي الوحدات ومدراء الأقسام واقتراح إجراءات تصحيحية وتوصيات من شأنها تعزيز البيئة الرقابية للمخاطر ذات العلاقة وذلك بالتنسيق مع الأقسام المعنية والإدارة العامة وذلك لتلافي هذه الحوادث أو التخفيف من آثارها في المستقبل.
- تلقي تقارير الجهات الرقابية الداخلية والخارجية المتعلقة بالوحدات والعمليات، والعمل على استخراج الأحداث التشغيلية ونقاط الضعف المتعلقة بأدوات الرقابة الداخلية من خلالها، واستخدامها في تعزيز البيئة الرقابية للوحدة أو العمليات المعنية.
- إعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بشكل دوري.
- مساعدة جميع وحدات وخطوط الأعمال في إدارة المخاطر المرتبطة بمشاريعهم ومنتجاتهم وأنشطتهم وعملياتهم وأنظمتهم بشكل صحيح.
- دراسة المنتجات أو الخدمات الجديدة التي سيقوم المصرف بإطلاقها إضافة إلى دراسة التعاقد مع الجهات الخارجية التي ستقوم بتقديم هذه الخدمات.

خطط الطوارئ وتأمين استمرارية العمل

التزاماً بمبادئ بازل وقراري مجلس النقد والتسليف رقم (391/ م ن/ب/4) تاريخ 5 أيار 2008 ورقم (106/ م ن/ب/4) تاريخ 13 شباط 2005، تم وضع خطط طوارئ تتضمن استمرارية العمل في المصرف وذلك في مواجهة أي مخاطر تشغيلية محتملة وذلك من خلال تحديد أماكن عمل رديفة يتم الانتقال إليها في حالات الطوارئ حيث يتم تجهيز موقعين محددين بكافة الوسائل التقنية مع إمكانية الاتصال بمركز المعلومات الرئيسي أو بمركز معلومات بديل لضمان استمرارية العمل بالنظام المصرفي المعتمد والربط الشبكي لفروع المصرف وتأمين وسائل اتصال بديلة للتواصل، أما فيما يعود للموارد البشرية فقد تم تحديد فريق عمل أساسي لإدارة الأنشطة الرئيسية والحيوية خلال حالات الطوارئ حيث أجرى هذا الفريق اختبارات دورية ضمن موقع العمل البديل وفق سيناريوهات مختلفة وتم من خلالها تجربة جميع العمليات والبرامج وفق ظروف متعددة وتم وضع التوصيات وتطوير الإجراءات وفق نتائج الاختبار.

السيناريوهات المطبقة لتنفيذ اختبارات الضغط وفق المخاطر الائتمانية والسيولة والسوقية والتشغيلية

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد بشكل شهري على محفظة المصرف الائتمانية وتوظيفاته بشكل عام لتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها من جراء حدوث فرضيات تؤثر سلباً على نشاط المصرف، وتحديد حجم المخصصات المتوجب تشكيلها لتغطية الخسائر التي قد تنتج في حال تحققت هذه الفرضيات. وفيما يعود لمخاطر السيولة، تقوم وحدة مخاطر السيولة بإجراء فحوصات ضاغطة بشكل مستمر تقوم على دراسة العديد من العوامل ومنها حجم السيولة غير المستقرة وتركيزات السيولة بالنسبة للقطاعات والمودعين بالإضافة لحجم الطلبات المستقبلية على السيولة، ويتم رفع النتائج للجنة الموجودات والمطالبات ولجنة إدارة المخاطر لوضع الإجراءات المناسبة.

أما في ما يتعلق بمخاطر السوق والتشغيل فيقوم المصرف باعتماد اختبارات جهد وفقاً لنماذج مصرف سورية المركزي بحسب من خلالها أثر هذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال للمخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى أثرها على الأرباح / الخسائر بالنسبة إلى مخاطر السوق.

كما يقوم المصرف بتنفيذ اختبارات جهد على خطط الطوارئ واستمرارية العمل حسب سيناريوهات متوقعة ومعتمدة في المصرف تراعي: توقف المخدمات المسؤولة عن تنفيذ وإدارة العمليات في موقع إدارة بنك الشرق الرئيسي والعمل على تشغيل المخدمات الاحتياطية، وانقطاع الاتصال الرئيسي بين الإدارة والفروع وتشغيل خطوط الاتصال البديلة، وسيناريو عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مقر الإدارة العامة الرئيسي، واللجوء إلى موقع العمل البديل.

37- التحليل القطاعي

أ. معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون والخدمات الأخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

31 كانون الأول 2025					
المجموع	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	البيان
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
(37,417,416)	-	(68,486,660)	11,935,060	19,134,184	إجمالي الدخل التشغيلي
(1,135,818)	-	401,180	(1,507,795)	(29,203)	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية
(38,553,234)	-	(68,085,480)	10,427,265	19,104,981	نتائج أعمال القطاع
(34,975,841)	(34,975,841)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
(73,529,075)	(34,975,841)	(68,085,480)	10,427,265	19,104,981	الربح قبل الضرائب
(1,466,503)	-	-	-	-	مصروف ضريبة الدخل
(74,995,578)	-	-	-	-	صافي ربح السنة
742,543,251	-	641,766,923	100,388,753	387,575	موجودات القطاع
61,365,948	61,365,948	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
803,909,199	61,365,948	641,766,923	100,388,753	387,575	مجموع الموجودات
410,006,625	-	17,297,998	290,040,358	102,668,269	مطلوبات القطاع
19,374,833	19,374,833	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
429,381,458	19,374,833	17,297,998	290,040,358	102,668,269	مجموع المطلوبات
2,140,288	2,140,288	-	-	-	مصاريف رأسمالية
1,545,708	1,545,708	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

31 كانون الأول 2024

المجموع	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	البيان
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
85,984,716	-	38,455,922	43,397,981	4,130,813	إجمالي الدخل التشغيلي
(584,691)	-	(231,761)	(327,837)	(25,093)	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية
85,400,025	-	38,224,161	43,070,144	4,105,720	نتائج أعمال القطاع
(35,305,411)	(35,305,411)	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
50,094,614	(35,305,411)	38,224,161	43,070,144	4,105,720	الربح قبل الضرائب
(3,674,528)	-	-	-	-	مصرف ضريبة الدخل
46,420,086	-	-	-	-	صافي ربح السنة
1,107,298,161	-	976,101,590	130,734,706	461,865	موجودات القطاع
66,973,246	66,973,246	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
1,174,271,407	66,973,246	976,101,590	130,734,706	461,865	مجموع الموجودات
695,640,337	-	40,255,438	492,307,825	163,077,074	مطلوبات القطاع
29,107,751	29,107,751	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
724,748,088	29,107,751	40,255,438	492,307,825	163,077,074	مجموع المطلوبات
13,139,858	13,139,858	-	-	-	مصاريف رأسمالية
1,220,188	1,220,188	-	-	-	استهلاكات وإطفاءات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في القطر ولا يوجد لديه فروع أو مساهمات في الخارج
يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف:

31 كانون الأول 2025

المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
(37,417,416)	3,966,105	(41,383,521)	إجمالي الدخل التشغيلي
803,909,199	318,326,084	485,583,115	مجموع الموجودات
2,140,288	-	2,140,288	المصرفات الرأسمالية

31 كانون الأول 2024

المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
85,984,716	30,130,506	55,854,210	إجمالي الدخل التشغيلي
1,174,271,407	343,075,627	831,195,780	مجموع الموجودات
13,139,858	-	13,139,858	المصرفات الرأسمالية

38- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (8% حسب لجنة بازل الدولية)، كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات.

يدير المصرف هيكلياً رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

كفاية رأس المال:

يتضمن هذا البند ما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
25,781,250	25,781,250	رأس المال المكتتب به والمدفوع
3,319,589	3,693,330	الاحتياطي القانوني
6,336,296	6,710,037	الاحتياطي الخاص
14,438,574	15,962,000	أرباح متراكمة محققة
399,647,610	322,381,124	أرباح متراكمة غير محققة*
(209,592)	(624,214)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(785,192)	(877,869)	صافي الموجودات الثابتة غير ملموسة
(1,391,851)	(1,391,851)	إطفاء أصول مستملكة من قبل البنك
(18,671,561)	(17,189,506)	مبالغ ممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم (أيهما أكبر)
428,465,123	354,444,301	صافي الأموال الخاصة الأساسية
		بنود رأس المال المساعد:
3,362,704	2,875,264	مخصصات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة***
3,362,704	2,875,264	الأموال الخاصة المساعدة
431,827,827	357,319,565	صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
239,124,552	204,034,395	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
29,891,768	25,986,742	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
24,884,438	25,536,161	مخاطر السوق
32,137,800	41,825,567	المخاطر التشغيلية
326,038,558	297,382,865	مجموع الموجودات والالتزامات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
%132.45	%120.15	نسبة كفاية رأس المال (%)
%131.42	%119.19	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%95.32	%94.64	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الحقوق الملكية

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م/ن/ب/4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م/ن/ب/1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ن/ب/4 لعام 2007.

** وفقاً للقرار (4/م.ن) يتوجب طرح قيمة الأصول المسملكة من قبل البنك من الأموال الخاصة الأساسية في حال استمرار تملك المصرف لتلك الأصول بعد انتهاء الفترة المحددة قانوناً (سنتين)، وقد قررت إدارة المصرف لإطفاء 100% من قيمة الأصول المستملكة من قبل المصرف بعد مرور سنة من تاريخ تملكها.

*** بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4/م.ن) يتم الاعتراف بالمخصصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة، وذلك على ألا تتجاوز قيمة المخصصات المعترف بها ضمن هذه الأموال، مضافاً إليها رصيد حساب الاحتياطي العام لمخاطر التمويل (في حال وجوده)، ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان المحتسبة وفقاً لتعليمات كفاية الأموال الخاصة الصافية. بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ن/ب/4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

39- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحلي الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها كما في 31 كانون الأول 2025:

كما في 31 كانون الأول 2025		
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.

			الموجودات
286,354,253	(149,004)	286,503,257	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
128,221,062	(39,652,105)	167,873,167	أرصدة لدى المصارف
225,101,884	(3,606,556)	228,708,440	ايداعات لدى المصارف
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
624,214	624,214	-	الدخل الشامل الآخر
100,773,049	38,722,956	62,050,093	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1,496,621	1,496,621	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
19,046,376	19,046,376	-	موجودات ثابتة
877,868	877,868	-	موجودات غير ملموسة
6,130,611	1,391,851	4,738,760	موجودات أخرى
35,283,261	35,283,261	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
803,909,199	54,035,482	749,873,717	مجموع الموجودات
			المطلوبات
17,297,998	-	17,297,998	ودائع المصارف
345,484,636	-	345,484,636	ودائع الزبائن
47,223,991	-	47,223,991	تأمينات نقدية
7,873,420	2,119,263	5,754,157	مخصصات متنوعة
531,458	531,458	-	مخصص ضريبة الدخل
65,820	-	65,820	التزامات عقود الايجار
10,904,135	-	10,904,135	مطلوبات أخرى
429,381,458	2,650,721	426,730,737	مجموع المطلوبات
374,527,741	51,384,761	323,142,980	الصافي

يبين الجدول التالي تحيلي الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها كما في 31 كانون الأول 2024:

كما في 31 كانون الأول 2024

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	
630,920,928	23,959,604	606,961,324	الموجودات
334,709,540	(58,502,143)	393,211,683	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8,748,069	(138,316)	8,886,385	أرصدة لدى المصارف
			إيداعات لدى المصارف
209,592	209,592	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
131,192,918	67,657,686	63,535,232	الدخل الشامل الآخر
2,272,897	2,272,897	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
17,768,197	17,768,197	-	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
785,192	785,192	-	موجودات ثابتة
4,630,172	1,391,851	3,238,321	موجودات غير ملموسة
43,033,902	43,033,902	-	موجودات أخرى
1,174,271,407	98,438,462	1,075,832,945	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
			مجموع الموجودات
			المطلوبات
40,255,438	-	40,255,438	ودائع المصارف
614,768,343	9,450,000	605,318,343	ودائع الزبائن
40,616,556	-	40,616,556	تأمينات نقدية
3,057,150	3,057,150	-	مخصصات متنوعة
2,488,616	2,488,616	-	مخصص ضريبة الدخل
96,619	-	96,619	التزامات عقود الآجار
23,465,366	90,676	23,374,690	مطلوبات أخرى
724,748,088	15,086,442	709,661,646	مجموع المطلوبات
449,523,319	83,352,020	366,171,299	الصافي

40- ارتباطات والتزامات محتملة

يتكون هذا البند مما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2024	2025	
ألف ل.س.ق.	ألف ل.س.ق.	ارتباطات والتزامات ائتمانية
		كفالات زبائن:
1,507,800	-	تأمينات أولية
21,162,548	17,678,557	حسن تنفيذ
39,751,427	-	تعهدات تصدير
62,421,775	17,678,557	
148,749,503	136,949,358	كفالات مالية مصرفية
211,171,278	154,627,915	

41- القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد على المصرف أية دعاوى كما في 31 كانون الأول 2025، كما يوجد مجموعة من دعاوى تحصيل الديون مرفوعة من قبل المصرف على الزبائن.

42- الأحداث اللاحقة

صدر المرسوم التشريعي رقم 293 بتاريخ 24 كانون الأول 2025 وتعليماته التنفيذية بناءً على قرار مصرف سورية المركزي رقم 725/ ح الصادر بتاريخ 29 كانون الأول 2025، والذي قضى باستبدال الأوراق النقدية السورية المعروفة باسم "الليرة السورية القديمة" اعتباراً من 1 كانون الثاني 2026، وإصدار أوراق نقدية جديدة باسم "الليرة السورية الجديدة".

ويأتي هذا الاستبدال من خلال شطب صفرين من القيمة الاسمية للعملة القديمة المسحوبة من التداول، وفق معيار التحويل الذي ينص على أن "كل 100 ليرة سورية قديمة خاضعة للسحب تُعادل 1 ليرة سورية من العملة السورية الجديدة".

تم إعداد وعرض البيانات المالية باستخدام العملة السورية القديمة، على اعتبار أن عملية استبدال العملة تمثل حدثاً لاحقاً لا يستوجب تعديل الأرقام الواردة في تلك البيانات وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية حيث يعتبر إجراء نقدي تقني لا يؤثر في القيم الحقيقية للأصول والالتزامات ولا ينتج عنه أية أرباح أو خسائر.

قام المصرف بتطوير آلية عمله وتعديلها بما يضمن تنفيذ عملية الاستبدال وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي والتعليمات والأنظمة والقوانين الأخرى ذات الصلة.

عناوين بنك الشرق

الإدارة العامة

الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى
بنك الشرق
صندوق البريد 7732
دمشق، سورية
هاتف + 963 11 66 80 30 00
فاكس + 963 11 66 80 33 00
سوفيت SHRQSYDA
info@bankalsharq.com
www.bankalsharq.com

شبكة الفروع

دمشق

فرع الشعلان (الفرع الرئيسي)
الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، مبنى بنك
الشرق
صندوق البريد: 7732 - دمشق، سورية
هاتف + 963 11 66 80 30 00
فاكس + 963 11 66 80 33 10
shalaan@bankalsharq.com

فرع المالكي

المالكي، شارع عبد المنعم رياض، جانب
مالكي مول
صندوق البريد: 7732 - دمشق، سورية
هاتف + 963 11 33 54 021
فاكس + 963 11 33 54 022
malki@bankalsharq.com

فرع الحريقة

الحريقة، شارع طارق بن زياد
صندوق البريد: 7732 - دمشق، سورية
هاتف + 963 11 22 17 490
فاكس + 963 11 22 17 545
harika@bankalsharq.com

فرع الغساني

شارع ابن قتيبة (شارع حلب)
صندوق البريد: 7732 - دمشق، سورية
هاتف +963 (11) 44 76 861
فاكس +963 (11) 44 76 864
ghassani@bankalsharq.com

فرع جرمانا

جرمانا، شارع الباسل، جانب مشفى
جرمانا الجراحي
صندوق البريد: 7732 - دمشق، سورية
هاتف +963 (11) 56 10 130
فاكس +963 (11) 56 10 191
jaramana@bankalsharq.com

حلب

فرع حلب - مركز المدينة
العزيزية، شارع الشهداء، مجمع سيتي
ستار التجاري، حلب، سورية
هاتف + 963 21 21 17 860
فاكس + 963 21 21 17 870
aleppo@bankalsharq.com

حمص

فرع حمص - الحافظة
مقل مؤقتاً بسبب الأزمة، ويعمل حالياً
من خلال فرع المالكي في دمشق
هاتف + 963 11 33 54 021
فاكس + 963 11 33 54 022

اللاذقية

فرع اللاذقية
شارع بغداد، مقابل الإدارة العامة لمرافئ
اللاذقية
هاتف + 963 41 48 62 16
فاكس + 963 41 48 62 17
lattakia@bankalsharq.com

مكتب مرفأ اللاذقية
صالة النافذة الواحدة (مغلق حالياً)

مرفأ اللاذقية، سورية
هاتف + 963 41 37 70 73
فاكس + 963 41 48 62 17

طرطوس

فرع طرطوس - المينا
شارع الميناء، برج الميناء التجاري
هاتف + 963 43 23 30 60
فاكس + 963 43 23 30 65
tartous@bankalsharq.com

 [bank_al_sharq/](https://www.instagram.com/bank_al_sharq/)

 [/Alsharqbank](https://www.facebook.com/Alsharqbank)

 [bank-al-sharq-بنك-الشرق](https://www.linkedin.com/company/bank-al-sharq)

 www.bankalsharq.com